AL-MUJTAMA'A



www.magmj.com

مجلة المسلمين في أنحاء العالم

(ISSUE No. 1947) 9 - 15 April 2011 (Year 42)

العدد (١٩٤٧) ٦ - ١٢ جمادى الأولى ١٤٣٢هـ / ٩ - ١٥ أبريل ٢٠١١م (السنة ٤٢)

ورطة التدخل الإيراني في دول الخليج..!



الشيخ حافظ سلامة.. وجه إسلامي بارز لثورة ٢٥ يناير

الثـورة.. والثروة

عدد خاص

جمعة الشهداء.. تلهب ثورة الشعب السوري..

عدو الإسلام.. اليهودي «برنار ليفي» كيف حاول اختراق الثورة الليبية؟

الكويت ٥٠٠ فلس. السعودية ٥ ريالات. البحرين ٦٠٠ فلس. قطر ٦ ريالات. الإمارات ٦ دراهم. سلطنة عمان ٧٠٠ بيسة. الأردن دينار. لبنان ٣٠٠٠ ليرة. المغرب ١٥ درهماً

USA $ 3 - Canada $ 4 - Australia AUD 4 - URB - India INR 65 - Pakistan PRS 65 - Turkey TRY 4,5 - U.k £ 2

بسم الله الرحمن الرحيم



إسلامية. أسبوعية تأسست عام ١٣٩٠ هـ ١٩٧٠م
تصدر عن جمعية الإصلاح الاجتماعي. الكويت

العـدد ١٩٤٧ السنة (٤٢)

موقع المجتمع على الانترنت:
www.magmj.com

المراسلات
العنوان البريدي: الكويت ص.ب (٤٨٥٠)
الصفاة. الرمز البريدي (١٣٠٤٩)
بريد التحرير الإلكتروني:
mujtamaa@gmail.com
info@almujtamaa.com
www.magmj.com
موقع جمعية الإصلاح:
www.eslah.com
هاتف التحـرير: ٢٢٥١٩٥٣٩ - ٢٢٥١٤١٨٠.
٢٢٥١٣٦١٦. ٢٢٥٢٨٦٨٤ (داخلي ١٠٥).
فاكس المجلة: ٢٢٥٦٠٥٢٤ - ٢٢٥٢١٨٢٦
الاشتراكات والتوزيع: ٢٢٥٦٠٥٢٥ - ٢٢٥٦٠٥٢٦
sales@almujtamaa.com

في هذا العدد



جمعة الشهداء.. تلهب الثورة.. ماذا جرى؟

الاشتراكات:

الكويت ودول الخليج:
٢٠ ديناراً كويتياً أو ما يعادلها..
باقي أنحاء العالم:
١٠٠ دولار أمريكي.
للمؤسسات والشركات:
٤٥ ديناراً كويتياً..
باقي دول العالم:
١٥٠ دولاراً أمريكياً.

الإعـلانات:

امتياز الإعلان: مجلة المجتمع
ت: ٢٢٥٦٠٥٢٥ - ٢٢٥٦٠٥٢٦ الكويت.

وكلاء التوزيع:

الكـويت: شركة الخليـج:
ت: ٢٤٨٤١٠٦٧ - ٢٤٨٤١٠٤٥
ف: ٢٤٨٤١٠٢٦ - ٢٤٨٣٦٦٨٠
السـعودية:
الشركة السـعودية للتوزيع:



www.saudidistribution.com
الإدارة العامة: الرياض: ٠٠٩٦٦١٢١٢٨٠٠٠
فرع الرياض: ٠٠٩٦٦١٢٧٠٥٨٣٧
فرع جدة: ٠٠٩٦٦٢٦٥٣٠٩٠٩ - فرع الدمام: ٠٠٩٦٦٣٨٤٧٣٥٦٩





منذ اندلاع الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م، ومبدأ تصدير الثورة ساري المفعول، لقد أدى هذا المبدأ الثوري إلى تصعيد التوتر بين إيران وشعوب المنطقة ودولها، سببت حرب الخليج الأولى لمدة ٨ سنوات بين إيران والعراق، بالإضافة إلى ما أفرزته من عمليات إرهابية في الكويت ودول الخليج وخطف للطائرات، منها الطائرة الكويتية «الجابرية»، وعمليات قتل فيها مواطنون كويتيون وخليجيون، وكان أعظمها العمليات الإرهابية في مواسم الحج في الثمانينيات، لقد عاشت دول المنطقة وشعوبها إرهاباً لم يهدأ سعاره إلى الآن، حيث توّجت إيران جهودها ومحاولاتها للسيطرة الإقليمية إلى تطوير صناعاتها الحربية والنووية؛ لتجعل من مشروعها النووي خطراً محدقاً بيئياً وعسكرياً وبشرياً على المنطقة بأسرها، وجاءت أحداث البحرين لتكشف المستور، من امتداد المشروع الطائفي القومي الإيراني، والذي يحاول جاهداً لاختراق الطائفة الشيعية، ودفعها للاصطدام بنسيجها الوطني في دول الخليج؛ لإحداث فتنة طائفية تذهب بالاستقرار والطمأنينة والتنمية؛ لتعود هذه المنطقة مأسورة من مشروع إيراني طائفي احترابي، ومشروع أمريكي - «إسرائيلي» يبسط نفوذها الدولي على المنطقة.

لقد عاش الشيعة والسُّنة في هذه المنطقة دهوراً وقروناً في تعايش اجتماعي وسياسي سلمي، إلا أن إيران أبت إلا أن تطل بفتنتها لتعطل هذه الحياة، وتتحول إلى خوف مترببص لجميع الأطراف.

- إن على إيران أن تتوقف عن تصدير ثورتها، وأن تعقل دولتها، وتتفاهم مع شعوب المنطقة ودولها، لما فيه خيرها.

فالتورط في عمليات التجسس ضد الكويت ودول الخليج، وعسكرة الأحزاب الشيعية للقيام بمهام إرهابية، ودعم الخلايا النائمة، وابتزاز المنطقة للضغط والسيطرة عليها كما حدث في العراق وسورية ولبنان واليمن، إنما هو إيلاغ في التدخل الإيراني داخل المجتمعات الخليجية، وعبث بالأمن الإقليمي والدولي، ومدعاة للاحتراب واستجلاب الاستعمار الذي عانت منه المنطقة، وعلى إيران أن تعي أن:

- المشروع الإيراني لن ينجح في المنطقة للأسباب التالية:

أولها: إيران دولة طائفية، فقد تحوّلت الثورة من إسلامية إلى دولة شيعية، والطائفة لا يمكن أن تحتوي الأمة الإسلامية.

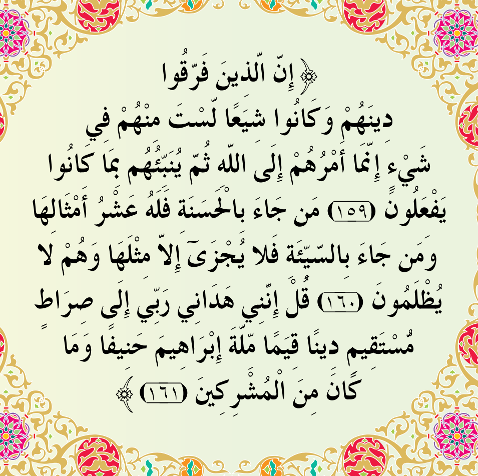
وثانيها: أن الشيعة العرب لن يكونوا ألعوبة بيد القوميين الإيرانيين الذين يلتحفون بالتشيع لتحقيق إيران الكبرى على غرار «إسرائيل» الكبرى، ولن يرضى العرب - سُنّتهم وشيعتهم - بأن يتحكم فيهم استعمار جديد، فقد انتهى عهد الاستعباد والاستكبار.

وثالثها: لقد قامت الثورة الإيرانية لنصرة المستضعفين في كل شعاراتها، وعندما تحولت الدولة إلى إيرانية الهوى فإنها استعبدت المستضعفين في إيران، وتريد استضعاف دول الخليج وشعوبها؛ اعتقاداً منها بأن هذه الشعوب ضعيفة بسبب ضعف أنظمتها السياسية، وهي نفس العقلية «الإسرائيلية» والأمريكية التي تعتقد أن المجتمع المدني في الخليج ضعيف؛ لأن السلطة هشة ومتدرعة بالاتفاقيات الأمنية مع الولايات المتحدة، لقد أسقطت الثورات العربية الشعبية أسطورة الأمن الداخلي للسلطة، وستسقط أي استعمار خارجي إن كان إيرانياً أو أمريكياً، فالشعوب ما عاد أمامها سوى خيار العيش الكريم والوحدة الخليجية والدفاع عن ذاتها وتاريخها وواقعها.

لذا، فإنه من الخطأ أن تراهن إيران على ضعف المحتوى الشعبي في دول الخليج وصموده وخياراته الإصلاحية.

إن دول الخليج وشعوبها مطلوب منها أن تتوحد في إمكاناتها وطاقاتها وأمنها، وتعيد إصلاح داخلها ليتوافق مع التحديات والأخطار الخارجية، ومنها التحدي الإيراني في مشروعه الطائفي الاستئصالي.■





(سورة الأنعام)

قطر:
مكتبة الثقافة ت: ٤٦٢٢١٨٢ / ف: ٤٦٢١٨٠٠
البحرين:
مؤسسة الأيام للصحافة والنشر والتوزيع / ت: ٧٢٥١١١ / ف: ٧٢٣٧٦٣
المغرب:
الشركة العربية الإفريقية للنشر والتوزيع: الدار البيضاء. ص.ب ١٣٠٠٨. الدار البيضاء الرئيسة
ت: ٠٠٢١٢٢٢٢٤٩٢٠٠ فاكس: ٠٠٢١٢٢٢٢٤٩٢١٤

U.K : UNIVERSAL PRESS DISTRIBUTION
LTD. - 11 Power Road, London W4 5PY
Tel: 0181- 742 3344 Fax: 0181- 742 1280
TURKIYE- DUNY SUPER DAGITIM
Tel: (90 -1) 5120190 - Fax. (90- 1) 5140883.

في ندوة الاحتقان الطائفي..

المطالبة بسن تشريعات لحماية الوحدة الوطنية

رفض النائب د. جمعان الحربش الأصوات التي تخوّن الشيعة أو تختزلهم في ياسر الحبيب، لكنه في الوقت ذاته نصح شيعة الكويت بأنهم مواطنون كويتيون، وأن إيران دولة أخرى، مطالباً الحكومة بعدم التساهل مع المدّ الإيراني وأي اختراق لأمن البلد.



جاء ذلك في ندوة نظمتها جمعية المحامين بالتعاون مع جمعية مقومات حقوق الإنسان أخيراً.

وأعرب د. الحربش عن خشيته أن يخسر التيار العاقل أمام هذا الاستفزاز المتعمد، ومن ثم يغلب التيار الآخر، مشيراً إلى أن الأمر الخطير سياسياً في الكويت توظيف السلطة الخلافات المتبادلة بين الأطراف في المجتمع لتعزيز مكانتها السياسية وتجاوز الاستجوابات وإنقاذ الحكومة من السقوط.

وأضاف: لا يطبق قانون المرئي والمسموع من قبل الحكومة على بعض القنوات الفضائية التي تضرب وتعرض قضايا السُّنة والشيعة كطعن وتجريح وضرب واستفزاز وليس كقضايا نقاش.

واعتبر أن الحكومة تجاوزت الخطوط الحمراء في التعامل مع الملف الطائفي، مستبعداً أن تكون ثمة نية جادة لدى الحكومة في التعامل مع ملف وأد الطائفية.

وانتقد الحربش التعامل الحكومي مع حالة الحراك الدائرة في الوطن العربي، موضحاً أن التعامل الحكومي قائم على أجندة

الحماد: محسنو الكويت جسدوا صورة من التعاطف البشري والتكامل الإنساني

قال نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون القانونية وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية المستشار راشد الحماد: إن أصحاب الأيادي البيضاء في البلاد ساهموا برفع اسم الكويت عالياً، من خلال مشروعاتهم المنتشرة في مختلف أنحاء العالم، فكانوا خير سفراء، وقدموا نموذجاً يقتدى به في العمل الخيري الإسلامي، وجسدوا صورة من صور التعاطف البشري والتكامل الإنساني.

جاء ذلك في كلمة ألقاها في حفل تكريم الوالدة «غنيمة المرزوق»، ومجموعة من أهل الخير في البلاد، نظمته الأمانة العامة للعمل الخيري في جمعية الإصلاح الاجتماعي، وبمناسبة حصول الجامعة الكويتية القرغيزية على جائزة نجمة «باليرا» من جامعة أكسفورد البريطانية.

وأضاف المستشار الحماد: إن سمو أمير البلاد أصدر توجيهاته السامية بمؤازرة العمل الخيري من شتى وزارات ومؤسسات الدولة، تعبيراً عن اهتمام سموه بالعديد من القضايا الإنسانية في العالم الإسلامي،



ودعم أواصر الإخوة بين الكويت وشعوب العالم العربي والإسلامي.

وأشار إلى أن جمعية الإصلاح الاجتماعي وغيرها من المؤسسات الخيرية الكويتية أصبحت بفضل الله صروحاً خيرية عملاقة، تقدم نموذجاً رائعاً يحتذي به العمل المؤسسي لتحقيق التكافل الاجتماعي والتنمية الاقتصادية والبشرية.

من جانبه، قال د. جاسم مهلهل الياسين، أمين عام الأمانة العامة للعمل الخيري بجمعية الإصلاح: إن الجائزة هي إحدى ثمرات الغرس الطيب لأهل الكويت، من خلال نهر الخير المتدفق بفضل الله، وبدعم الكويت إلى أكثر من ٢٢ دولة تعمل بها أمانة العمل الخيري بجمعية الإصلاح.

بدورها، قالت د. غيداء فجحان هلال المطيري، ابنة الوالدة غنيمة المرزوق: إن المال مال الله استخلف الإنسان عليه، وعلى الإنسان أن يتصرف فيما يملك لعدل الله وأحكامه، فلقد خلق الله المال لسعادة البشر.

بدوره، قال رئيس الجامعة الكويتية القرغيزية «د. حسن أرماشوف»: إن إقامة هذا الصرح الأكاديمي في قرغيزستان يبين عمق ومتانة العلاقة الكويتية القرغيزية، وكان لها دور كبير في خدمة المجتمع ومساعدة الشباب وخاصة من أبناء الأسر الفقيرة.

وتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم بدعم مسيرة الجامعة منذ اللحظة الأولى لإنشائها عام ١٩٩٩م حتى الآن، وبالأخص الوالدة غنيمة فهد المرزوق التي تكرمت بالتبرع بتمويل الجزء الأكبر من نفقات إنشاء مباني الجامعة وتجهيزاتها.■

العلاقات وليس الحريات، وأشار إلى أن الغرب تعامل بشكل أفضل مع هذا الملف.

من ناحيته، دعا رئيس مجلس إدارة الجمعية الكويتية للمقومات الأساسية لحقوق الإنسان د. عادل الدمخي الحكومة لتنظيم مؤتمر عام يضم جميع منظمات المجتمع المدني ومختلف عقلاء وحكماء البلد؛ لاتخاذ سياسات حازمة تجاه تجاوز القانون وإثارة الفتنة الطائفية، خصوصاً أن هناك مسببات واضحة، وسيكون لها نتائج مدمرة إن لم يتم التعامل مع الوضع بجدية، ناصحاً حكومات دول الخليج بأن تحذو الحذو نفسه؛ حفاظاً على وحدة مجتمعاتها الوطنية.

من جانبه، طالب نائب رئيس مجلس إدارة جمعية المحامين المحامي وسمي الوسمي بقوانين مباشرة لقضية التطرف الطائفي، لافتاً إلى وجود قوانين تتحدث عن عدم إثارة الفتنة الطائفية كقانون الجزاء وغيره، ولكن بشكل غير مباشر.

من جانبه، أكد رئيس قسم العقيدة والدعوة بكلية الشريعة في جامعة الكويت د. بسام الشطي أن الإعلام مطالب بتقديم المعلومة دون إثارة.

وأضاف: من الواجب الحرص على أمانة الكلمة، والذود عن الإسلام، وتوقيف كل من يسيء إلى الإسلام والوحدة الإسلامية أو يحاول إسقاط الآخر من الساحة، كما يجب البعد عن محادثة الناس بشكل يعزز الطائفية أو يشيع ثقافة الكراهية.■

أغلبية من التيار المحافظ تفوز بانتخابات رابطة الأدباء

أسفرت انتخابات «رابطة الأدباء الكويتيين» عن فوز التيار المحافظ بأغلبية المقاعد، وجاءت النتائج كما يلي: الأول: عادل العبدالمغني ٧٠ صوتاً، الثاني: حمد الحمد ٦٢ صوتاً، الثالث: صالح المسباح ٦١ صوتاً، الرابع: طلال الرميضي ٥٥ صوتاً، الخامس: وليد الرجيب ٤٨ صوتاً، السادس: خالد جمعة ٤٤ صوتاً، السابع: إبراهيم الخالدي ٤٣ صوتاً، احتياطي أول: جميلة سيد، احتياطي ثانٍ: وليد مسلم.■

جمعية الإصلاح الاجتماعي



دعـوة

تدعو جمعية الإصلاح الاجتماعي أعضاءها الكرام لحضور الجمعية العمومية العادية يوم الثلاثاء ٩ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ الموافق ١٢ أبريل ٢٠١١م

الساعة الخامسة والنصف مساءً (٥,٣٠)

في مقرها بمنطقة الروضة / بقاعة علي بن أبي طالب

وفي حالة عدم اكتمال النصاب سيؤجل الاجتماع لمدة ساعة ثم ينعقد

أمين السر
د. عبدالله سليمان العتيقي

التربية هي قضية الساعة في العالم الإسلامي، وخاصة في ظل متغيرات العصر وتقلباته، وتيارات الغزو الثقافي التي غَدَتْ تقتحم علينا بيوتنا وغرف نومنا، وصرنا نعاني أزمة في القيم والأخلاقيات.

مؤتمر وزارة الأوقاف الكويتية..

«لبنة» في صرح تربويّ كبير



د. سمير يونس(*)

dr_samiryounos@hotmail.com

والعلوم الشرعية إحدى الوسائل الفاعلة في تربية النشء والشباب، فقد ربى رسولنا الكريم ﷺ الصحابة الكرام رضوان الله عليهم أجمعين، بالقرآن الكريم، وبهديه القويم، وخلقه العظيم، وغرس فيهم العقيدة الإسلامية، وعلمهم كيف يعبدون ربهم، ومن ثم نجح ﷺ في تعليمهم وتربيتهم وتزكيتهم؛ ﴿ هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴿٢﴾ ﴾(الجمعة).

إن قوة أي أمة تقاس بقدرات أبنائها، فالاستثمار الحقيقي الفعال يكمن في استثمار البشر، والشباب - في أي أمة - هي أقوى ما تملك من الثروة البشرية، فهم عماد الأمة، وسرّ نهضتها، وعليهم أو بهم تقوم الأمة وتنهض وتتقدم أو تهبط وتضعف وتتأخر، لذا فقد حرص النبي ﷺ عليهم، واهتم بشؤونهم وتربيتهم، وخصهم بالذكر في أحاديثه الشريفة، وأرشدهم إلى التسلح بحسن الخلق والقيم الأخلاقية، ونهاهم عن الانحراف واتباع الهوى، ومن ثم رأينا من شباب الصحابة ما يدهش العقول ويأخذ بالألباب، تجسد ذلك في صدق عزيمتهم، وعلو همتهم، وغزير تضحياتهم، وفيض كرمهم وبذلهم، وعظيم إخلاصهم ووفائهم، وأعمالهم، وجهادهم، وثباتهم، وتجردهم، وثقتهم بالله ورسولهم وبأنفسهم، فرأينا الواحد منهم يقدم للإسلام نفسه وماله وكل ما يملك من طاقات وقدرات.

والمحلل للنظرية التربوية الإسلامية يلحظ أنها تتضمن خمسة جوانب في الشخصية المسلمة، وهذه الجوانب هي: الجانب العقلي، والجسدي، والروحي، والنفسي، والاجتماعي.

ولقد قامت فكرة «السراج المنير» كمؤسسة تربوية تابعة لوزارة الأوقاف الكويتية على هذا الأساس، حيث انطلقت مؤسسة السراج المنير من رسالة النبي ﷺ تبتغي تحقيق ثمرة عظيمة أوجزها رسولنا الكريم ﷺ في قوله: «إنما بُعثت لأتمم مكارم الأخلاق».

وتبرز أهمية الرسالة التي تؤديها مؤسسة السراج المنير التي أنشئت لترقية الشباب عقلاً وجسداً وروحاً ونفساً واجتماعاً، وتزداد أهمية هذه المؤسسة في ظل تحديات الحاضر والمستقبل، فقد حرص أعداء الأمة على ضرب قدراتنا الحاضرة المتمثلة في المرأة، وقدراتنا المستقبلية المتمثلة في الشباب، لأنهم قادة المستقبل، ومن هنا تبرز ضرورة تأصيل هوية الأمة، والنهوض باحتياجاتها.

وثمة ملامح ومعالم واضحة جلية تؤكد اهتمام وزارة الأوقاف الكويتية بالشباب والفتيات الذين يمثلون الرصيد الحقيقي للأمة، وهو اهتمام جدير بأن تحتذيه بقية الدول الإسلامية، ومن أهم هذه الملامح والمعالم بدولة الكويت:

أولاً: جعل الشباب من أهم أولويات الاهتمامات لدى وزارة الأوقاف الكويتية.

ثانياً: الدعم المالي المقدم من الأمانة العامة لوزارة الأوقاف الكويتية في مجال رعاية الشباب، وتمويلها لعديد من المشروعات التي تستهدف النهوض بالشباب، ومن ذلك على سبيل التمثيل لا الحصر: دعم رحلات العمرة والحج للطلاب في سائر المراحل التعليمية، ودعم مشاريع مركز إشراق للفتيات، ودعم مشروع واحات الملتقيات الربيعية للسراج المنير، ودعم الوسائل التعليمية لطلبة السراج المنير ودور القرآن الكريم، وتجهيز مكتبات وقاعات للتدريب بسائر الإدارات التربوية التابعة لوزارة الأوقاف وغيرها من بعض الوزارات، ودعم مشروعات أخرى علاجية وتربوية.

ثالثاً: إقامة المشاريع الخاصة بالشباب ورعايتهم، ومن هذه المشاريع:

١- **مشروع غراس:** وهو مشروع وطني للوقاية من المخدرات.

٢- **ومشروع المركز العلاجي لتأهيل متعاطي المخدرات:** ويُعْنَى بتعديل سلوك الشباب المنحرفين الذين ارتكبوا آثاماً أدخلتهم السجن لممارسة حياتهم الطبيعية.

٣- **مشروع مركز إشراق للفتيات:** وهو مؤسسة أهلية تقيم مشاريع وأنشطة تخدم الفتيات انطلاقاً من أصالة الإسلام.

٤- **مشروع مركز الكويت للتوحد:** ويهدف إلى تدريب ذوي إعاقة التوحد في الوطن العربي، وتلبية احتياجات الأسر التي يعاني أبناؤها إعاقة التوحد.

٥- **مسابقة الكويت الكبرى لحفظ القرآن وتجويده (للنشء والشباب):** وهي مسابقة سنوية ميزت الكويت على المستويات العربية والإقليمية والعالمية.

٦- **مشروع رعاية العمل التطوعي (وقف الوقت):** هذا المشروع يستهدف إعداد الشباب وتأهيلهم لممارسة العمل التطوعي، وتنمية ميول الأفراد والمؤسسات في المجتمع الكويتي للإقبال على العمل التطوعي، وتنشيط البحث العلمي في هذا المجال.

٧- **مشروع مساندة معلم الفصل:** أقيم هذا المشروع بالتعاون مع وزارة التربية، حيث يهدف إلى توفير المواد والأجهزة التعليمية التي تساعد المعلم على تهيئة بيئة تربوية مناسبة ومريحة.

٨- **مشروع مراكز مصادر التعلم:** ويهدف إلى توفير الوسائل والأدوات التكنولوجية الحديثة في المناطق التعليمية.

٩- **مشروع مكارم: وهو مشروع إعلامي** توعوي، يعزز دور الأسرة في العملية التربوية وتنشئة الأطفال، ويهدف إلى غرس مكارم الأخلاق، وإكساب الشباب آداب الاختلاف.

(*) أستاذ المناهج وأساليب التربية الإسلامية المساعد



١٠- مسابقة المكتبة المدرسية: يهدف هذا المشروع إلى غرس حب الكتاب في نفوس الطلاب، تحقيقاً لتنمية عقول الشباب، عن طريق إقامة مسابقة أفضل مكتبة مدرسية وتطوير المكتبات المدرسية.

١١- مشروع أنيس نادي القارئ الصغير: ويهدف إلى تشجيع الأطفال على حب القراءة من خلال المراسلة، حيث يصل إلى كل طفل كتاب شهري متنوع المعارف.

١٢- مشروع استقدام صانع النماذج العلمية: ويهدف إلى تدريب مشرفي التقنيات التربوية على تصنيع المجسمات والنماذج العلمية وترميمها، لإثراء مقتنيات المتحف العلمي.

١٣- برنامج مجموعة القراءة بجامعة الكويت: ويهدف إلى نشر ثقافة القراءة المستمرة بين الطلبة وتعويدهم على جعلها جزءاً من جدول حياتهم اليومي، وذلك بتجمع الطلبة لقراءة كتاب محدد يتم مناقشته في جلسة أو عدة جلسات متتالية.

١٤- دعم جهود رعاية فئات الشباب من المعوقين: وتهدف هذه الجهود إلى العناية بالمعوقين، وذلك بالتعاون مع سائر الجهات والمؤسسات المعنية بهذا الأمر، عن طريق عقد ورش العمل، وتوفير الأجهزة، وإنشاء المختبرات، وإقامة بعض المشاريع المهتمة بهذه الفئة من الشباب.

نحو أداء تربوي شرعي طموح

هكذا جاء عنوان مؤتمر وزارة الأوقاف الكويتية بتنظيم من إدارة السراج المنير (إحدى الإدارات التربوية التابعة لوزارة الأوقاف الكويتية) تحت رعاية المستشار راشد عبدالحميد الحماد، نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون القانونية وزير العدل وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، حيث عقد المؤتمر في الفترة من (٢٨ - ٣٠ مارس ٢٠١١م) بفندق الشيراتون.

عقد هذا المؤتمر بهدف تطوير الأداء التربوي للقائمين على العملية التعليمية التربوية بالإدارات التربوية التابعة لوزارة الأوقاف.

ولتحقيق هدف المؤتمر قامت عدة فعاليات على مدار الأيام الثلاثة التي استغرقها المؤتمر، وهذه الفعاليات صنفت في ثلاثة أنواع، هي:

أولاً: عرض تجارب تربوية متنوعة: وقد خصص لهذه التجارب الفترة الصباحية من الساعة التاسعة والنصف صباحاً إلى الثانية عشرة ظهراً على مدار الأيام الثلاثة، وهذة التجارب شملت:

١- تجربة السراج المنير في رعاية الشباب بالكويت: وقام بعرضها أ.عبدالله الكندري مدير إدارة السراج المنير.

٢- تجربة المدارس التركية، وعرضها د.أحمد أغراشقا.

٣- تجربة منهج «رؤية تربوية» وعرضتها أ.نسيبة المطوع.

٤- تجربة المدارس الشرعية في اليمن.

٥- تجربة المدارس الشرعية في سورية.

٦- تجربة المركز الثقافي للطفولة في قطر.

٧- عرض تجربة مدارس السلام بإندونيسيا.

ثانياً: المحاضرات: وشملت عدة مجالات، هي رسالة معلم العلوم الشرعية، والتعليم الشرعي.. نظرة إستراتيجية مستقلة وفق مستحدثات العصر، وتطبيق معايير الجودة الشاملة في تدريس العلوم الشرعية، وألقاها كل من: أ.د.محمود كامل الناقة، وأ.د. محمود حسين المرسي من مصر، ومحاضرة بعنوان: «توظيف التكنولوجيا في تطوير أداء معلم العلوم الشرعية»، ومحاضرة أخرى بعنوان: «البيئة التربوية في التعليم الشرعي وإستراتيجيات التطوير والإبداع» ألقاها د. راشد العبد الكريم، و أ. عبدالله الكمالي، ومحاضرة بعنوان: «المناهج الشرعية بين الواقع والطموح والتطلعات المستقبلية» أ. د. عبدالرحمن النقيب، وأ. د. جودت سعادة.

ثالثاً: ورش العمل: حيث عقدت عدة ورش عمل ركزت على الأداء الإبداعي للتربويين.

رابعاً: المعرض: حيث أقيم معرض إنجازات الوزارة وبعض الإنتاج العلمي للجمعيات والمؤسسات التربوية وقد ألقى د. عادل عبدالله الفلاح البيان الختامي الذي تضمن بعض التوصيات المهمة، أهمها:

١- إنشاء مركز لتطوير العملية التربوية التعليمية بالإدارات التابعة لوزارة الأوقاف.

٢- تطبيق مبدأ مستويات المعايير في تعليم العلوم الشرعية.

٣- تبادل الخبرات مع المؤسسات التربوية محلياً وإقليمياً وعالمياً.

٤- استشراف المستقبل وإعداد الطلاب وتهيئتهم له.

٥- التنسيق مع مؤسسات إعداد المعلم على التخطيط لدبلومات متخصصة في المجالات التربوية والشرعية لتطوير أداء الموجهين والمعلمين.

٦- إنشاء مركز للقياس والتقويم لدعم الإدارات التربوية التابعة لوزارة الأوقاف.

٧- الأخذ بمبدأ «تمهين» التدريس، والعمل بنظام رخصة التدريس.

٨- توفير أحدث التقنيات التربوية للنهوض بالتعليم والعملية التربوية.

٩- عقد شراكات مجتمعية مع المؤسسات المعنية بالمجتمع الكويتي.

إن جهود وزارة الأوقاف الكويتية في تربية الناشئة والشباب لجديرة بأن تستفيد منها سائر البلاد الإسلامية، وخاصة في ظل التحديات المستمرة المتجددة التي تواجه العملية التربوية في مجتمعاتنا الإسلامية.■



وأينما ذُكِرَ اسم الله في بلد
عددتُ أرجاءَهُ من لُبِّ أوطاني

برنامج الغذاء العالمي: خمسة ملايين جائع بالقرن الأفريقي

قالت مسؤولة «برنامج الغذاء العالمي»: إن شدة الجفاف وارتفاع أسعار المواد الغذائية والنزاعات خلفت أكثر من خمسة ملايين جائع على امتداد منطقة القرن الأفريقي، التي تتضمن دول إريتريا وجيبوتي وإثيوبيا والصومال.

وأوضحت «جوزيت شيران» أن الجفاف ظهر في المنطقة مع ندرة تساقط المطر أواخر العام الماضي (٢٠١٠م) في شمالي وشرقي كينيا، والمنطقة الجنوبية الوسطى في الصومال، وفي شرقي إثيوبيا، مشيرة إلى أن عدد ضحايا الجفاف زاد حالياً بنحو ١,٤ مليون شخص مقارنة بالفترة الماضية.

وحذرت المسؤولة الأممية من أن عدد الأشخاص المحتاجين لمعونات غذائية مرشح للارتفاع في حال استمرار شح الأمطار في منطقة القرن الأفريقي.■

إثيوبيا تدشن إنشاء «سد الألفية».. وسط مخاوف مصرية

دشنت إثيوبيا إنشاء ما وصفته «بسد الألفية العظيم» لإنتاج الطاقة الكهربائية من الطاقة المائية، وسط مخاوف مصرية من تداعيات المشروع على مستقبل البلاد المائي والزراعي.

ومن المتوقع أن يكتمل بناء السد خلال أربع سنوات، وسيحجز خلفه ما وُصف بأكبر بحيرة صناعية في العالم، وتبلغ الكلفة المتوقعة للمشروع نحو خمسة مليارات دولار.. غير أن خبراء مصريين حذروا من أن هذا السد يهدد مليون فدان من الأراضي الزراعية الحالية في مصر، مشيرين إلى أنه قد يسفر عن تشريد خمسة ملايين مواطن.■

مخطّط لتحسين صورة الصهاينة أمام ٦٠٠ مليون مشترك على «فيسبوك»



كشفت صحيفة «يديعوت أحرونوت» العبْرية عن مخطط جديد يهدف إلى استغلال موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»؛ لتحسين صورة الكيان أمام ٦٠٠ مليون مشترك على الموقع.

وأشارت الصحيفة إلى سعي الكيان لإنشاء مركز تسويق للموقع داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، مستغلاً وجود «ديفيد فيشر» كنائب رئيس قسم الإعلانات والعمليات العالمية بالموقع، وهو ابن رئيس بنك «إسرائيل» الحكومي «ستانلي فيشر».

وأوضحت الصحيفة أن الكيان سيستخدم الموقع الاجتماعي الشهير في إطار حملة علاقات عامة إلكترونية، تستهدف الناطقين بالعربية والإنجليزية على حد سواء، مشيرة إلى أن نائب وزير الخارجية الصهيوني «داني أيالون» زار الأسبوع الماضي مكاتب الموقع في ولاية «كاليفورنيا» الأمريكية، والتقى عدداً من مسؤوليه، ودعاهم إلى حضور المؤتمر الرئاسي الصهيوني في يونيو القادم بالكيان.

ونقلت الصحيفة عن مسؤولين صهاينة قولهم: «إن «فيس بوك» يُعَدُّ صديقاً لنا، ويمكن أن يُستخدَم في إرسال رسائل «إسرائيلية» عبر مقاطع الفيديو والألعاب إلى الشباب المشترك فيه».

وأضافت: «إن السفارات «الإسرائيلية» حول العالم بدأت بالفعل في تدشين صفحات لها على الموقع؛ في محاولة منها لتحسين صورة «إسرائيل»، إلا أن خطة وزارة الخارجية التي يقودها «أيالون» أكثر كفاءة مما سبقها».

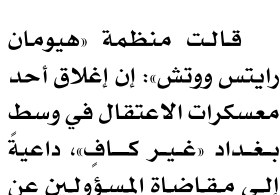
وذكرت الصحيفة أن «مسؤولي الموقع أعلنوا عن نيتهم إغلاق أي صفحة تحرِّض على العنف»، بعد مطالبة الصهاينة بحذف صفحة «الانتفاضة الفلسطينية الثالثة»، وهو ما قام به الموقع بالفعل.

وأشارت إلى أن وزارة الخارجية الأمريكية تقوم حالياً - في ظل تعاون مشترك مع «جوجل»، و«فيسبوك» و«تويتر» - بتطوير أدوات الإعلام على الشبكات الاجتماعية والمواقع الإلكترونية.■

«هيومان رايتس ووتش»: إغلاق «معتقل الشرف» في بغداد.. غير كافٍ

بغداد: سارة علي





قالت منظمة «هيومان رايتس ووتش»: إن إغلاق أحد معسكرات الاعتقال في وسط بغداد «غير كافٍ»، داعية إلى مقاضاة المسؤولين عن الانتهاكات التي تحدث في السجون العراقية.

وأفاد بيان للمنظمة - في أعقاب إعلان السلطات العراقية إغلاق «معسكر الشرف» في المنطقة الخضراء - بأن «إغلاق معتقل يُمارَس فيه التعذيب لا يعني نهاية الانتهاكات بحق المعتقلين، ورغم أن إغلاق المعسكر يُعَدُّ خطوة إيجابية، لكنها خطوة أولى فقط لوقف أعمال التعذيب».

وطالبت المنظمة الحقوقية الأمريكية السلطات العراقية بـ«تشكيل هيئة مستقلة لديها صلاحيات للتحقيق بأعمال التعذيب في معتقل الشرف، وغيره من المعتقلات التي تديرها الأجهزة الأمنية المرتبطة بمكتب رئيس الوزراء نوري المالكي».

وشدّدت على ضرورة أن «تتخذ هيئة التحقيق إجراءات تأديبية أو مقاضاة جنائية بحق جميع المتورطين في الاعتداء على المعتقلين، مهما كانت رتبهم».

وكان وزير العدل «حسن الشمري» قد أصدر قراراً في منتصف الشهر الماضي، بإغلاق معتقل الشرف نظراً لعدم مطابقته معايير حقوق الإنسان.■

خدمة خاصة من: وكالات - مراسلي المجتمع

تونس: السماح باعتماد «الحجاب» و«اللحية» في بطاقات الهوية

سمحت وزارة الداخلية التونسية رسمياً باعتماد صور النساء المحجّبات عند استخراج بطاقات التعريف الوطنية (بطاقات الهوية) للتونسيات.



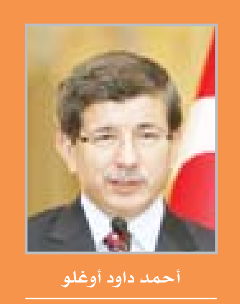


وقالت الوزارة في بيان لها: إنها «قررت تبسيط الإجراءات المتعلقة بالمواصفات المطلوبة في الصورة المعتمدة في بطاقة التعريف الوطنية حيث سيُسمح مستقبلاً بتسليم البطاقة للمواطنات المحجبات»، مشيرة إلى أن هذا الإجراء «يندرج ضمن الإصلاحات المتواصلة من أجل تكريس مبادئ وقيم الثورة المجيدة وضمان الاحترام الفعلي للحريات العامة والفردية».

وكان الرئيس التونسي المخلوع «بن علي» قد أصدر عام ١٩٩٣م مرسوماً يمنع اعتماد صورة المرأة المحجبة عند استخراج بطاقة التعريف الوطنية، ويُلزم بأن يكون شعر المرأة مكشوفاً في هذه الصورة.

وجدير بالذكر أن وزارة الداخلية التونسية سمحت منذ الثاني عشر من فبراير الماضي بقبول صور الرجال الملتحين عند استخراج بطاقة التعريف الوطنية، بعد أن كان هذا الأمر محظوراً في عهد «بن علي».■

وزير الخارجية التركي: الثورات العربية لا تحرّكها أيادٍ أجنبية



أحمد داود أوغلو

إسطنبول: سعد عبدالمجيد

قال وزير الخارجية التركي البروفيسور «أحمد داود أوغلو»: إن ما يحدث في الدول العربية من ثورات شعبية لا دخل للأيادي الأجنبية فيها، بل إنها تعبّر عن إرادة تلك الشعوب، مؤكداً أن استيعاب مطالب التغيير والإصلاح بأيدي قادة المنطقة.

وأضاف: إن ما يحدث الآن في دول العالم العربي من ثورات شعبية يشبه ما حدث في شرق أوروبا من ثورات ضد الشيوعية في تسعينيات القرن الماضي، مشدداً على ضرورة ردّ الاعتبار للشباب العربي، ومنحه المزيد من الديمقراطية.

ويُذكر أن وزيرة الخارجية الأمريكية «هيلاري كلينتون» أعربت عن تأييدها للمقترح التركي الذي قدمه البروفيسور «أوغلو» في مؤتمر لندن الخاص بمحاولة حل الأزمة الليبية سلمياً، ووصفته بأنه «ممتاز تمّ تحضيره بشكل جيد».

وينص المقترح على ضرورة وقف إطلاق النار أولاً، ثمّ تنحّي «القذافي» عن الحكم، ومن ثمَّ بدء حوار وطني داخلي، وبعدها يتم طرح مشروع الإصلاح السياسي، ووحدة الأراضي الليبية، وعدم التمييز في تقديم المساعدات الإنسانية.■

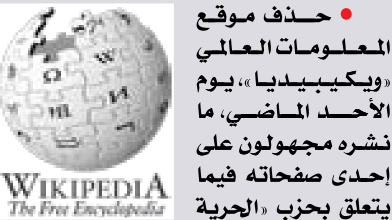
نُذر مواجهة بين أرمينيا وأذربيجان بسبب.. «ناجورنو كاراباخ»

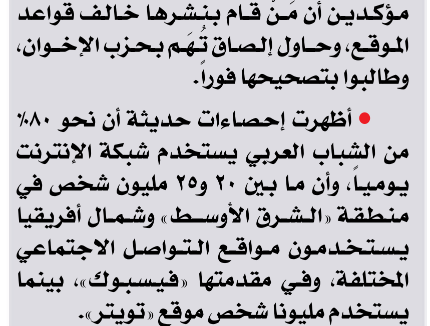
تصاعد التوتر مؤخراً بين أذربيجان وأرمينيا بشأن إقليم «ناجورنو كاراباخ» المتنازَع عليه منذ أكثر من عشرين عاماً، مما ينذر بتجدّد المواجهة بين البلدين، وفق ما جاء في تحليل لمجلة «فورين أفيرز» الأمريكية.

وكان الرئيس الأرميني «سيرج سركسيان» قد أعلن أنه سيكون بين ركاب أول طائرة تنطلق في ٨ مايو المقبل من العاصمة «يريفان» إلى المطار الجديد في «خانكندي» عاصمة «ناجورنو كاراباخ» الذي يقع في جنوب القوقاز، وتقطنه أغلبية من الأرمن، وتؤكد أذربيجان أنه جزء لا يتجزأ من أراضيها.

وجاء إعلان «سركسيان» عقب تهديد أذربيجان بأنها ستطلق النار على أي طائرة تحلق فوق أراضيها المحتلة حول الإقليم الذي تفجّر النزاع حوله عام ١٩٨٨م.. وتقول «فورين أفيرز»: «إن تطوراً في هذا الاتجاه سيُقحم لاعبين رئيسيين في المنطقة، على أسهم روسيا وتركيا، كما أنه سيسترعي انتباه الولايات المتحدة».■

هامش الأخبار



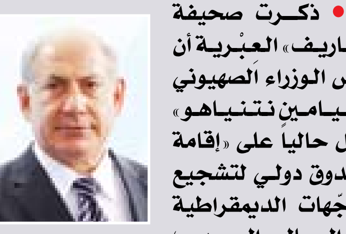


• حذف موقع المعلومات العالمي «ويكيبيديا»، يوم الأحد الماضي، ما نشره مجهولون على إحدى صفحاته فيما يتعلق بحزب «الحرية والعدالة» (تحت التأسيس) في مصر؛ حيث تضمّنت معلومات خاطئة عن الحزب وجماعة الإخوان المسلمين.. وكان عددٌ من نشطاء موقع «فيسبوك» قد انتقدوا هذه المعلومات المغلوطة، مؤكّدين أن مَنْ قام بنشرها خالف قواعد الموقع، وحاول إلصاق تُهَم بحزب الإخوان، وطالبوا بتصحيحها فوراً.

• أظهرت إحصاءات حديثة أن نحو ٨٠٪ من الشباب العربي يستخدم شبكة الإنترنت يومياً، وأن ما بين ٢٠ و٢٥ مليون شخص في منطقة «الشرق الأوسط» وشمال أفريقيا يستخدمون مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة، وفي مقدمتها «فيسبوك»، بينما يستخدم مليونا شخص موقع «تويتر».

• أفادت مصادر إعلامية في بغداد بأن ٦٨٩ شخصاً سقطوا بين قتيل وجريح جراء الاستهداف والانفجارات التي يشهدها العراق في ظل الاحتلال وحكومته الخامسة، فيما سُجِّل ٢٠٩ مدنيين تحت وطأة الاعتقال الحكومي الظالم في عموم البلاد خلال شهر مارس الماضي.

• طالب عضو الكونجرس الأمريكي «جون كونيرز» بفتح تحقيق فيدرالي في شكاوى عديدة تقدّم بها مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية (كير)، تفيد بتعرّض المسلمين دون غيرهم لكثير من المضايقات أثناء سفرهم عبر الحدود بين الولايات المتحدة وكندا.



• ذكرت صحيفة «معاريف» العبْرية أن رئيس الوزراء الصهيوني «بنيامين نتنياهو» يعمل حالياً على «إقامة صندوق دولي لتشجيع التوجّهات الديمقراطية في العالم العربي؛ لتحقيق نمو اقتصادي يرى أنه الوسيلة المثلى للحيلولة دون سيطرة الحركات الإسلامية على الحكم»، وهي «خطة تشبه مشروع «مارشال» الذي أطلقته الولايات المتحدة لتطوير أوروبا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية».■

أوراق عن الثورات العربية والتغيير



بقلم: محمد سالم الراشد

من محاسن الثورات الشعبية، أنها أزاحت الستار عن سبب التردي الاقتصادي والمعاشي في الوطن العربي، بالرغم من توافر مصادر طبيعية وقوى بشرية هائلة، ووعاء مالي جيد، إلا أن الفقر وتدني المعيشة وسوء الحالة الاقتصادية سمة بارزة في الحالة العامة لهذه المجتمعات، وكم زيَّن الإعلام الرسمي العربي خططاً طموحة للتنمية تفشل بعد كل مرحلة لعدم توافر السيولة والميزانيات المفترضة!!.. عندما هبت رياح الثورات وعصفت ببعض السلطات والأنظمة، كما في تونس ومصر واليمن وليبيا وسورية والجزائر، كُشف المستور، وبانت الحقيقة في أن رؤساء هذه الأنظمة وأبناءهم وزوجاتهم وأقرباءهم قد حولوا هذه البلدان إلى ضيعة خاصة بهم، واستملكوا عقارها، وصادروا أموالها، واستباحوا اقتصادها، واستعبدوا رجالها، وكان قارون المال مستخفياً تحت لباس فرعون السلطة.

الثــورة والثروة

ثــروات الـعـائـلات الحـاكـمـة التي كشفتها ثـورات الشعوب العربية: لقد تحوّل النظام السياسي العربي الذي تدثر بنظام جمهوري ديمقراطي وفي حقيقته نظام استيراثي عائلي حيث كان الحزب الأوحد غطاء للنهب واستمكاناً للدكتاتورية للعائلة الحاكمة وحاشيتها، ومغنماً يقسم الثروة الوطنية على العائلة الحاكمة ورجالها.

ثروة الطاغية «القذافي» وأبنائه

فقد نشرت صحيفة «فايننشال تايمز» تفاصيل مهمة عن ثروة «معمر القذافي» والتي تصل إلى ١٣٠ مليار دولار، حيث سيطر أبناؤه على جميع القطاعات المنتجة في البلاد.

فابنة الزعيم الليبي «عائشة القذافي» تسيطر على قطاع الطاقة والبناء، والعيادات الصحية، وابنه «محمد» على لجنة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية، و«سيف الإسلام» على الخدمات النفطية، و«الساعدي» على البناء والتنمية والسياحة والرياضة ونظراً لهذا التنافس، فقد وصل إلى التنازع فيما بينهم عند تقاطع مصالحهم الشخصية.

وهذه العائلة تملك أصولاً عقارية في أوروبا في بنوك متعددة وأسهماً في شركات عالمية وأخبأت هذه الأموال في حسابات خاصة في أوروبا والولايات المتحدة وجنوب شرق آسيا وفي دبي وغيرها.

وكانت تقارير أمريكية أكدت أن ثروة الطاغية معمر القذافي احتلت المرتبة الأولى بين الزعماء العرب وهي تعادل ٦ أضعاف ميزانية ليبيا لعام ٢٠١١م التي بلغت ٢٢,٤ مليار دولار.

ثروة «مبارك» وعائلته

أما ثروة «حسني مبارك» تتخطى الـ٥٥ مليار دولار، وفق تقارير اقتصادية دولية موزعة على سويسرا وفرنسا وأمريكا وإيطاليا والسعودية والإمارات، وهذا رقم يقترب من ضعفي ديون مصر الخارجية، و«جمال مبارك» تقدر ثروته بـ ١٧ مليار دولار، ويملك حسابات جارية في بنوك عالمية، ويساهم في صناديق استثمارية عديدة منها مؤسسة «بريستول آند ويست العقارية» البريطانية ومؤسسة «فاينانشيال واتاسيرنس» التي تدير صناديق استثمار الشركة. و«سوزان مبارك» التي دخلت نادي المليارديرات منذ العام ٢٠٠٤م وتتراوح ثروتها بين ٥,٣ مليار دولار، أما «علاء مبارك» فقد تقدر ثروته الشخصية بـ٨ مليارات دولار.

ثـروات بعض الـرؤسـاء: كما أصيب العالم أجمع بالذهول عندما كشفت المؤسسة المالية السويسرية من خلال تقرير على شريط فيديو بعضاً من ثروات الحكام العرب السائلة في البنوك السويسرية والتي لا تشمل أسهماً أو سندات أو أصولاً، فـ«بشار» يمتلك ما يقارب ملياري دولار، و«بن علي» التونسي يمتلك ١٥ ملياراً، والرئيس اليمني «علي عبدالله صالح»، فيمتلك أكثر من نصف مليار، والرئيس «عبدالعزيز بوتفليقة» مليار دولار، وأكرر هذه أموال سائلة في بلد واحد، وهو سويسرا وليس من ضمنها الأموال السائلة في البنوك العالمية ولا الأصول أو العقارات أو السندات والسؤال: كم حجم السرقات من المال العام الذي انتهبه هؤلاء الرؤساء وعائلاتهم؟!

مصادر هذه الثروات

من المعروف في أي دولة ديمقراطية ذات رقابة وشفافية تكون محاسبة رؤسائها وفق صحيفة الذمة المالية، وتكون مفتوحة أمام الجميع، وذلك لمحاسبة الرئيس عن أي تجاوز في المال العام، ولا يعقل أن تصل ثروات الرؤساء العرب الذين كشفت الثورات العربية ثروتهم قد جنوا بجهدهم وعرق جبينهم ما رصدوه في خزائنهم الداخلية والخارجية.

من أين لهم هذا المال؟

إن مصادر هذه الثروة هي السيطرة الذاتية عبر التسلط والبطانة الفاسدة على مقدرات الأوطان، وتفصيل القوانين بما يعطي

للرئيس وعائلته ملكية التصرف بالعقارات والأراضي والأموال المملوكة للدولة، لتصبح مستباحاً خاصاً، ففي مصر كان الاستئثار بشراء أراضي مخصصة للجيش بأثمان بخسة لأبناء الرئيس مبارك، وبيعت الموارد الطبيعية للبلاد لا سيما النفط والغاز بأقل الأسعار لـ«إسرائيل» وغيرها، في حين يعاني الشعب المصري البسيط مشكلة نقص الغاز حتى الماء، بالإضافة إلى العمولات الضخمة على الوكالات الكبيرة، حيث تقدم أغلب الشركات الكبرى ٥٠٪ من أرباحها السنوية لأحد أفراد الأسرة، وبيع القطاع العام والبنوك والفنادق وكافة الوحدات الاقتصادية للدولة بأبخس الأثمان من خلال شركات مجهولة يملكها رجال أعمال موالون لتلك الأسرة.



وفي تونس، استحوذت زوجة الرئيس «بن علي» وإخوانها على ممتلكات ضخمة منها شركات الطيران ومصانع السيارات ووكالات توزيع السيارات مثل «فورد» وعقارات في العاصمة تونس وغيرها.

أما في ليبيا، فالسيطرة على الإنتاج النفطي وخدمات قطاع الطاقة هو المصدر الرئيس لثروة «القذافي» وعائلته وصفقات الأسلحة وعمولاتها مصدر آخر، والتحكم بالقطاع الخاص ثالثها.

الدور الغربي وثروات الأسر الحاكمة

المستفيد الأكبر من امتصاص دم الشعوب العربية في أرزاقها وأقواتها وحقوقها هي الدول الغربية والولايات المتحدة، حيث احتضنت البنوك والمؤسسات المالية فيها هذه الثروات المنهوبة، وتم إخفاؤها بأسماء وهمية أو في حسابات سرية، وما كشفته سويسرا عن حقيقة هذه الحسابات والثروات، هو بسبب الخلاف بينها وبين «القذافي»، بل وكانت في سبب تعظيم أرباح هؤلاء السارقين إذ إن الإيداع في هذه البنوك يزيد من أرباحهم، فعلى سبيل المثال فإن بعض ثروات الرئيس مبارك في البنوك الإنجليزية تجعل منه المنتفع الوحيد من أرباح الثروة الموزعة لدى هذه المصارف، ففي مصرف كاليفورنيا الدولي عبر بنك «باركل» في سويسرا فإن الأرباح للرئيس المصري هي كسب أرباح مدى الحياة، وتحتسب الأموال الموزعة كثروة شخصية مدخرة لدى البنك لكسب الربح، وتعطيه الحق التام في النقل والرهن والسحب من رصيده في أي وقت يحدده أو يقرره، كما له الخيار الكامل لوقف صفقته الربحية مع البنك وهو المنتفع الوحيد من ربح المشاريع المشتركة مع البنك في أرجاء العالم كما نصت الوثائق، بالإضافة إلى ثروة مبارك من الذهب الخالص لدى البنوك البريطانية.

ماذا تعني هذه الثروات؟

بعملية حسابية بسيطة تحدثت التقارير الدولية أن ثروات الرؤساء «بن علي» و«القذافي» و«مبارك» أنها تعيِّش العرب لمدة ٨ سنوات وثروات الرؤساء الثلاثة تعادل ٣ مرات ميزانية الجزائر لسنة ٢٠١١م، أما ثروة الزعيم الليبي فهي تغطي ميزانية ليبيا ٢٠١١م ٦ أضعاف.

الأمن الغذائي العربي

إن واردات الوطن العربي في الغذاء سنوياً تتراوح (٢٠-٢٥) مليار دولار ما يكفي لسد حاجة سكانه البالغ عددهم ٣٤٠ مليون نسمة من واردات الغذاء بين (٣-٤ سنوات).

معالجة البطالة

على سبيل المثال الليبيون عددهم ٦ ملايين و٤٠٠ ألف نسمة تقريباً، يعاني ١,٥ مليون منهم البطالة بمايعادل ٣٠٪ من المجموع الكلي للسكان، ويعيشون تحت خط الفقر في حين كان بالإمكان أن يتطور دخل الفرد الليبي السنوي إلى ٨٤٠٠ دولار أمريكي، وذلك لأن إنتاج النفط في ليبيا مليونا برميل يومياً، ولديها من الاحتياطي مايعادل ٤٢ مليار برميل، وإجمالي الدخل القومي ٥٠ ملياراً سنوياً كلها تقريباً تسرق لصالح السلطة العائلية.

معالجة أوضاع السكن

في القاهرة هناك مليونان يعيشون في العشوائيات والمقابر تكلفة بناء مسكن نظيف لعائلة من ٥ أفراد لا تزيد على ١٠٠٠ دولار، لذا فإنه لإنشاء ٤٠٠ ألف وحدة سكنية كافية لتغطي هؤلاء الفقراء لانتشالهم من حالة التردي والفقر والضياع والبطالة بتكلفة ٤ مليارات، يعني لو تصدق «حسني مبارك» بـ(١٪) مما نهبه لمدة ٤ سنوات لأنجز هذا المشروع ولأعاد الحياة الطبيعية لمليوني مواطن مصري.

أحمد شفيق وعقلية النظام:

عندما استلم أحمد شفيق رئاسة الحكومة المصرية، وقبل إقالة حكومته أعلن بأن الحكومة لن تستطيع أن تسدد رواتب شهر مارس للموظفين، وهي نفس العقلية التي أدارت شؤون الدولة لعلمه بالفساد المستشري، لكن رئيس الحكومة الجديد د. عصام شرف قام بصرف رواتب مارس كاملة فقط من الدخل المتراكم لقناة السويس.

إنها كذبة المتآمرين على أموال الشعب المصري ليقوموا بسرقته، ثم يقولوا: إن الشعب المصري عليه أن يشد الحزام، ويصبر حتى يستمروا في النهب.

إعادة الثروات إلى أهلها

المطلوب اليوم من حكومات الدول التي حررتها الثورات من قهر النظام العائلي السلطوي الناهب للثروات أن تقوم باسترجاع هذه الثروات، ومطالبة الدول الغربية وبعض الدول العربية وفق القانون الدولي لأنها أملاك عامة وثروات للشعوب، وأن تؤسس وحدات في خزينة هذه الدول مهمتها الملاحقة القانونية والدولية لأموال الشعوب العربية، وحسناً ما فعلته الثورات الشعبية العربية في كشف الثروات المنهوبة.■



بقلم: شعبان عبدالرحمن shaban1212@Gmail.com

«حماس» وسورية والعلاّمة القرضاوي

اندلاع الثورة الشعبية في سورية فتح الحديث عن العديد من المواقف التي يمكن أن توصف بالشائكة أو المتشابكة؛ ولذلك فهي تحتاج إلى فكّ تشابكها وإزالة الغموض العالق بها، وأقصد بذلك ظنّ البعض أن حركة «حماس» قد وُضعت في حرج من إعلان موقف واضح من تلك الأحداث، وغالى البعض بأن المطلوب من «حماس» تأييد انتفاضة الشعب السوري ضد حكومته، بينما يرى البعض الآخر أن المفروض على «حماس» تأييد ذلك النظام الذي استضافها، ووفّر لها الحماية اللازمة، وقدّم لها الدعم بلا حدود، حتى تمكّنت قيادة المقاومة بالمهارة والكفاءة العالية التي يتابعها العالم.

وزاد من تعقيد الموقف، كلمة الحق التي صدع بها العلاّمة الشيخ يوسف القرضاوي انتصاراً لحقوق المسحوقين والمظلومين في سورية، وابتهاله إلى الله أن ينصر الشعب السوري ضمن ابتهالاته في خطب الجمعة بأن ينصر الله الشعبين الليبي واليمني، ثم قيام بعض المواقع ببث تصريحات نارية لخالد مشعل ضد الشيخ القرضاوي.

ومن يتأمل تلك الصورة بكل عناصرها المتناقضة يجد أنها تحتاج إلى إعادة ترتيب حتى تبدو واضحة جلية، خاصة أن مواقف جميع الأطراف محسومة سلفاً قبل تلك الانتفاضة الشعبية وبعدها، فهي من ثوابت العمل والمعتقد والمنطلق، ومن هنا أتوقف أمام ما يلي:

أولاً: لم ينكر أحد على النظام السوري استضافته لحركة «حماس» وبقية قوى المقاومة الفلسطينية، وتوفير الحماية والدعم لها يوم عزّ النصير في العالم العربي.. يوم طاردها وحاصرها معظم الأنظمة العربية، وقدمت لها الدعم بلا حدود يوم قدّم الآخرون الدعم والمساندة للعدو ليقضي عليها، بل وقيام نظام الرئيس المصري السابق بحصارها ومحاولة قتلها جوعاً وعطشاً، وتوفير الدعم والغطاء للكيان الصهيوني لمحاولة إبادتها في غزة.

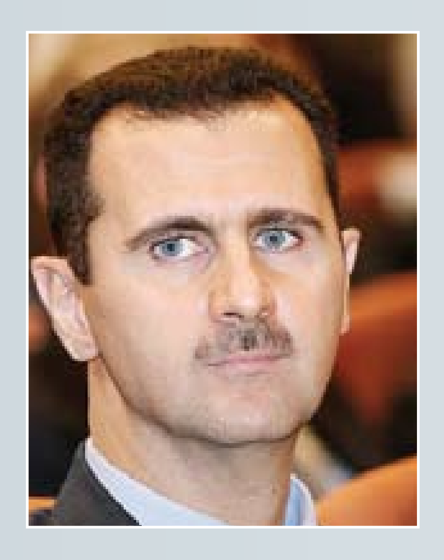
موقف لن ينساه التاريخ لسورية، لكننا لم نسمع أو نعلم أن المطلوب من «حماس» أن تقدّم مقابل ذلك تأييداً مطلقاً لسياسات النظام الداخلية أو الخارجية، أزعم أنني قريب من الملف الفلسطيني بشكل مكثّف، وأعلم أن «حماس» لم تعطِ أحداً ممن قدّموا – ويقدمون – الدعم لها وبالذات سورية أو إيران تأييداً على بياض لمواقفهم، ولم تسمح لنفسها بالتدخل في الشؤون الداخلية لأي طرف داعم، ولم تسمح في الوقت نفسه لأحد بتوجيه شؤونها الداخلية، أو التأثير على مواقفها الخارجية، أو الاقتراب من بنائها الفكري.

وفيما يتعلق بالأحداث الأخيرة، فقد كان موقف «حماس» واضحاً في بيانها الصادر بهذا الخصوص ٢/٤/٢٠١١م، والذي اعترف لسورية قيادة وشعباً بوقفتها مع مقاومة الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة، واحتضانها لقوى المقاومة، وخاصة «حماس»، ومساندتها في أحلك الظروف وأصعبها، وصمودها أمام كل الضغوط من أجل التمسك بدعم نهج الممانعة والمقاومة في المنطقة.

ثم أكد البيان اعتبار «حماس» ما يجري في سورية أمر داخلي يخص الإخوة في سورية – وفق البيان – الذي قال: «إلا أننا في حركة «حماس»، وانطلاقاً من مبادئنا التي تحترم إرادة الشعوب العربية والإسلامية وتطلعاتها، فإننا نأمل بتجاوز الظرف الراهن بما يحقق تطلعات وأماني الشعب السوري، وبما يحفظ استقرار سورية وتماسكها الداخلي، ويعزز دورها في صف المواجهة والممانعة».

ذلك هو موقف «حماس» الواضح بلا غموض، لكن البعض انتهز الفرصة وحاول إحراج «حماس» بدسّ تصريحات نارية منسوبة للسيد خالد مشعل رئيس المكتب السياسي للحركة ضد العلامة القرضاوي؛ بسبب موقفه المؤيد للشعب السوري، مقروناً بمديح مفرط من مشعل للنظام السوري لا يقل عن قصائد المدح التي تغنّى بها رجال ونساء مجلس الشعب السوري خلال خطاب الرئيس «بشار الأسد» بمجلس الشعب.. ومرة أخرى، لم تجد حركة «حماس» ولا خالد مشعل أي حرج في نفي تلك التصريحات





المنسوبة إليه عن الشيخ القرضاوي ذماً وقدحاً، وعن النظام السوري مديحاً ونفاقاً.

فأصدر المكتب الإعلامي للحركة نفياً قاطعاً لتلك التصريحات، مؤكداً أن شيئاً من ذلك لم يصدر عن مشعل.. إنها الفرصة الكبرى للصائدين في الماء العكر؛ لإحداث فتنة بين «حماس» والنظام السوري من جهة، وإفساد العلاقة مع الشيخ القرضاوي من جانب آخر، لكن الله سيخيّب سعيهم.

وغني عن البيان هنا فإن خصوم «حماس» أطلقوا خلال السنوات الماضية حملة تشويه للحركة، حملت كل مفردات التخوين، وبيع المواقف لصالح إيران وسورية، والذين أطلقوا تلك الحملة هي الأنظمة العربية التي رفضت مساعدة «حماس»، وعملت بالتعاون مع العدو الصهيوني على بذل كل الجهود لإبادة تلك الحركة.. وحرب غزة الأخيرة وحصار غزة الدائر حتى اليوم خير شاهد، لكن الله أفشل سعيهم ومخططاتهم، وأزال ملك بعضهم، بينما تدق ساعة الحساب للآخرين، ولم تجد «حماس» يومها سوى إيران وسورية للوقوف إلى جانبها ضد الهجمة.. فهل تُلام «حماس» على أنها سعت لإنقاذ نفسها وقضيتها، أم نلوم الذين تحالفوا مع الصهاينة والأمريكان لاجتثاثها من الأرض، وتسليم مفاتيح القضية الفلسطينية للصهاينة؟!

واليوم، يحاولون وضع «حماس» في مواجهة مع الشيخ القرضاوي صاحب الصولات والجولات في نصرة القضية الفلسطينية؛ لإفقاد القضية أحد أكبر المنابر التي تجاهد من أجلها بالكلمة والحركة والجهد منقطع النظير، ووضع الشيخ في الوقت نفسه في مواجهة مع النظام السوري؛ ليكون في خندق الأعداء، والحقيقة أن فضيلة الشيخ القرضاوي لم يقل إلا كلمة حق، رأى - وهو علاّمة الأمة - أن التخلف عن قولها يضعه في حساب أمام الله سبحانه وتعالى.. قال ما يعتبره حقاً وصدقاً، مؤدياً بذلك واجب العالم العامل الذي لا يخشى في الله لومة لائم، وصدع بكلمة الحق ولو كان مراً ولو كلّفه حياته.. هكذا قال وهو يعلن موقفه من مجازر «القذافي» الدموية في ليبيا.

وحياة الشيخ القرضاوي المليئة بالمعاناة والمطاردة والسجن والعيش خارج بلده مصر كانت كلها بسبب التزامه بقافلة كلمة الحق عند سلطان جائر.. وأعتقد أن الشيخ لو كان في دمشق عند تفجر هذه المظاهرات لما تأخر حتى يغادرها؛ ليقول كلمة الحق - من قلب دمشق - في نصرة شعب مظلوم ومقهور.. وهكذا قالها القرضاوي في مواجهة «مبارك» و«بن علي» و«صالح» و«القذافي»، ولن يتخلف عن قولها - كعهد الأمة مع الشيخ - مع أي مواقف مشابهة.

مرة أخرى، إن موقف سورية من المقاومة لا يماري فيه أحد، ولكن ذلك لا يعدّ جواز مرور للتنكيل بالشعب السوري وللانتهاكات الواسعة لحقوقه على يد نظام «البعث» الذي أذاق الشعب على مدى أكثر من أربعين عاماً الويلات والكبت وانتهاك حقوق الإنسان، وما جرى للإخوان المسلمين وقوى المعارضة - ومازال يجري - خير مثال، كما أن ما يجري اليوم لكل صاحب رأي مثال أوضح.

لقد أسس نظام «البعث» السوري - مثل بقية النظم الدكتاتورية في العالم العربي - معادلة معكوسة ومغلوطة، وهي أن الدكتاتورية والكبت وانتهاك حقوق الإنسان هي قرين التصدي للعدو ومواجهته، وكأن لسان حاله يقول: «حتى تواجه العدو بقوة؛ فلابد أن تضرب على صدور شعبك بقوة أكثر، وتمسك بتلابيبه حتى يكون طيِّعاً ليِّناً».. وتلك لغة الاستعباد وقيادة العبيد، ولو قادت سورية مقاومتها وتصديها للعدو بشعب حرّ أبي يعبّر عن رأيه بكل حرية، ويتمتع بكل حقوقه؛ لكانت مقاومتها أقوى وتصديها للعدو أكثر متانة ومنعة.

لكن.. هكذا عودنا الطغاة.. إذا اتخذوا المعركة مع العدو تكئة ليلغوا من قاموسهم أي إصلاحات داخلية اقتصادية أو سياسية، وساسوا بلادهم بالقهر والجبروت والإفقار وتضخيم الأزمات.. لأنه «لا صوت يعلو فوق صوت المعركة» - كما كان يردد عبدالناصر في مصر - ناسين أن البداية الصحيحة تبدأ من البناء الداخلي المتين في كل المجالات، فقد واجهت الأمة التتار والصليبيين في أعتى المعارك المعروفة في التاريخ، وانتصرت عليهما بعد بناء داخلي متين، تمتع فيه الشعب المصري بالحرية والعدالة والإنصاف من حكامه، وذلك هو الطريق لمقاومة العدو ولبناء النهضة.■



منذ فترة ليست بالبعيدة قال الرئيس «بشار الأسد» في مقابلة له مع التلفزيون التركي: إن «الشأن السوري شأن عائلي، ولا يهمنا رأي الآخرين».. وفيما بعد، قال لإحدى الصحف الغربية: إن «الإصلاح قد يحتاج إلى جيل آتٍ حتى يتحقق»!

هذان مقطعان يؤشران إلى سياسة محدّدة، فماذا يعني الرئيس بمقولتَيْه آنفتي الذكر؟

حديث النظام عن «الإصلاح» ذرٌّ للرماد في العيون..

الشعب السوري يواصل مسيره في درب الثوار

محمد السيد (*)

إن الحوار الذي يراود المقولتَيْن مباشرة، ولا يربك أحداً في تفسير معنى ما في قلب الشاعر كما يقولون، لا بد له أن يمرّ مروراً قسرياً على ما تصرّف به «الأسد»، وما مارسه من مذابح في «درعا» وفي «اللاذقية» و«حمص» و«دمشق» وغيرها من المدن السورية، في شهر مارس الماضي.. وذلك في مواجهة شعب أعزل تظاهر سلمياً، مطالباً ببعض حقوقه التي حُرِمها منذ أكثر من أربعين عاماً؛ إذ تم تهميش هذا الشعب، وإقصاؤه من دائرة تقرير مصيره، ومن مساحة الحد الأدنى من حقوقه، التي انتهكتها المادة الثامنة من دستور عام ١٩٧٣م، تلك المادة التي حصرت العمل السياسي وتقرير مصير الناس في سورية بحزب واحد هو الحزب الذي يُدَّعى أنه حاكمٌ اليوم في سورية.

(*) كاتب سوري

وحتى الطائفة التي زعم بعضهم أن الحكام في سورية يمثلونها، نالها هي الأخرى ما نال كل الشعب السوري من اضطهاد وتهميش على مدى العقود الأربعة الماضية، وغدا الحكم في سورية حكم عائلة وحكماً فردياً؛ إذ أعطى الدستور الذي أشرنا إليه آنفاً صلاحيات

القادة الصهاينة دافعوا عن نظام «الأسد» لأنه يحافظ على عهوده معهم ويقدّم لهم أمناً دائماً في الجولان يفتقدونه في مدن كيانهم!

«إيهود أولمرت»: طلبتُ من الولايات المتحدة وقف الضغط الإعلامي عن سورية.. ورئيسها يستحق تقديرنا واحترامنا!

للرئيس تجعله حاكماً فرداً لا تُردَّ إرادته، ولا يُسأل عما يفعل!!

وعلى ضوء ذلك كله، نستطيع فهم مقولات الرئيس «الأسد» من أن الشأن السوري شأن عائلي، ومن أن الإصلاح يحتاج إلى جيل قادم، فلعل ابنه «حافظاً» يكون في ذلك الوقت محتاجاً إلى تعديل دستوري جديد، يوافق عمره العمر الذي يتم تعديل الدستور من أجله!

● **فليعلم الجميع:**

- أن «درعا» ذُبحت في عام ٢٠١١م، كما ذُبحت «حماة» عام١٩٨٢م، وأن «اللاذقية» لحقتها في الذبح وذلك على يد النظام الحاكم، وأن شهداء الحرية بالمئات وليس بالعشرات كما ذكرت وسائل الإعلام، والجرحى بالآلاف، والمدينتان (درعا واللاذقية) محتلتان حتى اللحظة من قِبَل الجيش وميليشيات الحكم العائلي.

- وأن الفلسطينيين في «درعا» قد تم التنبيه عليهم أن يدخلوا بيوتهم، ويغلقوا على

أنفسهم، كونهم ليسوا من أبناء العائلة! في حين أن الحكم كان يجرهم قسراً إلى صناديق الاستفتاء، تحت شعار أنهم مواطنون، ويحق لهم تعبئة الصناديق المزوّرة الخاوية، ويا لها من مفارقة!!

- وأن بلدة «الصنمين» في محافظة «درعا» شهدت مجزرة، قال فيها الإعلام: إن عشرين شهيداً ارتقوا إلى العلا، والحقيقة التي نقلها أهل البلد أن عدد الشهداء يزيد على الخمسين، وكذلك كان الأمر في «اللاذقية» المحتلة.

- لقد فعلوا ما لم يفعله أي نظام آخر؛ إذ أبعدوا وسائل الإعلام عن ساحات جرائمهم كي تبقى الحقيقة خافية، وتبقى صورة البطش الذي وصل مدى غير مسبوق مغلقة على العالم، وذلك كي لا يتأثر ادعاء أنهم نظام مقاومة وممانعة، وليبقى تخفّيهم خلف ذلك الادعاء واقعاً لا يصدقه إلا ساذج أو متسلق منتفع!

ففي الوقت الذي لا يقاوم فيه الحاكمون في سورية إلا شعبهم، فإن «يهود» في الجولان آمنون مطمئنون؛ لأن النظام الحاكم في سورية كان وفياً بعهوده معهم؛ فأمّنهم أي أمان، بينما حوّل أيام شعبه السوري ولياليه إلى طقس مرعب، أُطفئت قناديله، وتجهمت آفاقه، وامتلأت جهاته الأربع بالقبور الجماعية، والحياة اليومية البائسة، وساقوه إلى مصير وصفه الشاعر وصفاً دقيقاً؛ إذ قال:

ضياء النهارات ظلاماً يصير
العطور مستنقعات
والعصر مزرعة
والغضب اليعربي القديم صار شائعة.. كذبة
وحزني كحزن البلاد
وحزني كحزن العباد

خطاب الرئيس

إن مَنْ يريد أن يتأكد من أن كلام النظام الحاكم في سورية عن الإصلاح إنما هو ذر للرماد في العيون، وأنه كسب للوقت، فليرجع إلى خطاب الرئيس «بشار الأسد» أمام ما يُسمى بـ«مجلس الشعب»؛ صاحب التصفيق والبصم على أي كلام يُقال، يوم الأربعاء ٣٠ مارس ٢٠١١م.. فهو لم يأتِ بجديد، بل إنه لم يَحِد عن طريق أسلافه: «بن علي»، و«مبارك»، و«القذافي»، وما قالوه من توجيه الاتهام للمطالبين بالإصلاح، بأنهم «قلة، وتابعون لمؤامرة خارجية، تريد إنهاء موقف النظام المقاوم».. مع أن قادة الكيان الصهيوني بيّنوا لنا



راوح الرئيس في خطابه الأخير بين حديث الفتنة ومسودات الإصلاح القاصر الذي لم يرَ منه الشعب أي بادرة!

كم كان هذا النظام مقاوماً، وذلك حين دافعوا عن الرئيس «بشار الأسد»، وطالبوا ببقاء النظام واستمراره؛ لأنه يحافظ على عهوده مع دولة الصهاينة، ويقدم لهم أمناً دائماً في الجولان، لا يجدونه حتى في المدن الداخلية من كيانهم!!

وقد قال ذلك «آرييل شارون» وقيادات أمنية وعسكرية من الصهاينة، كما قاله رئيس وزرائهم السابق «إيهود أولمرت»، مضيفاً أنه تدخل لدى أمريكا كي تكفّ عن الضغط على النظام إعلامياً، وزاد بأن قال: إن «الرئيس السوري يستحق تقديرنا واحترامنا»!

وإذن، ليكن مفهوماً أن ما جرى في «درعا» وغيرها من خروج الناس سلمياً للمطالبة بالإصلاح لم يكن فتنة أو مؤامرة على مقاومة النظام كما قال الرئيس «الأسد»، بل هو الأمر الذي كان يجب أن يحدث منذ زمن بعيد، ليستقيم أمر سورية بين الشعب والحكم، ولتكون سورية لجميع أهلها، وليست لعائلة أو حزب أو فرد أو فئة أو قلة.. لقد راوح الرئيس في خطابه بين الاتهام وحديث الفتنة، وبين مسودات القيادة القطرية في الإصلاح القاصر، الذي لم ير منه الشعب أي بادرة!

أخي أيها السوري، أخي أيها العربي،

أخي أيها الإنسان: تعالوا معي، نتوكأ على عقولنا، ونركب شراع حرية الحوار صوب قبلة الفهم الحق، وتقديراتنا المذخورة داخل تلك القبلة، وذلك لنصافح وجه الحقيقة، فنلقي عن كواهلنا عبء تلك التفسيرات التي يدلي بها المتسلقون، ليبرّروا بها اتهامات الرئيس للشعب السوري؛ إذ يعدّه «غير صالح الآن لتسلم أمره وتدبيره، خصوصاً أنه متآمر مع الخارج»، كما وضح في خطابه.

حقائق في الميدان

تعالوا، ننصت إلى زئير الحقائق في الميدان؛ حيث نجتمع في لحظة تتعاضد فيها العقول، وتكتشف القلوب حقيقة الادعاء أن الحكم والشعب عائلة واحدة.. فالشعب السوري عاش على أمل عريض بأن يتحقق ذلك الادعاء يوماً على الأرض منذ أربعين عاماً وحتى اليوم، لكنه وضع ألف علامة تعجب أمام هذا الادعاء!

فهو ما كاد ينسى مذبحة سجن «تدمر» عام ١٩٨٠م، عندما قُتل أكثر من ألف أسير في ذلك السجن بدم بارد.. وما كاد ينسى مآسي تدمير «حماة» عام ١٩٨٢م، وقتل عشرات الآلاف من أهلها بلا ذنب إلا أنهم قالوا: نريد الحرية.. وما كاد ينسى مذابح دمشق وحلب وجسر الشغور واللاذقية وإدلب.

ما كاد الشعب السوري ينسى تلك الجرائم التي ارتكبها النظام في ثمانينيات القرن الماضي، حتى جاء النظام الحالي الوريث ليؤكد أن المسيرة الأسدية واحدة، والعائلة هي هي، لا يختلف فيها طبيب العيون عن الجنرال المنقلب على رفاقه.. فالطبيب الدارس في بلاد الغرب، رأى كيف هي الحرية في تلك البلاد، وكيف تتحرك شعوبهم بلا قيود ولا عوائق من قوانين وقرارات وتنظيمات، وكيف أنهم يشاركون بكل أريحية في اتخاذ القرار وتقرير المصير بلا رقيب.. وكذلك رأى كيف أن الرأي هناك حرٌّ شفاف مهما كان ناقداً أو منفعلاً، أو حتى منادياً بإزاحة أيٍّ كان مهما كان له من مكان ومكانة.

إن ما فعله هذا النظام في درعا ودمشق وحمص وحلب واللاذقية، يذكّرنا بما كان في حماة عام ١٩٨٢م وما قبله وما بعده.. وهذه حقائق لا تنمحي آثارها مهما امتد الزمن، وجرح المواطن الغريب في وطنه لا يسقط بالتقادم، وإن القتل اليوم في «درعا» هو القتل في «حماة» منذ نحو ثلاثين عاماً، وليعلم الذين يظلمون شعوبهم أي منقلب ينقلبون، و إن ذلك سيكون قريباً إن شاء الله؛ فخطاب الرئيس لم يُسعد إلا قلة من المتسلقين!■

يوم الأربعاء قبل الماضي (٣٠ مارس)، وبعد انتظار يماثل الليل السوري الطويل، استقبل أعضاء ما يُسمى بـ «مجلس الشعب» - من خارج حرمه - الرئيس «بشار الأسد»، قبل نزوله من سيارته السوداء الفارهة، مرحّبين بطلّته المشوقة، ومنشرحين لابتسامته العريضة، ومحتضنين قامته المديدة، ومحيطين به من كل جانب، تلامسه الأيدي للتبرّك(!)، وتصدح الحناجر بالهتاف: «بالروح بالدم نفديك يا بشار، الله.. سورية.. بشار وبس» - هذا القائد الذي ما أنجب الدهر مثيلاً له! - حتى اعتلائه منصة الخطابة.



مجلس «شعب».. أم مجلس «تهريج»؟!

محمد فاروق الإمام (*)

الحناجر لم يتوقف صداحها، والأكف تلتهب بالتصفيق، وتكاد وجنات الوجوه الغائرة أن تتفجر بالدماء نشوة بتكحيل العيون بلقاء القائد الذي عقمت الأمهات عن إنجاب شبيه له؛ فهو فريد عصره ووحيد زمانه في عيون هؤلاء العجزة الذين تجاوز أصغرهم الستين من العمر، علماً بأن نسبة من هم أقل من ٢٤ عاماً في سورية تتجاوز الخمسين بالمائة!

كان هؤلاء العجزة يقاطعون خطاب السيد الرئيس بقصائد ومعلقات وأشعار ومديح وإطناب، وعقب كل قصيدة أو معلقة أو شعر أو مديح تلتهب الأكف بالتصفيق، حتى أن ما عددتُه من فترات التصفيق تجاوز أربعين مرة.. وكنتُ في كل مرة أنسى ما قاله السيد الرئيس، علماً بأن كل ما قاله يتلخص في كلمات ممجوجة سمعناها منه ومن أبيه على مدار واحد وأربعين عاماً (سورية تتعرض لمؤامرة دولية؛ لأنها بلد الصمود والتصدي والممانعة).

ولم أسمع في خطابه كلمة اعتذار أو تشكيل لجنة للتحقيق عما قامت به عناصر الأمن من قتل للأطفال الأبرياء المسالمين في «درعا» و«اللاذقية» وغيرهما من المحافظات السورية، الذين خرجوا في مظاهرات سلمية تطالب بالحرية، وقد صادرها النظام السوري الشمولي منذ ثمانية وأربعين عاماً بموجب قانون الطوارئ والأحكام العرفية.. ولم أسمع منه كلمة ترحّم على أرواح هؤلاء الشهداء الذين سقطوا برصاص الأمن، أو الإعلان عن «يوم حداد» حزناً عليهم!

مسرحية هزلية

أعتذر للقارئ؛ إذ أقول: إن «مجلس الشعب» في سورية ما هو إلا مجلس تهريج يُعيَّن أعضاؤه من قِبَل أجهزة الأمن، في مسرحية انتخابية هزلية، بحسب درجة الخنوع والولاء وطول الانحناء، ولعل ما قاله أحدهم بحق الرئيس في ذلك اليوم (الوطن العربي قليل عليك، فأنت تستحق قيادة العالم) يؤكد أن أعضاء هذا المجلس تجاوزوا سن الكهولة إلى حالة من الخرف وفقدان التوازن وعدم التمييز، لدرجة أنك لا تجد من بينهم رجلاً رشيداً يختلف مع كل هؤلاء الذين تجاوزهم الدهر وصاروا دمىً شمعية تستحق أن تُقام لهم قاعة عرض «أراجوزي» تحكي عصر «الحكواتي»، الذي بات جزءاً من تراث الشام المندثر!!

انتظر السوريون طويلاً، بعد سماعهم كلمات تخديرية أطلقتها السيدة «بثينة شعبان» مستشارة الرئيس، ونائبه السيد «فاروق الشرع» لامتصاص غضبة الجماهير، بأن السيد الرئيس «بشار الأسد» سيلقي قريباً خطاباً يثلج به قلوب السوريين، ويحقق لهم كل أمنياتهم وتمنياتهم وطلباتهم في «الإصلاح والتغيير، وإلغاء قانون الطوارئ، وإصدار قانون لتشكيل الأحزاب، وقانون عصري للإعلام يطلق حرية الرأي والرأي الآخر، ومكافحة الفساد».

أُصيب الجميع بالذهول والإحباط لما يسمعونه من كلمات تتكرّر منذ أربعة عقود.. حتى حفظها المواطن السوري عن ظهر قلب هو وأولاده وأحفاده!

كلمات ممجوجة

وانتظر الناس هذا الخطاب، متسامين على الجراح، مكفكفين الدمع على فلذات أكبادهم الذين قضوا على أيدي قوات الأمن التي كان من المفترض أن تحميهم، من منطلق أن الوطن أغلى وأسمى، وأن الشعب يريد الإصلاح والتغيير وعليهم أن يثقوا بما قالته السيدة المستشارة والسيد نائب الرئيس.

إلى أن جاء يوم الأربعاء؛ فتوجهت الأعين كلها باتجاه القنوات الفضائية السورية المُقاطَعة والمنسية على مدى عقود، تصيخ السمع لما سيقوله السيد الرئيس، الذي راح يتلاعب بالألفاظ و«السين» و«سوف»، ويفك رموز التآمر التي تحيط بسورية الصمود والممانعة، والمؤامرات التي تُحاك ضد القيادة السورية الصلبة التي تحتضن المقاومة الفلسطينية واللبنانية، حتى أُصيب الجميع بالذهول والغثيان والإحباط لما يسمعونه من كلمات ممجوجة ملّوا من سماعها منذ أربعة عقود وهي تتكرر في كل مناسبة، حتى حفظها المواطن السوري عن ظهر قلب هو وأولاده وأحفاده!

قمع أمني: بعض المستمعين في

(*) كاتب سوري

مصادر طبّية: تصويب الرصاص إلى الرؤوس والصدور بهدف القتل!

نعم.. إنها «جمعة الشهداء»

«المؤامرة كبيرة.. ونحن لا نسعى لمعارك، وإذا فُرضت علينا المعركة اليوم فأهلاً وسهلاً بها».. هذه هي العبارة الأكثر وضوحاً في خطاب الرئيس السوري «بشار الأسد»، الذي خُصِّص لمناقشة الانتفاضة الشعبية التي انتشرت في عدد من المدن السورية، وسقط خلالها العشرات من الشهداء والمئات من الجرحى خلال الأسبوعين الماضيين، اللذيْن تزامنا مع ظهور «الأسد» الوريث في «مجلس الشعب» الأراجوزي الذي ورثه عن أبيه شكلاً ومضموناً!

«اللاذقية» لم يتمالكوا أعصابهم؛ فخرجوا إلى الشوارع مطالبين بالحرية والإصلاح والتغيير، وكان رجال الأمن لهم بالمرصاد، ليس بالهراوات أو قنابل الغاز أو الرش بالماء كما تفعل كل أجهزة الأمن في العالم، فتلك أساليب قد باتت من الماضي عند أمن النظام وهي مكلفة لخزينة الدولة، فالرصاص أرخص ويؤتي ثماره الفورية، وهذا ما كان.

فقد حصد رجال الأمن برصاصهم العشوائي أرواح ما يزيد على عشرة متظاهرين (كما أبلغ شهود عيان فضائيات «بي بي سي»، و«الفرنسية»، و«الجزيرة»، و«العربية»)، في غياب كاميرات الصحافة المستقلة والمحايدة والمراسلين عن تصوير هذه المشاهد ونقل أحداثها.

هذا هو «مجلس الشعب» السوري التهريجي، الذي ما قال يوماً لـ«الأسد» الأب أو «الأسد» الابن: لا.. وهذا هو الرئيس السوري الذي لا تتسع لقيادته فضاءات العرب! وهذا هو الإعلام السوري المخادع الكاذب، وهذه هي أجهزة الأمن التي تستهين بالإنسان السوري وتحتقره، وهذا هو الشعب السوري المقموع الذي سُدت كل الأبواب في وجهه ويصارع لانتزاع الحرية سلمياً من يد مغتصبيها، يريد تحقيق مطالبه سلمياً ويصر عليها بعيداً عن أي عنف، متحملاً ضراوة النظام وعصاه الأمنية الغليظة، وقد وطّن نفسه على تقديم التضحيات لانتزاع الحرية مهما غلت، فللحرية الحمراء باب.. بكل يد مضرَّجة يُدَّق!!■

دمشق: «المجتمع»

وإذا أسقطنا معادلة أن «إسرائيل» هي العدو للنظام بحسب المعطيات على الأرض (هدوء جبهة الجولان المحتلة من قِبَل العدو الصهيوني منذ عام ١٩٦٧م، والتأكيد على تنازل النظام السوري عن مرتفعات الجولان عقب عقد اتفاقية فك الاشتباك التي وقعها هذا النظام مع العدو الصهيوني في اتفاقية الكيلو ٥٤ عام ١٩٧٤م التي تضمنت فيما تضمنت الأمن والاستقرار للمستوطنين الصهاينة الذين تسابقوا إلى هذه المرتفعات لإقامة مستعمراتهم عليها، والتي أدخلت الصراع السوري الصهيوني في غيبوبة مزمنة، ومناداة الرئيس الراحل «حافظ الأسد» بخيار السلام الإستراتيجي مع «إسرائيل»، وتخليه عن التوازن الإستراتيجي العسكري معها).. كل هذه المعطيات تؤكد أن الكيان الصهيوني لم يعد يشكل أي نوع من العداء في قاموس النظام السوري!

إذاً، فمن يهدد «بشار الأسد» بقوله: «نحن لا نسعى لمعارك، وإذا فُرضت علينا المعركة اليوم فأهلاً وسهلاً بها»؟! لا يختلف اثنان في أن العدو الذي يقصده «بشار» في خطابه هو الشعب السوري!!

مهما غلت التضحيات وزادت أرقام الشهداء.. فلن ينجرّ شباب الانتفاضة إلى مستنقع دموي يريده «بشار» ويخطط له

..وكلما جُوبهوا بالرصاص الحي فلن تمتد أيديهم إلى أفراد الأمن والجيش إلا بغصون الزيتون والورود محتسبين قتلاهم عند الله



«بشار» اليوم يهدد الشعب السوري باستعادة «إنجازات» أبيه البطولية ضد الشعب السوري، عندما أقام له عشرات المجازر، ونصب له المقاصل والمشانق في «حماة» و«حلب» و«سرمدا» و«بانياس» و«حمص» و«اللاذقية» و«جسر الشغور» و«دمشق».. إضافة إلى القبور الجماعية في صحراء «تدمر» على مدار سنوات ثلاث (١٩٧٩ - ١٩٨٢م)، التي راح ضحيتها عشرات الآلاف بحسب إحصائيات محايدة.. وتسوية أحياء كاملة من مدينة «حماة» بالأرض، بما فيها من دور عبادة وثقافة وتعليم ورياضة وتاريخ وتراث!

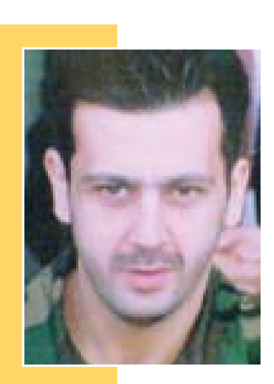
كما ساق الآلاف إلى السجون والمعتقلات وأقبية التحقيق في أجهزة أمنه السبعة عشر، والتي أشقاها وأرعبها فرع فلسطين وفرع المخابرات الجوية وفرع أمن الدولة، والمحاكم العسكرية والاستثنائية، وقد خلفت عدداً كبيراً من المفقودين (٢٠ ألف مفقود) لا يُعرف مصيرهم حتى الآن بعد أكثر من ثلاثين عاماً.

ناهيك عن ضحايا القانون (٤٩/١٩٨٠م)، الذي يحكم على كل منتم لجماعة الإخوان المسلمين بالإعدام بأثر رَجعي، ويطال هذا القانون أقرباءهم حتى الدرجة الرابعة، ونفي مئات الألوف إلى خارج الوطن موزعين بين قارات العالم منذ عام ١٩٨٠م.

«بشار الأسد» يبشّر الشعب السوري بمثل تلك المجازر، وبمثل تلك المقاصل والمشانق والسجون والمعتقلات وأقبية التحقيق والمحاكم العسكرية والاستثنائية والإقصاء والنفي، والتي بالفعل أقدم عليها عندما أمر شقيقه «ماهر الأسد» قائد ما يُسمى بـ«الحرس الجمهوري» بتصفية سجناء الرأي في سجن «صيدنايا» عام ٢٠٠٨م وقتلهم بدم بارد، وقد أظهر تسجيل «فيديو» وصل إلى وسائل الإعلام «ماهر الأسد» يقف فوق بقايا أشلاء جثة أحد هؤلاء السجناء، وهو يصور الرؤوس المقطوعة والأطراف المبتورة والأحشاء المتناثرة، دون أن يرتعش له جفن، أو يهتز له بنان!

وهو اليوم يؤكد، بما لا يدع مجالاً للشك، أنه بدأ بالفعل معاركه الحقيقية مع عدوه «الشعب السوري»، الذي انتفض شبابه منادين بالحرية والكرامة، فواجه هؤلاء الشباب المسالمين - ومعظمهم لم يتجاوزوا الخامسة عشرة من العمر، وبينهم من كانوا دون العاشرة - الذين كانوا يرفعون أغصان الزيتون ويهتفون بشعار واحد: «الله.. سورية.. حرية وبس»، واجههم بالرصاص الحي دون الوسائل الأخرى التي يعرفها العالم كله (قنابل الغاز، ورش الماء، والهراوات، والرصاص المطاطي إذا لزم الأمر).

قابل هذه الجماهير المتظاهرة سلمياً بالرصاص الحي الذي تم تصويبه إلى الرؤوس والصدور بهدف القتل.. والقتل فقط، كما صرح بذلك الكثير من الأطباء الذين استقبلوا هؤلاء الشباب في المستشفيات الرسمية أو الميدانية في الجوامع.



أظهر تسجيل فيديو «ماهر الأسد» يقف فوق أشلاء جثة أحد الشهداء في سجن «صيدنايا» عام ٢٠٠٨م.. وهو يصور الرؤوس المقطوعة والأطراف المبتورة والأحشاء المتناثرة دون أن يرتعش له جفن أو يهتز له بنان!

كلمة السر: لقد كانت كلمة السر بين «بشار» وقتلته هي أوامره المشددة على «عدم استخدام الرصاص الحي ضد المتظاهرين حتى ولو اعتُدي عليهم»، ونفذ المجرمون أوامر السيد الرئيس بفعلهم الجبان بقتل المتظاهرين وعدد من رجال الأمن؛ لتكتمل الصورة التي حاكها أمن النظام خلف الستائر السوداء!

وكانت التهمة حاضرة في كل مرة يسقط فيها الشهداء: «إنهم المندسّون.. إنهم العصابات.. إنهم القادمون من خارج الحدود.. إنهم الأصوليون.. إنهم الفلسطينيون».

وهكذا، يعتقد الرئيس «بشار» أنه يستغفل الناس ويهزأ بعقولهم، ويتمادى بغباء مصطنع تسوِّق له حفنة من الإعلاميين المأجورين الذين فقدوا الحد الأدنى من مهنية الصحافة وحياديتها، وقد فقدوا قبلها الضمير وشرف المهنة ليسوِّقوا - كما قلنا - هذه الأكاذيب.

وعندما جوبه أحدهم باستفسار من إحدى مذيعات قناة «الجزيرة»، قائلة له: سيِّرتم الملايين من المتظاهرين المؤيدين للنظام ولم نسمع عن وجود مندسٍّ واحد يعكر صفو هتافاتهم «بالروح بالدم نفديك يا بشار، الله.. سورية.. بشار وبس»، ولم نسمع أن هناك طلقة واحدة سُمعت في هدير هذه الجموع الغفيرة، وهي الأسهل للمندسين - إن كان هناك مندسّون - لكي يتيهوا بين هذه الجماهير المحتشدة.. فبُهت ذاك الإعلامي ولم يجد جواباً، كما بُهت «النمرود» عندما قال له سيدنا إبراهيم عليه السلام: «إن الله يأتِ بالشمس من المشرق فأتِ بها من المغرب»!!

رد حضاري

شباب الانتفاضة سيكون ردهم على فعل «بشار» رداً حضارياً، ولن ينجروا - مهما غلت التضحيات، وزادت أرقام الشهداء - إلى مستنقع دموي يريده «بشار» ويخطط له.. فلن تمتد أيديهم إلى رجال الأمن وعناصر الجيش، وهم إخوتهم وأولاد عمومتهم، إلا بغصون الزيتون والورود وباقات الرياحين والزيزفون، محتسبين قتلاهم عند الله، ودماء جرحاهم تسقي الأرض التي تنبت من أديمها «شقائق النعمان»، التي لن يبخلوا بتقديمها لرجال الأمن وأفراد القوات المسلحة كلما تظاهروا، وكلما جُوبهوا بالرصاص الحي!■

انتقادات واسعة لسجود ثلاثة شبّان لصور الرئيس السوري!

أظهرت صور نشرتها شبكة «شام» الدولية، عبر موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»، ثلاثة شبان يسجدون لصور الرئيس السوري «بشار الأسد»، وهو ما أثار جدلاً واسعاً بعد تداولها بشكل مكثّف عبر المنتديات والمواقع الاجتماعية.

ورأت بعض وسائل الإعلام أن أجهزة حزب «البعث» تحاول أن تُظهر للعالم بأسره مدى ولاء الشباب السوري لرئيسهم، وقد رفع أنصاره بالتوازي شعار: «مطرح ما بتدوس.. راح نركع ونبوس».

وقد انتقد الكثيرون هذا الشعار وتلك الصور، واعتبروها «ضرباً من الكفر، ومحاولة فاشلة من النظام السوري لإظهار الولاء»، وقال آخرون: إنها عادت بالذاكرة إلى عهد والده «حافظ الأسد»، وشعارات الولاء التي كان يرفعها ويرددها أنصاره.■

إذا شئنا الاختصار الشديد، فسنقول: إن سورية أصابها ما أصاب أخواتها من الدول العربية الأخرى من رياح الحرية التي كسرت حاجز الخوف.. أما في التفاصيل، فيمكننا القول: إن عقوداً مديدة مقيتة جثمت على صدر «الفيحاء» منذ ستينيات القرن الماضي؛ حيث واصل «حزب البعث» سلسلة من الممارسات الصادمة بشكل سافر لدين وعقيدة ومشاعر وضمير الأمة، بكل ما تحمله هذه المفردات من دلالات!



من شابه أباه فقد ظلم

سورية.. ما أشبه الليلة بالبارحة!

محمد صالح الشمّري (*)

وحين ضاقت السلطة على أسرة «الأسد»، فوجد «حافظ» أن أخاه «رفعت» يزاحمه على الكرسي، طرده شر طردة، وحلّ الميليشيات التي كان يقودها، والمسماة بـ«سرايا الدفاع»، التي يعود إليها الفضل في تثبيت حكم «حافظ»، كما تحمل أوزار العديد من المذابح في «حماة» و«تدمر» و«جسر الشغور» و«حلب» وغيرها.. ولكن ذلك كله لم يشفع لها عندما اعتقد «حافظ» أن الكرسي قد ضاق، ولا متسع فيه حتى لأخيه، فخرج «رفعت» إلى منتجعات أوروبا بعشرات من المليارات، أهّلته لأن يشارك دولاً أوروبية ذات اقتصاد عملاق - مثل فرنسا وبريطانيا - في مشاريع ضخمة.

عشق السلطة

والحقيقة: إن عشق السلطة جعلت «حافظ الأسد» لا يتشبث بها في الحياة الدنيا فقط؛ بل عمل على ضمانها لذريته حتى بعد رحيله إلى دار الحساب(!)، فقد قام ما يُطلق عليه «مجلس الشعب» بخطوة لم يسبقه إليها غيره؛ حيث أجرى تعديلاً دستورياً خلال أقل من ربع ساعة لكي يصبح سن رئيس الجمهورية ٣٤ عاماً (هي عمر بشار الأسد آنذاك)، بدلاً من أربعين عاماً كما كان سابقاً، وتناقلت الفضائيات تلك الجلسة «التاريخية» التي قال فيها رئيس هذا المجلس مخاطباً الأعضاء: «أظن أنه لا حاجة للمداولة، فلنصوت مباشرة»، ورُفعت الأيدي، وبدون أن ينظر إلى هذه الأيدي قال: «إجماع.. إجماع».

وهكذا، تقاسم «بشار» هو وأخواله من «آل مخلوف» وعائلة «شاليش» جميع مرافق الحياة الاقتصادية والسياسية في سورية، مقصياً الجميع، تحت لافتة «حزب البعث العربي الاشتراكي» والطائفة العلوية، وهما لا يملكان من الأمر شيئاً، وتُرتكب كل الموبقات باسمهما في ظل نظام بوليسي قهري يُحصي على الناس أنفاسهم، ويتفنن في تعذيبهم والإساءة إليهم وإهانتهم وإذلالهم.

رياح الحرية

ولعل من أبلغ صور المهانة التي تصفع وجوه الشعب، جواب «بشار الأسد» عن أسئلة بعض الصحفيين عن الديمقراطية في سورية بقوله: إن «ذلك يحتاج إلى جيل كامل قادم حتى يكون الشعب السوري مؤهلاً لذلك»، فهل يعقل أن يُقال هذا الكلام عن الشعب الذي أهدى الكون الأبجدية؟!

وعندما تنسم الشعب السوري رياح الحرية التي عطر بها التونسي «محمد البوعزيزي» أجواء الوطن العربي، وخرجت جموع الشباب السوري تهتف: «حرية.. حرية، سلمية.. سلمية» أوعز «بشار» إلى أجهزة أمنه وحرسه الجمهوري وبلطجية النظام الذين يُطلق عليهم في سورية اسم «الشبِّيحة» بأن يخمدوا صوتهم.. ومن تابع شاشات الفضائيات العربية والأجنبية رأى الأشلاء والدماء والجرحى والجثث تملأ الشارع السوري لاسيما في محافظتي درعا واللاذقية، دون أن تسلم بقية المحافظات السورية من العنف والقسوة والبطش، الذي خلف عشرات القتلى ومئات الجرحى الذين يخشى ذووهم نقلهم إلى المستشفيات لأن قوات الأمن إما أن تُجهز عليهم فور وصولهم إلى المستشفى أو تختطفهم إلى جهات مجهولة!

مجزرة قمعية

وهكذا، يعيش الشعب السوري في مجزرة قمعية؛ حيث تمنع السلطات وسائل الإعلام من دخول أي محافظة، وتستفرد بأبناء الشعب الأعزل الذين يصيحون: «سلمية.. سلمية»، بينما الرصاص الحي ينهال على صدورهم العارية!

وفي الوقت الذي تنتحب فيه الثكالى والأرامل والأيتام على أبنائهن وأزواجهن وآبائهن، يقوم النظام السوري بتسيير مظاهرات ترقص وتغني وتهتف: «بالروح بالدم.. نفديك يا بشار»، و«إلى الأبد إلى الأبد.. يا بشار الأسد»، في احتفالية مهينة لأرواح الشهداء ومشاعر ذويهم الذين لا يتمكنون حتى من دفن جثثهم!■

(*) كاتب سوري

كأن الله، جل شأنه، ادخر علاّمة الأمة الشيخ يوسف القرضاوي لهذه الأيام الحاسمات في تاريخ الأمة، وقد هيّأ له من أسباب العلم والعمل والمصداقية ما يعينه على أداء مهمته، وكتب له من القبول ما لم يكتبه إلا لثلة قليلة من علماء الأمة على مدى التاريخ، فنال احترام العامة والخاصة، والشباب والشيوخ، والرجال والنساء.. وكان لكُتبه وخطبه وبرنامجه الشهير «الشريعة والحياة» دور كبير في نهضة الأمة، وتجديد الدين.

القرضاوي.. والانتفاضة السورية

سليم عبدالقادر (*)

وقف الشيخ إلى جانب الثورة التونسية منذ يومها الأول، وكذلك فعل حين هبت الثورة المصرية، والليبية، واليمنية، والسورية.. وقف يصدع بالحق، وينصح الطغاة المستبدين بالإصلاح العاجل، ثم يطلب منهم الرحيل، نزولاً عند رغبة الشعوب.. وكانت كلماته نوراً يضيء طريق الشباب الثوار الأحرار، وصفعات مستحقة على أوجه المستبدين وأعوانهم وأبواقهم.

في خطبة الجمعة (٢٠١١/٣/٢٥م)، تناول الشيخ الثورة السورية، تحدث عنها حديث العالم العارف بالشأن السوري، كان موضوعياً إلى أقصى حدود الموضوعية.. ذكر للرئيس السوري أنه أحسن استقباله حين زار سورية، ولكن ذلك لم يمنع الشيخ من أن يبيّن الحق ويجهر به، وفاء لعهد الله وميثاقه الذي أخذه على الذين أوتوا العلم، فبيّن بذلك موقف الشريعة الإسلامية الغراء، التي تنهى عن الظلم، وتنصر المظلوم، ورفع عن علماء الأمة الحرج، وأعاد للعالم دوره الرائد في البيان عند الفتن، وتوضيح الأمور أمام العامة، لئلا يقعوا ضحية الإعلام المخادع المرتبط بالمستبدين.

بيّن الشيخ جملة من المظالم المرعبة التي يعيشها الشعب السوري منذ نصف قرن من الزمان، ويسكت عنها العالم المتحضر، وبيّن جملة من المظالم الأكثر رعباً وفظاعة، يعيشها فريق كبير من أبناء الشعب السوري من ثلث قرن، في ملفات مقفلة، يراهن النظام على الزمان، أن يُنسّيَ الناس جرائم طالت أكثر من خمسين ألف شهيد في تدمر وحماة، لا أحد يعرف لواحد منهم قبراً.. وذكر غير ذلك من المظالم والجرائم، وطالب بالإصلاح العاجل، والكف عن القتل وسفك الدماء.

وكان الشيخ، حفظه الله، قد دأب في خطبه الأخيرة على النصح الموحي، والتذكير الرفيق، والتحذير الحكيم للأنظمة المرشحة لانتقال الثورة إليها، ولكن أحداً من المعنيين لم يصغ إلى كلماته الناصحة الصادقة، وكأنه كان يتحدث إلى قوم صم بكم عمي.. لا يسمعون إلا ما يحبون أن يسمعوا، ولا يرون إلا ما يحبون أن يروا.

لو أصغى النظام السوري إلى كلمات الشيخ وعقلها وفهمها، لرأى فيها سبيل الخير والنجاة للحاكم والمحكوم، وللبلد وأهله، ولكن الرد جاء «بأمر من النظام، أو قياماً بالواجب كالعادة» من خلال صحافة بائسة أسيرة، لا يقرؤها أحد، ولا تعني أحداً، وبأقلام صحفيين تائهين لو أمرهم النظام بشتم آبائهم لفعلوا، ومن فريق آخر يسميه النظام «رجال الدين»، من «علماء!!» لا مصداقية لهم، بعضهم سادر في غفلة لا صحوة منها إلا بالموت، وبعض آخر أساتذة في الوصولية والانتهازية والتزييف والمكابرة، الواحد منهم أدمن خبز السلطان، فهو يدور معه حيث دار، ويبيع دينه بدنيا غيره، يلجأ إليهم النظام عند الحاجة، وهو يعلم قيمته عندهم، وهم يعلمون قيمتهم الحقيقية عنده.

إن أولى خطوات الإصلاح السورية، لو كان ثمة إرادة وقدرة، تبدأ من طرد مصاصي الدماء، وناهبي الثروات، والأبواق المنافقة التي تزيّن للنظام سبل العناد والصلف ولو قادته إلى الهاوية.. إن الخطر الأكبر على أي نظام يأتي من هؤلاء الذين يقدمون له الخدمات الرديئة، والوصفات القاتلة، من جيوش

(*) كاتب سوري

سورية.. تتنفس الحرية

علي الأحمد (*)

أسبوعان كاملان مرّا على بدء الثورة السورية المباركة الميمونة المخضبة بأزكى وأطهر الدماء، جنى فيها الشعب السوري عشرات المفاخر والمزايا، وتلطخت أيدي النظام وسمعته فيها بكل ما هو سيء ووقح وشرير، ابتداء من الكذب الرخيص وتزييف الحقائق، وانتهاء بالقنص والقتل الغادر كعادة المجرمين الذين عرفناهم كما لم يعرفهم أحد في العالم مثلنا.

أسبوعان كاملان من المواجهات القوية والباسلة والشجاعة مع قوات الأمن التي كان يفترض فيها أن تدافع عن المواطن على الحدود وفي الداخل ليعيش في أمان، لكنها تحولت إلى جحافل ممن عرفناهم في الثورات العربية المنتصرة، واتخذوا أسماء مختلفة مثل البلطجية والزعران وغيرها من أسماء السوء، يركبون سيارات الدفع الرباعي و«الهمر» التي تربوا عليها في عزّ أبائهم من ضباط الأمن والجيش الطائفي؛ ليتم إعدادهم لهذا اليوم وللأيام الباقية ليقتلوا الناس بلا تمييز ولا رحمة، فقط لأنهم اندفعوا إلى الشوارع بقلوب مؤمنة وعقول واعية، وربما بجيوب فارغة إلا من دريهمات يكسبونها كل يوم لسد رمق عائلاتهم.

معركة غير متكافئة أبداً بين نظام قمعي يسخّر ثلاثة أرباع الميزانية للأمن والجيش وقوات الشرطة، وبين مواطنين يحملون لافتات تدعو للحرية وهتافات عفوية: «خاين يلي بيضرب شعبه».

ثورة سورية عارمة سحبت ألق الثورات الأخرى ورصعته بدماء أبنائها، ففي حوران الباسلة لقّن أهالي درعا والصنمين وإنخل وباقي القرى.. لقنوا الطغاة درساً في الشجاعة والإقدام والإباء، وضمخت دماؤهم



المنافقين.. وليس من أمثال الشيخ القرضاوي، الذي يشخص الداء، ويصف الدواء بأمانة، ولو كان مراً.

تمنيت لو أني قرأت، أو سمعت من يقول للشيخ من هـؤلاء: شكراً لك، فقد نصحت وبررت.. ولكن هيهات هيهات.. تمنيت لو أن أحدهم رد رداً فيه شيء من العلم أو العقل أو مواجهة الحقيقة، فلم أجد سوى كلام لا قيمة له، يتهم الشيخ بالتحريض على «الفتنة».. وكأن هناك فتنة أكبر من ظلم الشعوب، والاستخفاف بحركتهم من أجل الحرية، وكأن هناك فتنة أكبر من ممالأة الظالمين، وتسويغ بطشهم واستبدادهم، وكأن واجب العالم، والمثقف، أن يكون في خدمة الظالم.. فيقلب الحق باطلاً والباطل حقاً.. وأن يجعل من الدين أفيون الشعوب!

لقد رأينا الشيخ القرضاوي، في مسيرته كلها، يدور مع الحق حيث يدور، وهو يحمل العلم الجم النافع، والقلب الشجاع الذكي، والعقل الحصيف الذي يعيش عصره.. لا يهمه غير أن يرضي ربه وضميره، فإذا أغضب ذلك بعض المستفيدين من أنظمة الاستبداد، فإنه ولا شك، يرضي عقلاء المؤمنين، ويرضي الجماهير المسحوقة المنهوبة، التي خرجت تطالب بالحرية والكرامة، والحياة التي تليق بالإنسان.■

الأرض الطهور لتكون درعا أول مدينة ترمي تمثال الصنم «البعثي»، وترفع علم الحرية الأحمر المضرج بالدماء.

وقامت اللاذقية قومة رجل واحد، وبان هناك العوار الطائفي على حقيقته، فمن جهة الشعب يصلي السُّنة وراء إمام علوي كما نقل الكثيرون، ومن جهة أبناء الضباط والقادة الكبار الذين يُعرفون بـ«الشبيحة» الذين هم فوق القانون وفوق الأخلاق وفوق القيم، يختبئون فوق الأبنية العالية ويصوّبون أسلحتهم إلى الصياد والفلاح والعامل اللاذقاني ليردوه صريعاً مضرجاً بدمائه، ويدفع أبناء المدينة أغلى ما لديهم من دماء على مذبح الحرية، الذي يستقبل كل يوم عشرات السوريين من مختلف المحافظات.

حماة وحمص الباسلة ودمر وريف دمشق ومناطق عدة من دمشق.. كلها تنتفض في وجه الجلادين، مئات يُساقون للسجون كل يوم وقليل جداً من يفرج عنهم بعد تعذيب وإهانات لا تحتملها الجبال.

تصمت حلب الشهباء خلال الأسبوعين الماضيين ولا يعرف أحد سر صمتها، تصمت وتحرج أهلها بصمتها، ولكن الأمل ما يزال يحدو الكثيرين لكي تكون ضربتها القاضية والقاصمة لظهر النظام.. أما الإخوة الأكراد فلم يقدموا كل ما لديهم وهو كثير، وينتظر الجميع منهم وقفتهم المشرفة تجاه أبناء المحافظات الأخرى التي تدفع الدم كل يوم ثمناً للخلاص.

سورية على فوّهة بركان يغلي.. سورية تتنفس الحرية لأول مرة في تاريخها الحديث منذ مجيء «البعثيين».. يقول أحد شهداء درعا وهو يلفظ أنفاسه الأخيرة: لقد عشتُ أربع أيام قبل موتي أحسست فيها بطعم الحرية الحق.

سورية تجدد دماءها التي تيبست في العروق.. سورية تتحرك نحو الشمس وهي تشرق بلا خوف ولا قمع.. سورية تتحرر.■

(*) كاتب سوري

«حماس» تنفي تصريحاً منسوباً لمشعل بشأن العلامة القرضاوي

نفت قيادة حركة المقاومة الإسلامية «حماس» بشكل قاطع ما نشرته بعض المواقع الإلكترونية، ووصل إلى بعض وسائل الإعلام، من مواقف منسوبة إلى رئيس المكتب السياسي للحركة خالد مشعل بشأن الأحداث في سورية، وخاصة فيما يتعلق بفضيلة الشيخ يوسف القرضاوي، رئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين.

وقالت الحركة في بيان صادر عن مكتبها الإعلامي، وصل «المجتمع» نسخة عنه: «إننا ننفي نفياً قاطعاً ما نشرته بعض المواقع الإلكترونية، من مواقف منسوبة إلى رئيس المكتب السياسي للحركة بشأن الأحداث في سورية، وخاصة ما يتعلق بفضيلة الشيخ يوسف القرضاوي، علماً بأن موقف الحركة من الأحداث الجارية، عبّرت عنه في بيانها الصادر اليوم السبت».

وكانت حركة «حماس» أكدت وقوفها إلى «جانب الشقيقة سورية قيادة وشعباً»، لافتة إلى أنّ سورية بقيادتها وشعبها وقفت مع مقاومة الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة، واحتضنت قوى المقاومة الفلسطينية، وصمدت أمام كل الضغوط من أجل التمسك بدعم نهج الممانعة والمقاومة في المنطقة.

وقالت «حماس» في بيان لها صدر يوم السبت (٢/٤/٢٠١١م) وصل «المركز الفلسطيني للإعلام» نسخة منه: «إن سورية قيادة وشعباً وقفت مع مقاومة الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة، واحتضنت قوى المقاومة الفلسطينية، وخاصة «حماس»، وساندتها في أحلك الظروف وأصعبها، وأخذت الرهانات والتحديات والأخطار الكبيرة، وصمدت أمام كل الضغوط من أجل التمسك بدعم نهج الممانعة والمقاومة في المنطقة، وإسناد فلسطين وشعبها ومقاومته بشكل خاص، والوقوف في خندق الأمة ومصالحها».

كما اعتبرت «حماس» «ما يجري في الشأن الداخلي يخص الإخوة في سورية»، وأضاف البيان: «إلا إننا في حركة «حماس»، وانطلاقاً من مبادئنا التي تحترم إرادة الشعوب العربية والإسلامية وتطلعاتها، فإننا نأمل بتجاوز الظرف الراهن بما يحقق تطلعات وأماني الشعب السوري، وبما يحفظ استقرار سورية وتماسكها الداخلي ويعزز دورها في صف المواجهة والممانعة».■



يبدو المشهد الليبي - في كرّه وفرّه بين قوات الثوار وكتائب «القذافي» - أشبه بالحرب الافتراضية على شاشات الحاسوب، ولا سيما بعد تدخل حلف شمال الأطلسي (الناتو)؛ من خلال القصف الجوي لمعدات «القذافي» الثقيلة حول المدن المحاصَرة.. وإلى جانب تأخر قوات الحلف في التدخل العسكري، فإن طريقتها في الحرب تشير إلى وجود إستراتيجية لاستمرارها ربما عدة أسابيع أو شهور رغم إمكانية حسمها خلال أيام، في حال تم تسليح الثوار، وهو الحل الذي يماطل الغرب في اعتماده من خلال لعبة مفضوحة ومكشوفة، وهي مسرحية الخلاف حول هذا الأمر!

التدخل في ليبيا نموذجاً..

الغرب.. إدارة الصراع والاستثمار في الحرب!

عبدالباقي خليفة

وهي مسرحية عايشناها في البوسنة ومقدونيا وكوسوفا وما سواها، وقد بدأت ملامح تلك الإستراتيجية بالظهور من خلال الموقف الأمريكي الذي بدأ من الآن جرد الخسائر، التي ستتكبد ليبيا تكاليفها مستقبلاً، فهناك حديث عن ٥٥٠ مليون دولار حجم إنفاق واشنطن على الحرب حتى ٣٠ مارس الماضي، وتحديد مبلغ ٤٠ مليون دولار شهرياً، فكم شهراً ستستغرقه مشاريع الاستثمار في الحرب الليبية؟!

أكبر مجال استثماري!

عندما يتحدث الغرب عن التدخل الإنساني، فإنه يشير إلى منجم للتدخل العسكري للحصول على ثروات البلدان التي توجد فيها تلك البؤر..ولنتذكر ما قاله الرئيس الأمريكي الأسبق «نيكسون» في كتابه «نصر بلا حرب» من أن ساحات الصراع الدولي في القرن الحادي والعشرين ستكون في أفريقيا، فالغرب ليس مؤسسة إغاثية، وإذا مارس الدور الإغاثي البحت فإنه يسعى إلى تحقيق مكاسب مادية من ورائه، أو التهيئة لها.

وإلى جانب البعد الاقتصادي للتدخل الغربي في ليبيا، هناك البعد السياسي.. فالغرب بعد أن أفلتت بدايات الثورتين التونسية والمصرية من توجيهه سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، عمل على محاولة التأثير فيهما من خلال البعثات الدبلوماسية والبرلمانية، وعرض المساعدات التي بلغت ذروتها في زيارة وزيرة الخارجية الأمريكية «هيلاري كلينتون»، ووفد برلماني فرنسي.

أهداف عديدة

وبالتالي، فإن المساعدات الغربية للثوار في ليبيا ليست إنسانية، بل لها أهداف، منها:

أولاً: تحقيق مكاسب مادية من خلال إطالة فترة الحرب، ومضاعفة فواتير التكاليف التي ستُدفع مضاعفة من ثروات الشعب الليبي، سواء بدفع التكاليف نقداً، أو الحصول على نصيب الأسد في عمليات التنقيب عن النفط وصناعته، وربما بأسعار تفضيلية يمليها الطرف الغربي.. وقد صرح الأمين العام لحلف شمال الأطلسي «أندرس فوج راسموسن» بأنه لا يمكنه تحديد المدة التي ستستغرقها المهمة العسكرية للحلف في ليبيا، مشيراً إلى أن الأمر يحتاج حلاً سياسياً!

رفْض تسليح الثوار يشير إلى احتمال تفكير بعض الجهات في التدخل العسكري البري.. ولذلك تتواصل المماطلة

ثانياً: صياغة أو التأثير على عملية صياغة مستقبل ليبيا؛ من حيث النظام السياسي، وروح الدستور المقبل (النموذج العراقي)، والتمكين لعناصر معينة من أداء دور كبير في مستقبل ليبيا، بما يضمن المصالح الإستراتيجية للغرب في المنطقة.

ثالثاً: الحيلولة دون تمكين الإسلاميين من رسم ملامح ليبيا المستقبل، بحكم أن الشعب الليبي متدين بطبعه، وبين صفوفه عدد كبير من الحفاظ، حتى إنه يُلقب ببلد المليون حافظ.

رابعاً: منع حصول تجانس بين بلدان المنطقة من خلال ترسيخ ما يسمونه بـ«السيادة الوطنية»، بالتركيز على اختلاق الخلافات والتباينات في الكثير من الأشياء التي تكرست في العهود البائدة، والتي وصلت إلى حد التباين في تحديد بداية رمضان والعيد.

لقد تم إحياء مشروع «الشرق الأوسط الجديد» عبر التدخل في ليبيا، بعد الهزيمة



تكتيك قوات «الناتو» في الحرب يشير إلى وجود إستراتيجية لاستمرارها عدة أسابيع أو شهور رغم إمكانية حسمها خلال أيام!

هناك حديثٌ عن ٥٥٠ مليون دولار حجم إنفاق «واشنطن» على الحرب حتى ٣٠ مارس الماضي.. إضافة إلى ٤٠ مليون دولار شهرياً

التي مُني بها في أعقاب غزو العراق، وقبل ذلك أفغانستان.. فقد انتهى المشروع من تشجيع الديمقراطية إلى المحافظة على الأنظمة القائمة، التي نظر إليها الغرب قبل الثورتين التونسية والمصرية على أنها مستقرة، وظل ذلك الموقف دون تغيير حتى بعد نجاح ثورة «١٤ يناير» في تونس.. فقد صرحت وزيرة الخارجية الأمريكية عند بداية الحراك المصري بأن «نظام حسني مبارك مستقر»، لكن الأحداث أثبتت غير ذلك، ومن ثم عاد الغرب للتدخل المباشر مستخدماً رغبة الشعوب في التغيير، ليكون ذلك وفق التصور الغربي، وليس ما تحلم به الشعوب ابتداء!

ترتيب الأوراق

من أسباب عدم الحسم في ليبيا، أن الواقع الموضوعي في البلاد غير واضح المعالم بالنسبة للغربيين، الذين اعترفوا بأنهم يفتقدون للمعلومات الموثقة عن الوضع داخل النسيج الليبي، ولا سيما خارطة الثوار.. وما روّجه «القذافي» من وجود لتنظيم «القاعدة» في شرق ليبيا، أو بتعبير القائد الأعلى لقوات «الناتو» الأميرال الأمريكي «جيمس ستافريدس»: «لم تتضح بعد صورة تفصيلية للمعارضة الليبية الناشئة، ونحن ندرس بعناية بالغة المحتوى والبنية والشخصيات وقادة قوات المعارضة».

وحتى اكتمال ذلك، يتم تأجيل الحسم في ليبيا، ويبدو «القذافي» متناغماً مع هذه الإستراتيجية، ويساهم في حبكها رغم إدراكه بأن حكمه انتهى، ولكنه يفعل ذلك من أجل لجوء آمن يوفره له ولأبنائه وأسرته وحاشيته الغرب نفسه.. فلا أحد في أوروبا أو الولايات المتحدة يتحدث عن محاكمة «القذافي»، وإن كانت «هيلاري كلينتون» هددت بذلك، رغم أن الجميع يدرك الجرائم التي اقترفها «القذافي» في حق شعبه على مدى ٤٢ عاماً من حكمه.

وهذا التريث هو ما يفسر عدم الحسم في ليبيا، إلى جانب وجود «ساديين» يسليهم تدمير مقدرات الشعب الليبي وأسلحته واقتصاده، وبقدر التدمير تكون العطاءات، ويكون حجم الثروات التي سيجنونها من ليبيا بعد سقوط «القذافي»، وقيام دولة جديدة.

وليس هناك شك في أن «القذافي» سيسقط، ولكن بعد ترتيب الأمور.. وفي هذا الإطار، جاء «مؤتمر لندن» بمشاركة أربعين دولة ومنظمة عالمية، والذي دعا «القذافي» إلى الرحيل، ومواصلة العمل العسكري ضد قواته، إلى أن يتم ترتيب الأوراق في ليبيا، من خلال اختلاق وضع سياسي أشبه ما يكون بأفغانستان.

المحك الحقيقي

وفي ضوء هذا الإعداد، يمكننا أن نفهم سيطرة الثوار على مدن ومساحات شاسعة، ثم الانسحاب تحت زحف كتائب «القذافي»، التي تجد نفسها تعمل في حرية تامة، كما لو كانت تتسق هي أيضاً مع قوات حلف «الناتو»، ثم تضرب هذه القوات عند الحاجة فقط(!). وعندما نسمع بانسحاب «تكتيكي» فإن السؤال المطروح: مَنْ وصفه بذلك؟ أهم الثوار أم قوات حلف شمال الأطلسي؟!

ويؤكد الثوار ما ذهبنا إليه، من خلال تأكيد أن عدم قيام الحلف بغارات يوم الثلاثاء ٢٩ مارس، شجع قوات «القذافي» على استخدام أسلحته الثقيلة والسيطرة على «رأس لانوف».. فهل كان ذلك دون ترتيب؟

قطعاً الجواب بالنفي، فعدم تسليح الثوار – الذي ترفضه بعض الدول الأوروبية مثل إيطاليا والنرويج – يضمن بقاء «القذافي» لفترة أطول، وتحقيق الأهداف آنفة الذكر بكل خبثها ولؤمها.

ومع ذلك، فنحن ندرك أن الثوار اضطُروا لطلب المساعدة من حلف شمال الأطلسي، وكان «القذافي» مستعداً لقتل ثلاثة أرباع الشعب في سبيل أن يبقى في السلطة.. وهو ما شجع الغرب للتدخل من خلال الحديث عن المخدرات، و«القاعدة»، وإقامة دولة إسلامية في شرق ليبيا، وتهديد الغرب بغزو السود من الضفة الجنوبية إلى حدود أوروبا.

ما سبق ذكره ليس هو الأسوأ على الإطلاق، إذا لم نحلل أهداف الرغبة في عدم تسليح الثوار؛ إذ إن رفض تسليح الثوار في حد ذاته مثير للمخاوف المبررة، وهي أن بعض الجهات قد تكون تفكر في التدخل العسكري البري، لذلك تواصل المماطلة، وتأخير عُمر «القذافي» في السلطة، ولا تريد أن تسلح من يمكن أن يتحولوا إلى معارضين لوجودهم العسكري في ليبيا.. وبالتالي، فإن تسليح الثوار من عدمه هو المحك الحقيقي للنوايا الغربية في بلاد «عمر المختار»!■

تقول الكاتبة «مفيدة حمدي عبدولي» في مقال أخير لها بعنوان «برنار هنري ليفي.. مهندس الحرب على ليبيا»: «يرى العديد من الكُتّاب أن «برنار هنري ليفي» هو مهندس ما يُسمّى بعملية «التدخل لحماية المدنيين» في ليبيا، وقد يعتقد بعضهم أن ذلك مجرد تقارير صحفية، كلا، أقول: إنها الحقيقة.. إن كانت الحرب على العراق من هندسة اليهودي الصهيوني الأمريكي «بول ولفويتز»، فإن «برنار ليفي» هو هذا الرجل الذي نظّر وهيّأ بالفعل الرأي العام الأوروبي والفرنسي على وجه الخصوص لهذا التدخل؛ بل إن مذيع القناة الرسمية الفرنسية «فرانس ٢» قدّمه على أنه مهندس العملية، هكذا وبكل صراحة»!

مهندس عملية «التدخل الغربي في ليبيا»..

انتبهوا.. اليهودي الفرنسي «برنار ليفي» يحاول اختراق الحركة الثورية!

د. أحمد إبراهيم خضر (*)

وتضيف: «إن طبيعة هذا الشخص العنصري المعروف بعدائه للإسلام وأهله، تجعلنا نتوجس خيفة مما يحدث الآن في ليبيا، لقد زار هذا الصهيوني «بنغازي» قبل طرح فكرة التدخل الأجنبي في ليبيا، وأقام فيها لمدة خمسة أيام، وظل خلالها في حوار مباشر مع المجلس الانتقالي، والتقى بالتحديد مع «مصطفى عبدالجليل» رئيس المجلس.

هل تغيّر في يوم وليلة؟ هذا إنسان له مبادئ راسخة في تفكيره، فيها الكثير من العنصرية، واحتقار الشعوب الإسلامية، واعتبارها شعوباً متخلفة تستحق أن تُقاد لا أن تقود! وهذا كله من المسلّمات عنده».

«لقد استمع «ساركوزي» ونفّذ نصيحة «ليفي».. والواقع أن هناك تشابهاً كبيراً بين «القذافي» و«ليفي»، فقد أعلن «القذافي» بعد ثورة الليبيين عليه أنه لا يستطيع أن يستقيل؛ لأنه لا يتقلد أي منصب رسمي، ويصرّ على أنه قائد فقط لمن يريد أن يطلب نصيحته وخاصة في المسائل التي تكون موضع جدل، أما «ليفي» فقد أظهر للفرنسيين أنه مرشدهم الروحي غير الرسمي كذلك.. وإذا كان «القذافي» يرتدي زيّاً ملوناً ويسكن في خيمة، فإن «ليفي» يرتدي أيضاً قميصاً ملوناً مفتوحاً من جهة الصدر، وكلاهما - «القذافي» و«ليفي» - لم يُنتخبا ويمارسان السلطة بطرق غامضة».

تقول «ديانا جونستون» عن «ليفي»: «ينظر العالم «الأنجلو أمريكي» إلى «ليفي» على أنه شخصية كوميدية شأنه شأن «القذافي»، فلكل منهما فلسفة لها أتباع كثيرون.. «القذافي» لديه «الكتاب الأخضر»، و«ليفي» لديه كتب عديدة، ولديه مال وفير وأصدقاء كثيرون، وله نفوذ هائل على الإعلام الفرنسي.. يدعو الصحفيين والكتّاب ورجال الأعمال إلى جنته في «مراكش».. يكتب بانتظام، ويظهر في قنوات التلفاز.. وتعلق «جونستون» بتهكم قائلة: «يكرهه الكثير من الناس، لكنهم لا يأملون استصدار قرار من مجلس الأمن للتخلص منه»!

مُنظِّر الصهيونية

وعن حقيقة «برنار هنري ليفي»، كتب عنه العديد من الكتّاب ما يمكن إيجازه فيما يلي:

- هو مُنَظِّر الصهيونية الجديد في فرنسا، اليهودي الصهيوني بامتياز.. ولد في «بني صاف» بالجزائر عام ١٩٤٩م، وتعود أصوله إلى اليهود «السفارديم»، وانتقلت عائلته إلى فرنسا بعد أشهر من ولادته.. وتطلق عليه الأوساط الإعلامية والثقافية اختصاراً (BHL).

معروف بماركته الخاصة، وحياة النجومية التي تشبه نجوم «الروك»، وبشعره وقميصه المفتوح، وحياته الفارهة.. وقد باع صور زوجته عارية يوم زفافه!

أنشأ شبكة إعلامية لحماية مصالحه، ويرتكز على شبكة واسعة من العلاقات والمصالح.. وقد صدرت سبعة كتب في هجائه، وعشرات المقالات التي تكشف كذبه وعدم مصداقيته فيما يكتب، وتم اتهامه بالدجل.. وهو من نوع الكتّاب الذين لا يمكنهم أن يعيشوا خارج الأضواء، فهو محب شديد للظهور، يسعى إليه ويتقن استخدامه، ولهذا فإن الجميع يعرفونه حتى سائقي التاكسي في باريس.

- يُطلق عليه «الفيلسوف»، على أساس أنه واحد من قادة الفلسفة الجديدة في فرنسا التي بدأت في السبعينيات من القرن الماضي، رغم أن أغلب أفكاره - حسب الكثير من المحللين - أقرب إلى السفسطة والخيال، وحتى الشعوذة، منها إلى الفلسفة، بل هي أبعد من ذلك، فكتاباته مليئة بالأفكار العنصرية الحاقدة، المدافعة عن الصهيونية والإمبريالية الأمريكية.

- يقدّمه بعضهم على أنه مفكر.. والمعروف عن المفكر أنه عادة ما يكون محايداً، لكن حقيقة «ليفي» هو أنه رجل ميدان، عرفته ساحات الحروب، وعلى وجه الخصوص تلك الحروب التي شُنَّت لتركيع الشعوب المسلمة.. عرفته حرب البوسنة وكوسوفا التي أُبيد فيها آلاف المسلمين، والتي دعا إلى التدخل العسكري فيها.. وعرفته جبال أفغانستان،

(*) دكتوراه في علم الاجتماع العسكري
أستاذ مشارك في جامعات عربية وإسلامية



كما عرفته ساحات الحرب في العراق وجبال كردستان.. وعرفه السودان وسهول الجنوب وسهول ووديان «دارفور»، وله مواقف غاية في الغرابة حول السودان وتأييده لتفكيكه.

عميل لـ(CIA)

يفتخر «برنار ليفي» بيهوديته، ويرى أن على اليهود أن يقدموا للعالم الصوت الأخلاقي في مجالي السياسة والمجتمع، ولم تمنعه جنسيته الفرنسية من أن يقصد السفارة «الإسرائيلية» في باريس في يونيو ١٩٦٧م طالباً التطوع في الجيش الصهيوني.. ومنذ ذلك اليوم، لم يَحِد «ليفي» عن حب هذا الجيش، وخلال مشاركته في منتدى عن «الديمقراطية وتحدياتها الجديدة» انعقد في ٣٠ مايو ٢٠١٠ في «تل أبيب»، كتب قصيدة أنشدها عن «قوات الدفاع الإسرائيلية» ولم يتردد في القول: إنه «غطى حروباً كثيرة، لكنه لم يرَ أبداً جيشاً يطرح على نفسه كل الأسئلة الأخلاقية التي تشغل بال الجيش الإسرائيلي».. وفي الوقت الذي كانت فيه الطائرات الصهيونية تدك بيوت المدنيين في لبنان في حربها الأخيرة عام ٢٠٠٦م، ذهب إلى «إسرائيل» والتقى مع كبار المسؤولين، ثم عاد إلى فرنسا ليكتب صفحة كاملة في جريدة «لوموند» عن معاناة «الإسرائيليين»!

- يُعَدُّ «ليفي» من أشد المدافعين عن السياسة الخارجية الأمريكية، بل وصل به الأمر إلى تأليف كتاب لهذا الغرض أسماه «فرتيجو» أو «دوار المواشي».. تدور فكرته حول التشهير بمن يعادي الولايات المتحدة أو «مناهضة مناهضي أمريكا».. وكشف بعض الكُتّاب عن تورطه مع وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (CIA).

مُنظِّر الصهيونية الجديد في فرنسا.. ولد في «بني صاف» بالجزائر عام ١٩٤٩م وتعود أصول عائلته إلى اليهود «السفارديم»

زار «بنغازي» وأقام فيها خمسة أيام.. ظل خلالها في حوار مباشر مع المجلس الوطني الانتقالي وجمعه لقاء مع رئيسه «مصطفى عبدالجليل»!

عنصريٌّ حتى النخاع.. يحتقر الدول الإسلامية ويعتبرها «شعوباً متخلفة تستحق أن تُقاد لا أن تقود»!

عرفته ساحات الحروب التي شنّها الغرب لـ«تركيع» الشعوب المسلمة.. في البوسنة وكوسوفا وأفغانستان والعراق

ضغوط عديدة

كان «برنار ليفي» على علاقة وثيقة بالسياسيين الفرنسيين وبقصر «الإليزيه» أياً كان ساكنه.. وقيل: إن «نيكولا ساركوزي» عرض عليه عام ٢٠٠٧م أن يكون وزيراً للثقافة، وكذلك فعل «جاك شيراك» عام ٢٠٠٢م، وقد وصفه «ساركوزي» بأنه الصديق الحميم، كما دعته «سيجولين رويال» مرشحة اليسار لأن يكون مستشاراً لها، وخصصت له فصلاً في سيرتها الذاتية.. وكان كذلك متعاطفاً مع رئيس الوزراء البريطاني الأسبق «توني بلير»، ووصفه بأنه من أذكى الرجال الذين أنجبتهم أوروبا.

شكّل «ليفي» فريقاً من اليهود للضغط على «ساركوزي» أثناء حملته الانتخابية، فأبلغوه بأنه إن كان يرغب في رئاسة فرنسا فعليه أن يواصل الضغط على المجموعة الدولية من أجل تركيع السودان عبر حزمة إضافية من العقوبات، تجعله يرضخ لخيار التقسيم وفصل جنوبه عن بقية البلاد.. وكان له وفريقه ما أرادوا.

هذا هو «برنار هنري ليفي» الذي يثق المجلس الانتقالي للثورة الليبية في وساطته لإزاحة «القذافي»، والوصول بهم إلى سدة الحكم، فهل من معتبر؟!■

المراجع

1- Diana Johnstone , Reasons and False Pretexts: Why are They Making War on Libya? www.globalresearch.ca/index.php?context=va&aid=23983

٢- سليم بوقنداسة، بهتان «هنري ليفي» منظِّر الصهيونية الجديد في فرنسا.
www. Odabasham.net. /show.php?sid=12347

٣- محمد المزديوي، «برنار هنري ليفي» متهم بالدجل ويستعد لصد هجومين: أمريكي وفرنسي، الفيلسوف الفرنسي المهووس بالأضواء وبريق النجومية.
www.aawsat.com/details.asp?section=19..

٤- مفيدة حمدي العبدولي، «برنار هنري ليفي».. مهندس الحرب على ليبيا.
www.alhiwar.net/PrintNews.php?Tnd=16206

٥- ياسين تملالي، «برنار هنري ليفي»: بؤس الفلسفة في خدمة «بنيامين نتنياهو».
www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=217911



قدّمت مجموعة من الدعاة الإسلاميين والمثقفين الليبيين - باستشارة اثنين من أساتذة القانون - دعوة إلى فعاليات وأوساط ثورة «١٧ فبراير» لنقاش ما أسموه «مشروع الميثاق الوطني الانتقالي»، الذي يتضمّن مجموعة مبادئ وأفكار وآليات تضمن الانتقال السلس من حالة الفوضى التي فرضها نظام «القذافي» إلى دولة مدنية ديمقراطية تعدّدية تراعي هوية المجتمع الليبي الذي ينتمي للعروبة والإسلام، ويؤمن بالعدالة وتساوي الفرص والحريات العامة والخاصة، ويتميّز بالوحدة والوفاق والتكاتف، ويشجّع الإبداع والتفوق، ويراعي الاختلاف والتنوع، ويحرص على حق التعبير، ويحمي أصحاب الرأي من استبداد السلطة التنفيذية.

يضمن الانتقال السلس إلى دولة مدنية تعدّدية تراعي هويّة المجتمع..

إخوان ليبيا يتقدّمون بمشروع «ميثاق وطني انتقالي» لإصلاح البلاد

سيد أحمد ولد باب (*)

ويقترح مشروع الميثاق خارطة طريق آمنة، تتمثل في إجراءات عدة تبدأ بعد التحرير الكامل لأرض ليبيا وشعبها الثائر.

ومن هذه الإجراءات، قيام المجلس الوطني الانتقالي المؤقت بدعوة إلى مؤتمر وطني عام يُعقد في العاصمة طرابلس، ويحضر فيه نواب عن كل المجالس المحلية في ربوع البلاد، على أن تُحدد نسبة التمثيل في المؤتمر الوطني العام وفق عدد السكان.

ويشترط مشروع الميثاق الوطني أن يدعو المجلس الوطني الانتقالي المؤقت لهذا المؤتمر في غضون أسبوع من سقوط نظام «القذافي»، وفي حال عجز المجلس أو تأخر عن الدعوة إلى عقد المؤتمر الوطني العام تتولى المجالس المحلية الإعلان عن ذلك المؤتمر، وترسل ممثلين عنها لحضوره، وتؤول للمؤتمر الوطني السلطة السيادية الأعلى في ليبيا لفترة مؤقتة.

وينبثق عن اجتماع المؤتمر الوطني العام هيئة دستورية تضع الدستور الجديد وفق شروط الدولة المدنية، وبعد عرض الدستور على الاستفتاء العام تحت إشراف عربي ودولي، تقوم الهيئة الدستورية مجدداً بوضع قانون انتخابات لتجري بعدها انتخابات عامة تشارك فيها كل القوى الوطنية التي حصلت على التراخيص القانونية لممارسة العمل السياسي، ويشرف عليها مراقبون دوليون ومحليون، ويديرها القضاء بشكل كامل.. وحتى الانتهاء من كافة مراحل بناء الدولة الوطنية الجديدة، يعين المؤتمر الوطني العام حكومة انتقالية تتولى إدارة البلاد لفترة سنة كاملة، تكون من بين أهم مهامها الإعداد لإجراء الانتخابات.

وقد وضع مشروعَ هذا الميثاق الوطني المقترَح، ووقّع عليه كلٌّ من: الشيخ «د. علي محمد الصلابي» عضو الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، والشيخ «سالم عبدالسلام الشيخي» عضو المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث ورئيس لجنة الفتوى في بريطانيا، والصحفي «إسماعيل محمد القريتلي» رئيس قسم البحوث والدراسات بموقع «الجزيرة نت».. بالتشاور مع القانونيَّيْن «د. علي عبدالجواد بوسدرة»، و«د. عبدالرحمن يوسف هابيل».

● **وهذا نص المشروع:**

يُعَدُّ الميثاق الوطني الانتقالي أهم وثيقة للإصلاح السياسي والاجتماعي في ليبيا الجديدة، والقصد منه أن يساير المستجدات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي ستعرفها ليبيا بعد مجموعة من الأزمات التي مرت عليه.

والميثاق الوطني هو منظومة إصلاحية تضم مجموعة من المكونات والآليات والمعايير الصالحة لتغيير نظامنا السياسي وتجديده؛ بقصد خلق مؤسسة حكم مؤهلة وقادرة على المنافسة والانفتاح على المحيط السياسي والاقتصادي، ومواكبة كل التطورات الواقعية الموضوعية المستجدة، والتأقلم مع كل التطورات الإقليمية والدولية.

إن الشعب الليبي بقدر ما عانى من طغيان واستبداد وغياب للدولة المدنية والنظام والقانون طيلة أكثر من أربعة عقود من الحكم الاستبدادي، وبقدر ما يتوق بعد ثورته التاريخية في السابع عشر من فبراير إلى إزالة آثار العهد الهمجي، وإلى الحرية والمساواة والعدالة والديمقراطية، وبقدر ما قاساه من انفراد متعجرف مستبد بالرأي

(*) مراسل «المجتمع» في نواكشوط



الواحد وإقصاء للرأي الآخر، وبقدر ما يتطلع إلى التعددية والاحترام المتبادل لكل الأصوات الوطنية المخلصة..

فإنه – وحتى يتم إصدار الدستور الدائم – ينادي بتبنّي هذا الميثاق الوطني الانتقالي، الذي يرتكز على المبادئ والأسس التالية:

- ليبيا دولة مستقلة ذات سيادة ووحدة لا تتجزأ، ودولة ديمقراطية لا مركزية، الشعب فيها هو مصدر السلطات، ودينها الإسلام، ومبادئ الشريعة الإسلامية مصدر تشريعها، ولغتها الرسمية اللغة العربية، وعاصمتها طرابلس، والمواطنون فيها أحرار متساوون في الحقوق والواجبات وأمام القانون.

- تضمن الدولة سيادة القانون، والتعددية السياسية، والتداول السلمي الديمقراطي للسلطة، وحق التمثيل لكل فئات وشرائح الشعب الليبي، وحرية الرأي والتعبير الفردي والجماعي، وحرية البحث العلمي، وحرية الاتصال وسريته، وحرية الصحافة ووسائل الإعلام والطباعة والنشر، وحرية التجمع السلمي، وحرية تكوين الجمعيات والأحزاب السياسية والنقابات والاتحادات، واللامركزية في كافة الشؤون الإدارية.

- تضمن الدولة المساواة أمام القانون، واحترام سلامة المواطن الجسدية والنفسية والأخلاقية، وحق الخصوصية، والكرامة الفردية، وحرمة البيوت والمؤسسات الدينية والعلمية والتعليمية.

- تضمن الدولة تكافؤ الفرص، والمستوى المعيشي اللائق لكل مواطن، وحق العمل، وحق التعليم، وحق الرعاية الصحية، والضمان الاجتماعي، وحق الملكية الفردية.. كما تضمن الدولة عدالة توزيع الثروة الوطنية بين المواطنين بين مختلف مدن ومناطق الدولة.

ليبيا جزء من المجتمع الدولي.. تلتزم بقوانينه وقواعده وبمواثيقه واتفاقياته وتعمل على المشاركة في الأمن والسلام العالميَّين

جيش الدولة مهمته الدفاع عن الوطن وسلامته ولا يتدخل في الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحياة المدنية بأي شكل من الأشكال

- تمارس وسائل الإعلام رسالتها بحرية في خدمة المجتمع تعبيراً عن اتجاهات الرأي العام دون رقابة، وفي إطار المقومات الأساسية للمجتمع الليبي وقيمه الحضارية، واحترام الحريات والحقوق والواجبات العامة وحرمة الحياة الخاصة.. وملكية وسائل الإعلام والطباعة والنشر مكفولة للأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة وللأحزاب السياسية وللمواطنين وفقاً لما يبيّنه القانون، ويحظر التدخل في حرية وسائل الإعلام أو إيقافها بالطريق الإداري.

- الدفاع عن الوطن، والحفاظ على الوحدة الوطنية، وعدم المساس بالنظام المدني الدستوري الديمقراطي، والتمسك بالقيم المدنية ومكافحة النعرات الجهَوية والقبلية، ورعاية حرمة الأموال العامة، وَاجبٌ على كل مواطن.

– تضمن الدولة الفصل بين السلطات، وحصانة واستقلال القضاء، ويضمن القضاء في أحكامه حماية مصالح المجتمع والأفراد وحقوقهم وحرياتهم وكرامتهم.

- تضمن حق إنشاء وتكوين الأحزاب والجماعات السياسية، ولكل مواطن حق في أن ينتخِب أو يُنتخَب، ويكون للدولة مجلس تشريعي أعلى، مسؤول وحده عن عملية إصدار القوانين، ويتكون من أعضاء منتخَبين من كافة أبناء الشعب، دون تمييز بينهم بسبب العرق أو الدين أو الجنس أو القبيلة، ومدة عضويتهم في هذا المجلس محدودة بمدة معينة، ويكون للدولة رئيس منتخَب، وتدوم فترة الرئاسة لمدة محددة لا تتجاوز أربع سنوات، مع إعادة انتخابه لمرة واحدة.

– يكون لليبيا حكومة مدنية مفوضة بحق ممارسة السلطة التنفيذية، مسؤولة أمام المجلس التشريعي، يرأسها رئيس وزراء مدني.

- تكون السلطة القضائية مستقلة، وهي من اختصاص المحكمة العليا، ولا يجوز إنشاء أي محاكم استثنائية، ويمارس القضاة أعمالهم باستقلالية تامة، وليسوا ملزمين إلا بأحكام الدستور وقوانين الدولة، وتناط السلطة القضائية بمحكمة عليا واحدة وبمحاكم أدنى

درجة، وللقضاء تقرير مدى دستورية أي قانون أو أمر تنفيذي أو نظام أو تصرف رسمي.

– يمارس ممثلو السلطة التشريعية والحكومة الانتقالية والقضاء سلطاتهم واختصاصهم باستقلالية تامة، وتوزع السلطات بما يضمن التوازن ومنع المركزية وجمعها في سلطة أو أكثر دون غيرها.

– تكون للدولة مالية عامة يُنفَق من خلالها المال العام بعد موافقة السلطة التشريعية عليها، ويراقب جهاز للمحاسبة الإيرادات والنفقات وطرق صرفها، ولرئيس جهاز المحاسبة حصانة.

- يكون للدولة تقسيمات إدارية تتمتع بالشخصية الاعتبارية، وتُنظم على أساس اعتماد مبدأ الاستقلال الذاتي لهذه التقسيمات.

– للدولة الليبية جيش مهمته الدفاع عن الوطن وسلامته، ولا يتدخل في الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحياة المدنية بأي شكل من الأشكال.

– الدولة الليبية جزء من المجتمع الدولي؛ تلتزم بمواثيقه واتفاقياته وقواعده وقوانينه، وتعمل على المشاركة في الأمن والسلام العالميَّيْن.

المجلس الوطني الانتقالي

يكون المجلس الوطني الانتقالي المؤقت مسؤولاً عن إدارة شؤون البلاد إلى أن يتم انتخاب المؤتمر الوطني العام، ويلتزم المجلس – خلال سبعة أيام من إعلان التحرير – بالدعوة إلى اجتماع المؤتمر العام الذي يضم جميع ممثلي المجالس المحلية للمدن، وفي حال عدم قيامه بذلك خلال المدة المذكورة، فللمجالس المحلية للمدن الدعوة إلى اجتماع ينعقد في «طرابلس» في مدة أقصاها أسبوعان من تاريخ الإعلان.

وبانعقاد الجلسة الأولى للمؤتمر الوطني العام، تنتهي ولاية المجلس الوطني الانتقالي المؤقت وتنتقل جميع سلطاته واختصاصاته إلى المؤتمر الوطني العام.

المؤتمر الوطني العام

هو أعلى سلطة في الدولة خلال الفترة الانتقالية، ويباشر أعمال السيادة العليا


الشيخ سالم الشيخي


د. علي الصلابي

والتشريع ووضع السياسة العامة للدولة، وعقد المعاهدات، وتعيين وعزل الممثلين السياسيين للدولة في الخارج، وتعيين وعزل كبار الموظفين، واتخاذ كافة التدابير الضرورية لإدارة شؤون البلاد خلال المرحلة الانتقالية.

ويضع المؤتمر اللوائح اللازمة لتنظيم الهيكلية الإدارية والشؤون المالية وآلية الاجتماعات وسير العمل.. ويتكون من ممثلين عن المجالس المحلية للمدن، ويُختار من بين أعضائه رئيسٌ له وناطقٌ رسمي ومنسقون لمختلف المهام الداخلية والخارجية، ويكون مقره العاصمة طرابلس.

ويجب على المؤتمرالوطني العام انتخاب هيئة لإعداد دستور دائم للبلاد، يُطرح للاستفتاء العام خلال مدة أقصاها سنة من تاريخ انعقاد أول اجتماع للمؤتمر، ويتم ذلك تحت إشراف مراقبين دوليين من الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية بحقوق الإنسان.. وبصدور الدستور الدائم، تُجرى انتخابات وفقاً لأحكامه وللقوانين المنظمة لذلك، ويتم تسليم السلطة وتنتهي ولاية المؤتمر الوطني العام خلال مدة أقصاها عام واحد.

والمؤتمر مؤتمَن على الوحدة الوطنية، وتجسيد ونشر القيم الحضارية المدنية

يمارس ممثلو السلطة التشريعية والحكومة الانتقالية والقضاء اختصاصاتهم باستقلالية تامة.. ويتم توزيعها بما يضمن التوازن ومنع المركزية

ومكافحة النعرات الجهَوية والقبلية، وسلامة المواطنين والمقيمين، وسلامة التراب الوطني من الوجود الخارجي، والإشراف على المجلس العسكري الانتقالي للدفاع عن الوطن، وحماية ثورة «السابع عشر من فبراير»، وتحقيق أهدافها في إقامة الدولة المدنية الدستورية الديمقراطية.

وتصدر الميزانية العامة للدولة بقانون من المؤتمر الوطني، ويعتمد المؤتمر الحساب الختامي للميزانية.

الحكومة الانتقالية

يعيِّن المؤتمر الوطني العام حكومة انتقالية، تتولى تنفيذ السياسة العامة للدولة وفق ما يرسمه المؤتمر الوطني، الذي يضع اللوائح اللازمة لتنظيم الهيكلية الإدارية والشؤون المالية وآلية الاجتماعات وسير العمل للحكومة.

وتقوم السلطة القضائية بالملاحقة الجنائية والمدنية العادلة في النطاقين الوطني والدولي لكل من أجرم في حق الوطن والمواطنين خلال العهد السابق، ولا تسقط بالتقادم الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عن جرائم العهد البائد، ولا يصبح أي عفو أو حكم صادر بالبراءة في هذا الخصوص نهائياً إلا بعد عرضه على المحكمة العليا بعد سريان الدستور الدائم وانتهاء المرحلة الانتقالية.. وتقوم السلطة القضائية بتتبع واسترداد الأموال العامة المنهوبة في الداخل والخارج.

ويُلغى النظام المقرر بما سُمِّي بإعلان سلطة الشعب، الصادر بتاريخ ٢ مارس ١٩٧٧م، مع جميع ما يترتب على ذلك من آثار.

ويستمر العمل بجميع الأحكام المقررة في التشريعات القائمة، بما لا يتعارض مع هذا الميثاق، إلى أن يصدر ما يعدلها أو يلغيها.. وكل إشارة في هذه التشريعات إلى ما سُمِّي بـ«المؤتمرات الشعبية» أو «مؤتمر الشعب العام» تُعَدُّ إشارة إلى المؤتمر الوطني العام، وكل إشارة إلى ما سُمِّي بـ«اللجنة الشعبية العامة» أو «اللجان الشعبية» تُعَدُّ إشارة إلى الحكومة الانتقالية أو الوزراء أو كل في حدود اختصاصه، وكل إشارة إلى «الجماهيرية» تُعَدُّ إشارة إلى الدولة الليبية.■

المقامة القذّافية

حدثّنا هَمّامُ بنُ سلام، قال: سألتُ أبا الطرائف عن القذافي، أشخصٌ يُرَى أم كائنٌ خرافي؟ صِفْ لنا أحواله، وشمائله وأطواره!

فقال أبو الطرائف:

له شَعْرٌ كثيف، وعقلٌ خفيف.. مُصَعَّرُ الخدّ، ليس لكلامه حَدّ.. يعشقُ الهذيان، وتحرُسُه النّسوان.. له كتابٌ أخضر، وولدٌ أسمر.. وآخرُ أبيض، أطولُ وأعرض.. فيه إسْراطين، ووَحيُ شياطين.. كثيرُ البَجْج، قليل النُّجْح.. حُمقُه طفح، عَتهُه رَجَح، سِيَّانَ بَسَم أم كلح.. تتبَعُه خَيْمة، وتَرهبُه غَيْمة.. إذا خلا صرخ، وإذا نازلَ رضخ.. عالمٌ نحرير، بكل أمر بصير.. يترنّحُ كسكران، أو كشاربَ شوْكران.. واعظٌ خطيب، بيطريٌّ طبيب، سياسيٌّ أريب، كاتبٌ أديب.. فنانٌ حكيم، خبيرٌ عليم.. إذا حدّث أطال، وإذا صمت جَلّى وجَال.. كلامُه ريحٌ في قفص، فعلُه جربٌ على برَص.. كلامٌ كالعسل، وفعلٌ كالأسَل.. حديثٌ ليِّن، وظلمٌ بيِّن.. إذا رضِيَ أنال، وإذا سخطَ أقال!

يَحكمُ بلا حكومة

زعيمٌ ثائر، رئيسٌ حائر.. قائدٌ فاتح، ثورٌ جامح.. يبيعُ النفط، إذا تكلمَ عَفَط.. يَحكمُ بلا حكومة، أُبوَّةٌ وأُمومَة.. ليس له وزير، لا نائبٌ ولا أمير.. حلُ البرلمان، أرضُه أمان.. له مؤتمراتٌ ولجان، وإنسٌ وجان.. معشوقُ الجماهير، صاحبُ المناكير.. غريبُ الزِّيّ، يُداوي بالكَيّ، يغلبُه العيّ، فيُبرِمُ الحيّ.. عارضُ أزياء، وائدُ أحياء.. لا رادَّ لحكمه، يموتُ بسُمّه.. كثيرُ السَّقط، سريعُ الشطط.. يُقْدِم كعنترٍ، ويتبخَّرُ كزعتر.. يُثْنَى عليه ويُمدَح، لا يُشارُ عليه ولا يُنْصَح.. يَفخرُ بالعرب، ويُمجِّدُ النسب، ومنهم هرب، وعنهم غرب.. إلى حيث «بامبارا» و«باسا»، و«الزولو» و«الهاوسا».. رُتبتُه عقيد، دماغُه حديد، على أهله شديد، وفي الجدِ رعديد.. حَكَمَ فوقَ الأربعين، أحمقَ من راعي ضأن ثمانين.. سرقَ الكرسيَ، منْ عند السَّنوسيّ!

ثالثةُ الأثافي

احتجَّ مع الناس، مرفوعَ الراس.. لإسقاط «القذافي»، ثالثة الأثافي.. قَاتَلَ بنغازي، واستقبلَ التعازي.. ضربَ وبكى، سَبَقَ واشتكى.. أدينَ فأنْكَرَ «لوكيربي»، وقالَ لستُ أنا يا ربِّي(١).. لكنْ دفعَ العوض، سخاءً بلا مَضض.. صارعَ «ريجان»، بكلامٍ رنّان.. ووعيد وخُطب، وسبٍّ وصَخَب.. بقبقةٍ في زقزقة، أحمقَ من هبنّقة.. أسْكتَتْهُ قنبلة، فانحنى كسُنبلة.. استقدمَ المرتزقة، من بلادِ الأفارقة.. ليحاربَ ابنَ البلَد، بصبرٍ وجلَد.. واستقوى بـ«سيف الإسلام»، بيدِه السيفُ والإعلام.. وابنُه «هانيبال»، هانئُ البال، قبيحُ الفال، يبذُلُ المالَ.. ليسترقَّ الناس، على رقصٍ وكاس.. يُمَرِّضُه الأكْرَان، مع الشقراء نَشْوان.. قلبُه في كوبا، أحبُّ إليه من طوبى.. أضلُّ من ضَبّ، ألسعُ من عقرب.. أغشمُ من السَّيْل، أفظعُ من الوَيْل، أخبطُ من حاطبِ ليل، يتمايلُ كالذيل.. أغدرُ من غدير، باللّعن جدير.. أخفُّ من الهباء، يتلوَّنُ كحِرباء!

البادي والخافي

يصمتُ دهراً، وينطقُ كُفراً.. يهرفُ بما لا يعرف، يُبَذِّر ويُسرف.. يُحلِّقُ بنظَراته، كفيلسوف في خلَواته.. تارةً مع العرب، ثم تراه هرب.. وطوراً مع الأفارقة، ولو في شمسٍ حارقة.. فالإخوانُ «زنادقة»، والطائفةُ مارقة(١).. أهلُ اليسار عار، واليمينُ شَنَار.. مُجدِّدُ الإسلام، ومُصلحُ الأنام.. يفخرُ بـ«المختار»، ولمعمَّر أسرار.. وأنَّى لمعمَّر أن يدرك عُمَر؟ وهل يحجبُ نورَ الشمس قمر؟!.. يسعى إلى حَكْيه سعياً، وهل يبلغ الثرى الثريا؟!

يطلقُ على رعيته الرصاص، وينادي القصاصَ القصاص(١).. خَطَبَ فقال: «أيها الفئران! يا قطط يا جرذان! إما هُلْكٌ وإما مُلك.. أقاتلكم حتى آخر رصاصة، وأمصُّ دمَكم وليس بي خصاصة»!!

قال هَمّامُ بنُ سلام: حَسْبُكَ حسبُك! أهذا «القذافي»؟ وغيرُ خُرافي؟! قد حيَّرتَ أربابَ القوافي، اشفنا يا شافي! نسألُكَ العوافي!

قال أبو الطرائف: فهذا البادي والخافي، في وصف «القذافي».

قال هَمّامُ بنُ سلام: لله درُّك! والله ما رأيتُ إنسيّاً كهذا قطّ، يعدو وحدَه ثم ينَطّ، أسدٌ تارةً وطوراً قِطّ، أخسُّ من الذرِ وأحطّ.. ثم أنشأ يقول:

هــذا الـقـذى فـي عـيـنـه ... لا يـرتـجـى ردُّ الـرَّدى

خُـذْ قـبـضـةً مـن طـيـنـنـا ... اضـربْ بـهـا رَجْـعَ الـصّـدى

اقـذفْ بـه وجـهَ الـذي ... مـن جَـوْره جـازَ المـدى

مُـسـتـكـبـرٌ مُـسـتـقـبَـحٌ ... أقـبَـحْ بـه أعـدى الـعِـدى!

عبدالرحيم صادقي - المغرب

احتشد ما يزيد على ستة ملايين يمني في ساحات التغيير والحرية في الأول من أبريل الجاري في ١٥ محافظة يمنية، وشهدت «جمعة الخلاص» حضوراً نسائياً كثيفاً في مختلف الساحات، وقُدِّر عدد المشاركات في الاعتصامات بما يزيد على ٣٠٠ ألف امرأة.. ففي العاصمة صنعاء، شهدت «ساحة التغيير» تمدداً هائلاً لأعداد المصلين الذين ملؤوا الشوارع المحيطة بالساحة؛ حيث تجاوزت ساحة الاعتصام أكثر من أربعة كيلومترات مربعة، وقُدِّر عدد المشاركين بمليونَيْ شخص.. وفي محافظة تعز، قُدرت مساحة الاعتصام بأكثر من كيلومترَيْن مربعين.. لكن قوات الرئيس «علي صالح» أبت إلا تحويل هذه المظاهرات السلمية الحضارية إلى بركة دماء، فقد أطلقت الرصاص والغاز المسيل للدموع على النساء والأطفال والرجال العزل؛ فأسقطت منهم ما يقرب من ألف جريح ومصاب بالاختناق.

تواصُل الضغوط داخلياً.. ومساعٍ خارجية لضمان خروجه آمناً

قوات «صالح» ترتكبُ مجزرة جديدة في «تعز» والثورة الشعبية تُعيد ترتيب صفوفها

صنعاء: عادل أمين

وشارك مئات الآلاف من المعتصمين في اعتصام ساحة الحرية في محافظة إب، ورددوا الشعارات المطالبة بإسقاط نظام الرئيس «علي عبدالله صالح» ومحاكمته.. كما شهدت محافظة عدن اعتصامات حاشدة لعشرات الآلاف من أبناء المحافظة المطالبين بإسقاط النظام، في الوقت الذي شهدت فيه كلٌّ من محافظات الحديدة وحضرموت وأبين والبيضاء ومأرب والجوف وصعدة اعتصامات في جمعة الخلاص طالبت بإسقاط النظام.

تطورات مهمة

خلال الأيام القليلة الماضية، شهدت الثورة الشعبية الشبابية تطورات مهمة على الصعيد التنظيمي؛ إذ تشكلت هيئات وحركات معبِّرة عن تطلعات الشباب وتوجهاتهم ومشاريعهم السياسية، وصل عددها إلى أربع وعشرين حركة شبابية، منها - على سبيل المثال - حركة شباب الثورة، حركة وادي حضرموت، حركة شباب مستقلون أحرار، التيار الشبابي الحر، الشبيبة الناهضة، ائتلاف شباب اليمن الحر، رابطة الشباب الحر، يمانيون، فتيات متحركات، الكرامة للكل، وغيرها.

وقد ضم هذه الحركات «ائتلاف الثورة الشبابية»، وتشكلت لاحقاً اللجنة التنظيمية للثورة الشبابية الشعبية، كما أُعلن في ساحة التغيير بصنعاء عن تشكيل ائتلاف شهداء الثورة، وكان قد أُعلن أيضاً عن إنشاء مؤسسة أسر شهداء وجرحى الاعتصامات السلمية في المحافظات اليمني، وسجلت المؤسسة ١١١ شهيداً في خمس محافظات، فيما لا يزال الرصد مستمراً لبقية الشهداء.. وضمن التصعيد الذي أعلن عنه شباب الثورة السلمية، فقد جرى تحديد أيام للحشد في مختلف محافظات الجمهورية.

مبادرات مرفوضة

يجري تداول أنباء بشأن مساعٍ ومشاورات جديدة يقوم بها السفير الأمريكي بين أطراف الأزمة اليمنية في السلطة والمعارضة لبحث سبل خروج الرئيس بطريقة مشرفة، وتسليمه السلطة في أقرب وقت ممكن؛ تجنباً لسفك المزيد من الدماء، ومنع دخول البلاد في حرب أهلية طاحنة.. في الوقت الذي رفضت فيه المعارضة عرضاً من «صالح» بأن يستمر في منصبه حتى نهاية فترة ولايته عام ٢٠١٣م، على أن ينقل صلاحياته إلى رئيس الوزراء، واتهمته بالمناورة من أجل البقاء في السلطة مؤكدة تمسكها برحيله.

مشاوراتٌ جديدة يقوم بها السفير الأمريكي لبحث خروج الرئيس بطريقة «مشرفة» بعد تسليمه السلطة في أقرب وقت ممكن

واعتبر المتحدث باسم أحزاب «اللقاء المشترك» (المعارضة) أن العرض ليس إلا محاولة لإطالة بقاء النظام، وقال: إن «الرئيس يُكثر من المقترحات، ويقوم بمناورات»، في إشارة إلى سلسلة عروض تقدم بها «صالح» بهدف احتواء الأزمة التي تعصف بالبلاد.

وأضاف «محمد قحطان»: «ليس أمام الرئيس إلا الرحيل من السلطة، وإن رمي البالونات لم يعد له معنى».. وكان شباب ثورة التغيير قد وضعوا مسودة وثيقة للمرحلة الانتقالية، مكونة من إحدى وعشرين نقطة، أهمها:

- تنحي الرئيس عن منصبه.
- عزل جميع المقربين من الرئيس وأسرته من المراكز القيادية في المؤسسات العسكرية والمدنية.
- إقامة فترة انتقالية مدتها (٦ أشهر - سنة واحدة) غير قابلة للتمديد، تبدأ بإعلان دستوري للثورة يتم بموجبه إلغاء



اللواء «الأحمر» كشف حقيقة علاقة «صالح» بتنظيم «القاعدة» وتلاعبه بهذه الورقة لترويع الداخل وابتزاز الخارج!

العمل بالدستور الحالي وحل مجلسَيّ النواب والشورى والمجالس المحلية.

- تشكيل مجلس رئاسة انتقالي مكون من خمسة أعضاء أحدهم عسكري، ويرأسهم شخص مدني.

- تكليف المجلس الرئاسي شخصية وطنية متوافق عليها لتشكيل حكومة كفاءات (تكنوقراط) خلال فترة لا تزيد على الشهر.

- تشكيل مجلس وطني انتقالي؛ يُمثَّل فيه الشباب والقوى السياسية والوطنية، يتولى الدعوة إلى حوار وطني علني وشامل متحرراً من أي سلطة، على أن تجري فعاليات الحوار حول طاولة مستديرة تجمع كافة الملفات والتكوينات والقضايا المهمة كالقضية الجنوبية وقضية «صعدة» باعتبارها قضايا عادلة.

- العمل على تشكيل فيدراليات يمنية، بديلاً عن انفصال الجنوب واستقلال «صعدة» بالحكم الزيدي.

في ضربة قوية لم يتوقعها الرئيس اليمني، أعلن اللواء علي محسن الأحمر قائد الفرقة الأولى مدرعا، وأحد أهم أعمدة النظام طوال الفترة الماضية الممتدة ٣٣ عاماً، أعلن انضمامه للثورة الشعبية المطالبة بتنحي «صالح»، وهو ما أدى بالتالي إلى انضمام العديد من قادة الكتائب والألوية العسكرية إلى صفوف الثورة، ما زاد من مأزق الرئيس، وفاقم من تصدع المؤسسة العسكرية، وكانت حكومة «صالح» قد شهدت انهيارات كبيرة تمثلت في استقالة العديد من مسؤولي الحكومة وأعضاء مجلس النواب والسلك الدبلوماسي والقضائي والمجالس المحلية وغيرهم.

وجاءت الضربة الثانية من «علي محسن الأحمر»، عندما كشف حقيقة علاقة «صالح» بتنظيم «القاعدة» وتلاعبه بهذه الورقة لترويع الداخل وابتزاز الخارج؛ حيث قال: «يمكنني تأكيد أن الرئيس «صالح» هو من أسهم بشكل كبير في وجود الإرهاب في اليمن، فقد لعب بالنار كتكتيك حذرنا مراراً من مغبة عواقبه».

وعلى الجانب القبلي، تحدّث الشيخ «صادق الأحمر» شيخ مشائخ «حاشد» إلى الشعب اليمني، عبر قناة فضائية معارضة، مؤكداً عدم تطلع قبيلته إلى السلطة، وقال: «أعدهم وعد شرف بأنني وإخوتي التسعة لن نصل إلى السلطة ولا نريدها»، وهو ما قطع الشكوك بشأن مطامع لدى بيت «الأحمر» لخلافة «صالح».. في حين طالب الأمين العام للجنة الحوار الوطني الشيخ «حميد الأحمر» الدول الغربية بدعم الاحتجاجات الشعبية؛ «كي تُسهم بذلك في بناء علاقات قوية في المستقبل»، مؤكداً أنه «بإمكان اليمن بعد رحيل «صالح» أن يسيطر على تنظيم «القاعدة» الذي تنامى في ظله»، محملاً النظام مسؤولية تدهور الوضع الأمني في البلاد.

الموقف الغربي

مع تصاعد حدة الثورة الشعبية وزيادة أنصارها في كل شرائح المجتمع، وبالأخص داخل المؤسسة العسكرية، أخذت المواقف الغربية تميل تدريجياً نحو تأييد مطالب الثورة.. ويبدو أن الغربيين وصلوا إلى قناعة بأن الرئيس «صالح» لم يعد مفيداً لهم، وحان وقت استبداله لضمان مصالحهم.

وفي هذا السياق، قال وزير الخارجية الفرنسي «آلان جوبيه»: إن «استقالة الرئيس اليمني أصبحت أمراً حتمياً الآن مع تصاعد الاضطرابات؛ حيث تزداد الأوضاع سوءاً، ما يجعل رحيل الرئيس صالح أمراً لا مناص منه».. فيما أعلنت الخارجية البريطانية أنها تدعم طموح الشعب اليمني ومطالبه المشروعة المتمثلة في رحيل النظام، وقال بيان صادر عنها: إن «الشعب اليمني يريد الإقرار بمطالبه المشروعة وتحقيقها، والمملكة المتحدة تدعمهم في هذا الطموح».

وقال السيناتور «جون كيري» رئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي، في ردِّه حول دعم «واشنطن» للنظام اليمني خوفاً من تفاقم «الإرهاب»: إن «الولايات المتحدة لا تدعم الرئيس اليمني، لكنها منخرطة بجهد من أجل وضع طريق سلمي للإصلاح».

وفي السياق ذاته، دعت صحيفة «فاينانشيال تايمز» البريطانية الغرب والولايات المتحدة إلى إنهاء دعمهم للرئيس اليمني، وقالت في افتتاحيتها: «إذا كانت السياسة هي الاختيار بين الكارثي وغير المستساغ قبوله، فإن دعم الرئيس «صالح» كان الثمن غير المستساغ الذي اختار الغرب دفعه كي لا يصبح اليمن أرضاً خصبة لـ«القاعدة» ومن معها، إلا أن هذه الحسابات لم تعد قائمة الآن»!■

ما يجري في اليمن حالياً أكبر من أن يكون مجرد صراع سياسي بين الحزب الحاكم وقوى المعارضة؛ حيث حققت الاعتصامات السلمية ما هو أهم بكثير من محاولة إسقاط نظام وتغيير رئيس.. الأمر الذي يدفعنا إلى القول: إن ثورة شباب اليمن اكتسبت بعداً إنسانياً يميّزها ويرتقي بها عن الحدث السياسي المعتاد تكراره في قلب المشهد العام.



نتائجها أكثر من أن تُحصى

ثورة اليمن.. أبعاد اجتماعية ومكاسب سياسية

صنعاء: فيصل الصفواني

لقد مكنت الاعتصامات السلمية جموع الشباب من العثور على وطنهم المفقود؛ إذ وجدوا فيها أنفسهم، وفي بيئتها المأهولة بقيم الحرية بدؤوا يرسمون ملامح مستقبل اليمن الجديد (الوطن الحلم).

في ساحة التغيير أمام جامعة صنعاء، ثمة يمنٌ جديدٌ آخذ في التشكل، تتوافر فيه حقوق المواطنة، وطنٌ يخلو من السلاح والعنصرية والرشوة، وتتآلف فيه مكوناته المتناقضة بانسيابية عجيبة؛ تُحيل من التنوع الثقافي والاجتماعي لوحةً آسرة للدهشة، حافلة بخصائص المجتمع اليمني وسلوكيات أبنائه الطيبين بمختلف مظاهرهم الثقافية.

وقد وفّرت بيئة الاعتصامات السلمية للشباب المعتصمين من أجواء الحرية وقيم الديمقراطية ما لم توفره جامعة صنعاء الأكثر سوءاً ورتابة بين جامعات العالم العربي، وفي أماكن الاعتصام وجد الشباب المتنزهات والمنتديات التي لم توفرها حكومة «علي عبدالله صالح»، وهناك يتعلم الشباب كيف يَقْبَل بعضهم بعضاً، وكيف يديرون خلافاتهم، وفيها يتحاور اليساريون مع المتدينين بهدوء وانسجام، بعيداً عن بوادر العنف السائدة في حوارات البيئة الرسمية خارج الساحة.

أما على المستوى العام، فإن نتائج الاعتصامات السلمية أكثر من أن تُحصى، ومنها أنها ردت الاعتبار الإنساني للهوية اليمنية بين الأمم والشعوب، وعززت ثقة الإنسان اليمني بنفسه؛ حيث وجد في هويته الآن ما يجعله يشعر باعتزاز بالانتماء إليها.

لقد أثبتت الاعتصامات السلمية للعالم مدى تحضر الإنسان اليمني وسمو أخلاقه، وأنه أبعد ما يكون عما يُسمى بـ«الإرهاب»، كما كانت تصوّره وسائل إعلام الرئيس وممثلوه في السلك الدبلوماسي.

فها هم أبناء قبائل اليمن الأبية يتوافدون إلى ساحة الاعتصام، مجردين من أي أسلحة، يتحلون بأخلاق الصبر والسكينة في مواجهة الاستفزازات الأمنية والهمجية، التي تحاول جرّهم إلى مربعات العنف والمواجهات الدامية، والتي يسعى «صالح» إلى فرضها على اليمنيين قبل رحيله.

كما أن وحدة مكونات الثورة وتناغمها في ساحة الاعتصام أسقطا كل المراهنات المروّجة لمشاريع التمزق والتناحر الكامنة في عقلية «صالح»، المكتظة بأشباح الضحايا وويلات الحروب.

الآن نستطيع القول: إن سلطة «صالح» سقطت فعلياً، ولم يبقَ إلا أن نطوي مرحلة حكمه ونلقي بها وراء ظهورنا.. أما انفراط مسبحة شاغلي الوظيفة الرسمية، واستقالات كبار دبلوماسيي اليمن في الخارج، وكبار العسكريين في الداخل وانضمامهم إلى ساحات التغيير؛ فهو دليل واضح على أن الاعتصامات السلمية أقنعت الضمائر الإنسانية والعقول المستنيرة بعدالة مطالبها؛ فاندفع غالبية اليمنيين من مختلف مواقعهم للانضمام إلى ساحات الاعتصام.

ولم يكتفِ بعضهم بمجرد تأييد مطالب الشباب؛ بل أعلن استعداده وكلف نفسه واجب الدفاع عن المعتصمين، كما فعل اللواء الركن «علي محسن صالح الأحمر»، الذي كان إعلان انضمامه لساحة التغيير أشبه بالفتح المبين لثورة الشباب، خصوصاً وأن كبار قادة الجيش اليمني احتذوا حذوه وأعلنوا انضمامهم إلى الثورة.

وفي المشهد اليمني، يبدو الرئيس «صالح» معزولاً عسكرياً ومنبوذاً شعبياً، محتمياً بكتائب إجرامية من «البلاطجة» والمأجورين.. وهنا، تتجلى المردودات الإيجابية للاعتصامات السلمية في أزهى صورها، ناهيك عن أن مجزرة الجمعة البشعة كشفت الستار عن وجود مفارقة أخلاقية بين شباب ثوار تحتّم عليهم أخلاقهم السامية انتهاج الوسائل السلمية في تحقيق مطالبهم، وحاكم مستبدٍّ تدفعه أخلاقه الإجرامية إلى مباغتةً الأبرياء بالقتل الغادر!■





د.توفيق الواعي dar_elbhoth@hotmail.com

رجال صدقوا.. ورجال سقطوا

﴿ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُم مَّن قَضَى نَحْبَهُ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلاً (٢٣) ﴾(الأحـزاب)، والصدق مع الله يقتضي الانخلاع عن حظوظ النفس وعن سبحات التيه، ونزعات الهوى، ونزغات الشياطين، وهذا أمر قد يعجز الإنسان عنه إلا إذا استعان بالله ﴿ وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ (٢٠٠) ﴾(الأعراف)، ﴿ قُل لاَّ أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلا ضَرًّا إِلاَّ مَا شَاءَ اللَّهُ ﴾(الأعراف:١٨٨)، ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ اللَّهِ ﴾(القصص:٥٠).

فأول مضلات الرجال: نزعات الأهواء، واتباع شياطين الإنس والجن، وحظوظ النفس، والبعد عن صراط الله المستقيم، وعدم الاستعانة به سبحانه.

ومن الناس رجال سقطوا فيما عاهدوا عليه الله؛ ﴿ وَمِنْهُم مَّنْ عَاهَدَ اللَّهَ لَئِنْ آتَانَا مِن فَضْلِهِ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ (٧٥) فَلَمَّا آتَاهُم مِّن فَضْلِهِ بَخِلُوا بِهِ وَتَوَلَّوْا وَّهُم مُّعْرِضُونَ (٧٦) فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ بِمَا أَخْلَفُوا اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ (٧٧) أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ وَأَنَّ اللَّهَ عَلاَّمُ الْغُيُوبِ (٧٨) ﴾(التوبة).

وكانت العرب تقول فيمن يعد ويخلف «مواعيد عرقوب»؛ وعرقوب هذا كان رجلاً من العماليق أتاه أخوه يطلب طعاماً، فقال له عرقوب: إذا أثمرت هذه النخلة فلك ثمرها، فلما أثمرت أتاه أخوه يطلب أن يوفي بوعده، فقال له عرقوب: دعها حتى تصير بلحاً، فلما أبلحت، قال له: دعها حتى تصير زهواً، فلما زهت، قال له: دعها حتى تصير رطباً، فلما أرطبت قال له: دعها حتى تصير تمراً، فلما أتمرت عمد إليها عرقوب بالليل فجزها ولم يعط أخاه شيئاً، فصار مثلاً في الخلف وفيه يقول الأشجعي:

وعدت وكان الخلف منها سجية
مواعيد عرقوب أخاه بيثرب

وقال كعب بن زهير:

صارت مواعيد عرقوب لها مثلاً
وما مواعيدها إلا الأباطيل

فليس تنجز ميعاداً إذا وعدت
إلا كما يمسك الماء الغرابيل

وخلف الوعد ونقض العهد قرين النفاق، ومساو لضياع الرجولة وفقد الشهامة، قال عليه الصلاة والسلام: «آية المنافق ثلاث، إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا اؤتمن خان»، ورجال الصدق هم عمد الدعوات ورايات الحضارات، ولذلك لا تجدهم كثيراً في الأمم أو موفورين في الشعوب، ولهذا قال ﷺ: «الناس كإبل مائة، لا تجد فيها راحلة»(رواه البخاري)، يشير إلى أصحاب البصائر النيرة، والأفهام المتقدة.

جلس عمر بن الخطاب رضي الله عنه في المدينة بين أصحابه فقال لهم: تمنوا، فقال أحدهم: أتمنى لو أن هذه الدار مملوءة ذهباً أنفقه في سبيل الله، فلم يعلق عليه عمر، ثم قال عمر: تمنوا، فقال رجل آخر: أتمنى لو أنها مملوءة لؤلؤاً وزبرجداً أنفقه في سبيل الله وأتصدق به، ثم قال عمر: تمنوا، فقالوا: ما ندري ما نقول يا أمير المؤمنين، فقال عمر: ولكني أتمنى رجالاً مثل أبي عبيدة بن الجراح، ومعاذ بن جبل، وسالم مولى أبي حذيفة فأستعين بهم على إعلاء كلمة الله.

رحمك الله يا عمر، لقد كنت خبيراً بما تقوم به الدول، وتنهض به الأمم، وتترعرع به الحضارات، وتسود به الرسالات، وتحيا به الأمم الهامدة.

ولا شك أن الأمم والرسالات تحتاج إلى المعادن المذخورة، والأموال والثروات المبذولة، ولكنها تحتاج قبل ذلك إلى العقول الذكية، والسواعد الفتية، والعزائم القوية، والقلوب الكبيرة التي ترعاها في تلك النهضات وترودها.

إذاً، فالرجال الكبار هم عماد الرسالات، وروح النهضات، ومحور الإصلاح في الأمم والشعوب، فلله ما أحكم عمر حين لم يتمنَّ فضة ولا ذهباً ولا لؤلؤاً ولا جواهر، ولكنه تمنى رجالاً قد يزن الرجل منهم شعباً بأسره، وقد قيل: «رجل ذو همة يحيي أمة».

وقد حاصر خالد بن الوليد «الحيرة»، فطلب من أبي بكر مدداً، فما أمده إلا برجل واحد هو «القعقاع بن عمرو التميمي»، وقال له: لا يُهزم جيش فيه مثله، وكان يقول: «لصوت القعقاع في الجيش خير من ألف مقاتل»!!

ولما طلب عمرو بن العاص المدد وهو يفتح مصر، كتب إليه عمر: «أما بعد فإني أمددتك بأربعة رجال، كل رجل منهم بألف رجل: الزبير بن العوام، والمقداد بن عمرو، عبادة بن الصامت، ومسلمة بن مخلد.

والرجال ليسوا بالثياب ولا بالمناصب، وقد قيل في الإمام الشافعي رضي الله عنه:

عليه ثياب لو تباع جميعها بفلس
لكان الفلس منهن أكثر

وفيهن نفس لو تقاس بمثلها
نفوس الورى كانت أعز وأكبر

فما ضر نصل السيف أخلاق غمده
إذا كان عضباً حيث أنفذته فرا

فإن تكن الأيام أزرت ببزتي
فكم من حسام في غلاف تكسرا

وقال آخر:

ترى الرجل الضعيف فتزدريه
وفي أثوابه أسد هصور

ضعيف الأسد أكثرها زئيراً
وأصرمها اللواتي لا تزير

إذاً، فليست الرجولة بالسن ولا بالجسم، ولا بالمنصب ولا بالمال أو الجاه.. وإنما الرجولة قوة نفسية تحمل صاحبها على معالي الأمور وتبعده عن سفاسفها، قوة تجعله كبيراً وإن كان صغير السن، غنياً وإن كان فقير اليد، قوياً في عزمه وإن كان هزيل الجسم.

ولن تترعرع الرجولة الحقة ويتربى الرجال الصالحون إلا في ظلال العقائد الراسخة، والفضائل الثابتة، والمعايير الأصيلة، والتقاليد العظيمة، أما في ظلال الفساد والظلم والشك والنفاق والإلحاد والانحلال السافر والحرمان القاتل.. فلا توجد رجولة صحيحة، ولا ينمو لها غرس أو تطلع لها شمس، نقول بعد هذا؛ ولكن أين المربون الكبار الذين يصنعون المجد في الرجال، ويغرسون العزائم في النفوس، ويقودون الشباب إلى الفلاح؟ أين النماذج الكريمة، والقدوة العظيمة التي تقل عند الطمع، وتكثر عند الفزع، ولا يغرهم النصر أو تحطمهم الهزائم؟ نسأل الله الفوز والعون والإيمان.. إنه سميع مجيب.■



على هامش الاحتفال بالثورة التونسية الذي نظمته جهات حقوقية وسياسية تونسية يوم ٢٠١١/٣/٢٦م في باريس، التقت «المجتمع» ضيفَ الشرف المهندس علي العريّض، رئيس الهيئة التأسيسية لحزب «حركة النهضة» بتونس، وهو من مواليد مدينة «مدنين» في الجنوب التونسي، وتخرّج مهندساً أولاً من مدرسة البحرية التجارية بالساحل التونسي، وواكب مؤسسات حركة «النهضة» منذ أوائل الثمانينيات.

علي العريّض رئيس الهيئة التأسيسية لحزب «حركة النهضة» بتونس: الثورة حققت نجاحاً باهراً وتتجه لتفكيك منظومة الدكتاتورية السابقة

حوار: محمد الغمقي

ويعتبر العريّض من الشخصيات التونسية الرائدة في المسار النضالي الطويل ضد الاستبداد في تونس، وتوحي قسمات وجهه بعمق المأساة التي تجرعها طيلة ١٥ عاماً في السجن بعد محاكمة صورية أمام المحكمة العسكرية عام ١٩٩٢م في عهد «بن علي»، سبقتها محاكمات أخرى في أواخر عهد «بورقيبة» تراوحت الأحكام فيها بين السجن والإعدام، فقد تم الحكم عليه عام ١٩٨٧م بعشر سنوات سجناً غيابياً، ثم حُكم عليه في نفس العام بالإعدام الذي أسقط عنه بعفو رئاسي عام ١٩٨٨م.

في هذا الحوار، يعبّر المهندس علي العريّض عن مشاعره بعد استرجاع حريته، ويتوقف عند التحديات التي تشهدها تونس حاضراً ومستقبلاً، وهذا نص الحوار:

● بعد نجاح الثورة التونسية في الإطاحة بنظام «بن علي»، حصلت الحركة الإسلامية بتونس (النهضة) - «الاتجاه الإسلامي» سابقاً - على الاعتراف الرسمي بها كحزب سياسي، بعد رفض الترخيص لها بحزب في عهد «بن علي»، واضطرارها للدخول في الانتخابات التشريعية تحت قوائم مستقلة، حصلت خلالها على نسبة مهمة من الأصوات تعكس شعبيتها المتزايدة، لكنها استُهدفت بسياسة استئصالية.. كيف يمكن أن تعرّفوا حزب حركة «النهضة» اليوم؟

- أولاً: أحب أن أوجه التحية لمجلة «المجتمع» ولقرّائها الأعزاء.. أما عن حزب حركة «النهضة»؛ فهو حزب سياسي وطني ذو مرجعية إسلامية، أي أنه يطرح مشروعاً عاماً ليس فئوياً، فيه قضايا الوطن والمواطن، ويستلهم الحلول التي يقترحها من قيم الإسلام

على قدر سعادتي بعودة الحرية على قدر إحساسي بعِظم المسؤولية

استمرار الشعب يقظاً ومستعداً للنضال.. أقوى ضمانة للحفاظ على الثورة

ومقاصده، ومن خصائص التجربة التونسية وطموحات الشعب التونسي للرقي والتقدم، والاستفادة من رصيد الخبرة الإنسانية في الحكم الرشيد، والنهوض الاقتصادي والاجتماعي.

● بعد سنوات طويلة من المنع والإقصاء والسجون.. ما شعوركم وأنتم تتحركون اليوم بكل حرية؟

- نحمد الله تعالى على نعمه التي لا تحصى.. قبل أشهر كان يخيّم على البلاد مناخ من الانغلاق إلى درجة اليأس، ولكن الله تعالى بارك في جهود الشعب التي تراكمت عدة عقود فأثمرت ثورة وأنقذت البلاد والعباد، يغمرنا شعور كبير بالفرح، ووعي بالمسؤولية متزايد.. لا أحد يعرف قيمة الحرية والأمان مثل مَنْ حُرم منهما لعقود، ولا أحد يعرف نعمة الحياة الآمنة إلا من عاش مهدداً بالسجن وبالموت دائماً.

أحياناً أجد صعوبة في استيعاب كل ما حدث؛ نظراً لسرعة الأحداث وكثافتها.. وعلى قدر سعادتي، على قدر إحساسي بعِظَم المسؤولية للوفاء لدم الشهداء، وكدح وجهاد



أجيال النضال والابتلاء.. والحمد لله أولاً وأخيراً.

● ما تقديركم للوضع التونسي الحالي بعد ثورة الشعب ضد الاستبداد؟

– ثورة الكرامة بتونس مازالت مستمرة لتحقيق أهدافها في الحرية والعدالة الاجتماعية وكرامة الوطن والمواطن؛ لذلك يعيش البلد مناخاً من الصراع بين القوى التي تدفع نحو القطع مع الاستبداد والفساد ومنظومته من جهة، وبين القوى التي تشدّ إلى الوراء، أو تحاول الالتفاف على الثورة من جهة أخرى.

لقد حققت الثورة نجاحاً باهراً، وهي تتجه اليوم لتفكيك قوانين ومنظومة الدكتاتورية السابقة، ثم الانتقال إلى وضع دستوري جديد؛ تكون فيه مؤسسات الحكم نابعة ديمقراطياً من الشعب، ومعبرة عن إرادته وطموحاته.. في خضم هذا المناخ الثوري يسود التونسيين شعورٌ غامرٌ بزهوة الانتصار وتفاؤل بالمستقبل، رغم الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية المتولدة عن هذه المرحلة الانتقالية الصعبة.

● عاشت تونس تجربة مريرة من التغريب والعلمانية المفروضة، كانت لها تداعيات سلبية تركت بصماتها على شرائح واسعة من المجتمع.. ما التحديات المستقبلية الناتجة عن هذا المسار الذي امتد لأكثر من نصف قرن؟

– كثيرة هي تلك التحديات، وتحتاج إلى جهود ووقت لتتمكن البلاد من تجاوزها؛ سواء تعلقت التحديات بالمجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي، أو تعلقت بمجال القيم والأخلاق والثقافة.

والمدخل لحلّها هو مصالحة الدولة مع المجتمع، أعني أن تصير أجهزة الدولة ومؤسساتها في خدمة المجتمع، ومعبّرة عن ضميره ومشاغله وطموحه للرقي والتقدم، ويندرج في هذا رعاية قيم الإسلام ومقاصده وأخلاقه والثقافة واللغة العربية باعتبارها ترجمة للسيادة الوطنية ومساهمة فعالة في تحرير القدس والأراضي العربية المحتلة.. فالتونسيون يعتزون كثيراً بانتمائهم للأمة ويعيشون همومها.

وتقديري أن المجتمع التونسي – وقد تخلص من الاستبداد وأساليب الإكراه وتحررت قواه وطاقاته – سيتمكن تدريجياً من استعادة توازنه ووسطيته المنشودة ومعالجة كل الاختلالات.

قبل أشهر كان يخيّم على البلاد مناخ من الانغلاق لدرجة اليأس.. لكن الله تعالى بارك في جهود الشعب فأثمرت ثورة أنقذت البلاد والعباد

لا يعرف قيمة الحرية والأمان إلا من حُرم منهما سنوات طويلة

● ما اختصاصات المجلس الوطني التأسيسي الانتقالي الذي سيتم انتخابه في ٢٤ يوليو القادم؟

– هو أول مؤسسة سيتم انتخابها ديمقراطياً، وستكون مهامه السهر على شؤون البلاد خلال المرحلة الانتقالية الجديدة، التي سيتم فيها تحت إشرافه ورقابته:

– سَنّ دستور ديمقراطي جديد للجمهورية التونسية.

– إعادة النظر في النصوص المنظمة للحياة السياسية بالإلغاء والتعديل والتجديد؛ لتكون ترجمة للدستور الجديد.

– ممارسة صلاحيات البرلمان التونسي المنحل في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية وفي العلاقات الدولية.. إلخ.

– تنظيم انتخابات تشريعية ورئاسية تنتقل البلاد بها نهائياً إلى وضع مؤسساتي دستوري نهائي ومستقر.

مع العلم أن المجلس الوطني التأسيسي هو الذي يختار الرئيس المؤقت والحكومة المؤقتة للمرحلة الانتقالية الجديدة، الممتدة من تاريخ انعقاده إلى تاريخ الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي يختتم بها مهامه.

وكما ترى، فإن مهامه كبيرة وإستراتيجية، والله أسأل أن يتم انتخابه في أفضل الظروف، وأن يوفَّق إلى ما فيه صالح تونس والتونسيين اليوم وغداً.

● يفخر أبناء تونس بأنهم رائدو الثورة ضد كل أشكال الاستبداد في الوطن العربي.. ما الضمانات التي تحمي مكاسب الثورة وتمنع الالتفاف عليها أو تحريف مسارها؟

– نحمد الله تعالى على إسهام تونس في إطلاق ثورات عربية تحررية، وكما تعلم، فإن الثورة الناجحة ترتقي بالشعب في جميع المجالات، وتصير مبادئها وأهدافها وحتى أحداثها مرجعاً تستمد منه الأجيال المتعاقبة معاني العزة والوفاء والتلاحم والاقتدار على حل المعضلات التي تعترضها أسوة بالآباء والأجداد.

ولقد عبَرْنا في تونس آخر العقبات الكبرى أمام بناء وطن عزيز مستقر ومتقدم، ولم يبق لهذا الجيل ومن بعده إلا الحفاظ على هذا النصر وإثراؤه وترجمته في كافة المجالات، ولعل من أهم ضمانات النصر النهائي بعد مدد الله عز وجل:

– استمرار الشعب يقظاً ومستعداً للنضال.

– تحلّي كل الأطراف التونسية بأعلى درجات الوطنية.

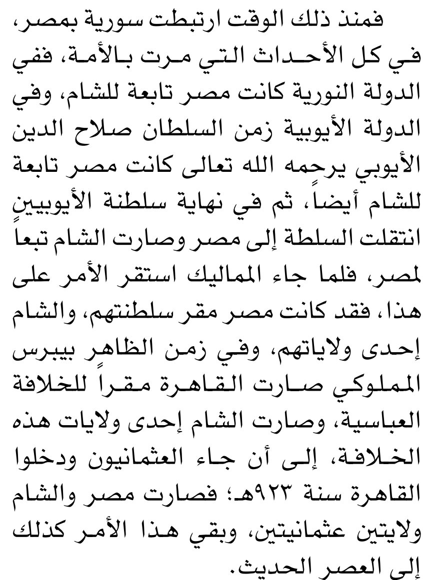
– احترام الدول الشقيقة والصديقة لخيار الشعب التونسي ومؤسساته المنتخبة والتعاون الوثيق في إطار الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة.

ثقتنا في الله عظيمة، وأملنا كبير في قدرة وجدارة الشعب التونسي في النجاح، وفي حاضر الأمة ومستقبلها.■

لقد ارتبطت سورية بمصر منذ بدايات التاريخ الوسيط في القرن السادس الهجري/الثاني عشر الميلادي، يوم تولى الحكم في سورية الأسد الهصور الحلبي والسلطان الجسور نور الدين محمود بن زنكي، نوّر الله ضريحه، وأسعد روحه، الذي حكم عشرين عاماً منذ عام ٥٤٩هـ/١١٥٤م، وغزا الصليبيين ثلاثين مرة، وضم مصر إليه، وخلّصها من الفاطميين، وجعل عليها صلاح الدين الأيوبي يرحمه الله تعالى والياً.



د. محمد بن موسى الشريف (*)



سورية شقيقة مصر

فمنذ ذلك الوقت ارتبطت سورية بمصر، في كل الأحداث التي مرت بالأمة، ففي الدولة النورية كانت مصر تابعة للشام، وفي الدولة الأيوبية زمن السلطان صلاح الدين الأيوبي يرحمه الله تعالى كانت مصر تابعة للشام أيضاً، ثم في نهاية سلطنة الأيوبيين انتقلت السلطة إلى مصر وصارت الشام تبعاً لمصر، فلما جاء المماليك استقر الأمر على هذا، فقد كانت مصر مقر سلطنتهم، والشام إحدى ولاياتهم، وفي زمن الظاهر بيبرس المملوكي صارت القاهرة مقراً للخلافة العباسية، وصارت الشام إحدى ولايات هذه الخلافة، إلى أن جاء العثمانيون ودخلوا القاهرة سنة ٩٢٣هـ؛ فصارت مصر والشام ولايتين عثمانيتين، وبقي هذا الأمر كذلك إلى العصر الحديث.

لكن المتابع للأحداث التاريخية، يجد الارتباط الواضح القوي بين مصر والشام، وأن ما يجري في مصر يؤثر في الشام، وما يقع في الشام يتردد صداه في مصر، حتى أن الأدباء كانوا يفاضلون بين مصر والشام في شعرهم ونثرهم، وكان «آل السبكي» المصريون قضاة كباراً في دمشق، وكان العز بن عبدالسلام الشامي أضخم وأكبر العلماء في مصر، وكان الأمراء والكبراء المصريون يتنافسون في بناء المدارس والمساجد في الشام.

وظل الارتباط قوياً بين البلدين إلى زماننا هذا، ولا يُنسى في التاريخ الحديث تلك المحاولة الفاشلة في توحيد البلدين التي وقعت سنة ١٣٧٨هـ/ ١٩٥٨م وفُضّت بعد ثلاث سنوات من المعاناة؛ بسبب المنهج الناصري العقيم البعيد عن الإسلام والمسلمين.

إنما مهّدتُ بهذا الحديث لأصل إلى ما جرى في وقتنا هذا من التغيير الرائع الضخم في مصر، وتبعه محاولات التغيير التي تجري في الشام الآن، ولي فيما يجري في الشام بعض الملاحظات أوجزها في التالي:

أولاً: إن الشام أو سورية قد بدأ فيها التغيير، ولن يتوقف - والله تعالى أعلم - إلى أن يؤتي أكله، سواء تغيّر النظام أو بقي، والأمر القطعي المستقى من سنن التغيير أن هنالك تغييراً كبيراً قادماً في طريقة إدارة البلاد، وإذا كان النظام السوري حكيماً فسيبادر إلى التغيير الذي يرضي شعبه ويبقيه في السلطة، وإلا فإن أمواج التغيير ستقتلعه كما اقتلعت غيره.

ثانياً: إن الشعب السوري متطلع إلى الحرية، ناشد لها بعد سنوات طويلة جداً من القمع، وأزعم أن الشعب السوري قد تعرّض لظلم هائل منذ أكثر من قرن، منذ تولي «جمعية الاتحاد والترقي» الماسونية السلطة في الدولة العثمانية بعد عزل السلطان «عبدالحميد» إلى زماننا هذا.

فقد سامت الجمعية والتي تغلغل فيها اليهود والماسون الشعب السوري ألواناً من العذاب على يد جمال باشا السفاح، ثم لما انهزمت الدولة العثمانية تمتع الشعب السوري بشهور من الحرية والخلافة العربية - كما كانت تسمى آنذاك - إلى أن جاء الفرنسيون فهزموا أهل الشام في موقعه «ميسلون» المشهورة في ٨/١١/١٣٣٨هـ - ٢٤ يوليو ١٩٢٠م ودخلوا دمشق، وذاق السوريون منهم أصنافاً من العذاب وألواناً من الهوان، إلى أن انقلعوا وطهرت منهم بلاد الشام فيما يُعرف بالجلاء، وذلك سنة ١٣٦٥هـ/ ١٩٤٦م، ثم تعاقب على حكم البلاد جماعة من المنتفعين الانتهازيين، وتقلبت البلاد في كل الأحضان إلا حضن الإسلام حتى سقطت في قبضة الحزب الواحد؛ حزب «البعث» منذ سنة ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٣م إلى يومنا هذا.

وطوال هذه المدة التي هي أطول من قرن لم يذق الشعب السوري طعم الحرية، ولم يستطع التعبير عن إرادته ومطالبه سوى مدد محدودة لا تتجاوز بضع سنوات متفرقة منذ ١٣٣٦هـ/ ١٩١٨م إلى سقوط البلاد في قبضة البعثيين، فقد آن الأوان وحان الزمان الذي يتمتع فيه الشعب السوري بحريته،



(*) داعية سعودي - المشرف على موقع «التاريخ»



وينطلق من عقاله، ويلتحق بإخوانه المصريين الذين نالوا حريتهم، وحصلوا على مرادهم، وهم الآن في انتظار إخوانهم أهل الشام.

ثالثاً: إن النظام السوري يجب أن يصغي طويلاً لآهات المظلومين، وأنّات المحرومين، وصيحات المعذبين، وبكاء الفقراء والمساكين، وقد حصلت بسببه مظالم لا سبيل لإنكارها، ولا وجه لردها، ولا يمكن المكابرة فيها، وإن الفرصة ما زالت ممكنة لإصلاح حقيقي في الشام ليس فيه حسابات طائفية، ولا نزعات مذهبية، ولا تسلطات فئوية، إنما يجب أن يعامل الشعب السوري على أنه شعب مستحق



الشعب السوري متطلع للحرية بعد سنوات طويلة من القمع.. وإذا كان النظام حكيماً فسيبادر بالتغيير وإلا فإن الموج سيقتلعه

للحرية، ناضج إلى الحد الذي يستطيع معه أن يقرر ما يصلح له وما لا يصلح له بدون وصاية من أحد ولا تسلط ولا إذلال ولا إهانة.

رابعاً: إن الإسلام العظيم يكفل تحقيق كل مطالب الشعب السوري مهما كانت، ففي ظل نظامه الرائع لا يظلم أحد أحداً، ولا يتعدى أحد على حق أحد، ولا يبغي أحد على أحد، فأرجو أن ينتبه النظام السوري لهذا، ويعلم أن بلداً تاريخياً مثل الشام كان موطن الخلافة، وموئل السيادة لا يمكن له أن يُحكم بغير الإسلام، وليس هناك نظام وضعي قادر على حل مشكلاته وطمأنة طوائفه سوى الإسلام، فهل يتخذ النظام السوري القرار الذي سيكون فيه سعادته وسعادة شعبه بتحكيم الإسلام في سورية، وتخليص شعبه من المظالم؟

خامساً: إن كثيراً من علماء سورية – مع طي ذكر الأسماء حفاظاً على حرمتهم – لم يقوموا بما أوجب الله عليهم من نصرة شعبهم، بل إن بعضهم كان معاوناً للنظام، مساعداً له ضد شعبه، وهذا لا يليق بعلماء برز منهم إمامهم وسلطانهم العز بن عبدالسلام الدمشقي، ومنهم شيخ الإسلام المجاهد الكبير ابن تيمية، والآمر بالمعروف والناهي عن المنكر الإمام النووي، بل لا يستطيع أحد أن يحصي كم من العلماء العظماء قد سعدت بهم الشام في عصورها الماضية، وكان منهم في العصر الحديث العالم البطل الشجاع حسن حبنكة الميداني، والشيخ علي الدقر، والشيخ عبدالعزيز أبا زيد الحوراني، وعشرات غيرهم كان لهم مواقف مشرفة، فيا علماء الشام أين أنتم؟ وفيم سكوتكم عن نصرة إخوانكم؟ فإن لم تفعلوا وسكتم فلا أقل من ألا تكونوا أبواقاً للظلم، فإن أبيتم إلا أن تكونوا كذلك فإني أخشى عليكم غضب الجبار الذي يغار لانتهاك محارمه، وأن تندموا يوم لا ينفعكم الندم.

سادساً: وكلمتي للشباب القائم على التغيير في وسائل الإعلام الجديد (الفيسبوك، وتويتر، ويوتيوب)، هي أن يجتمعوا على كلمة واحدة، وألا يتفرقوا أيادي سبأ، وألا يسمحوا لأحد كائناً من كان بزرع البغضاء والتفرقة بينهم حتى يأذن الله لشمس الحرية بالبزوغ، وأن يستفيدوا من تجارب التونسيين والمصريين، وأن يبتعدوا عن كل وسائل العنف، وأن يدعوا للاعتصام في ساحة «المرجة» بدمشق لتكون مثل «ميدان التحرير» في القاهرة، وأن يتوكلوا على الله تعالى ويعتصموا بحبله، والله الموفق.. وأخيراً أقول: إن انتصار الشعب السوري في المسار التغييري الذي سلكه أمر واقع واقع – إن شاء الله تعالى – وإزالة المظالم عنهم وشيكة بأمر الله تعالى ورحمته وإذنه، فالصبر الصبر فالنصر مع الصبر، والنصر صبر ساعة، وأرجو ألا يحملوا سلاحاً، وأن تكون ثورتهم سلمية، وأن يفطنوا إلى مكائد الأعداء، وأن يقطعوا السبيل على المريدين بهم شراً، وأن يلتفوا حول الصالح من علمائهم، والقادر من دعاتهم ومشايخهم، فإن البركة بالتفاف الشعب حول المشايخ واستشارتهم وتصديرهم في الأحداث، وأسأل الله تعالى أن يحمي البلاد والعباد، وأن يزيل الظلم والطغيان، وأن يأذن بعودة الشعب السوري إلى السيادة والعزة والتمكين، وأن يكون ذلك قريباً إن شاء الله تعالى.■



حمّى الخوف من الإسلاميين.. والتخويف منهم

أحمد عز الدين
aezzudden@gmail.com

عند رصد تأثيرات ثورة ٢٥ يناير على الحالة الإسلامية، نجد أن هناك ثلاث نتائج مهمة:

١- انتهاء حالة الحظر التي مارستها السلطة البائدة بحق الإخوان المسلمين، وامتدت إلى الإعلام، وجمهور من المجتمع، وأصبحت الجماعة الآن قوة تحظى بالاعتراف الرسمي، وهناك اتصالات بينها وبين سائر أجهزة الحكم، وكما شارك الإخوان في الثورة بقوة، يشاركون الآن في حمايتها، كما يأخذون زمام المبادرة بالدعوة لجمع كلمة القوى السياسية، واقتراح حلول للمرحلة المقبلة، ومن ذلك إجراء الانتخابات بالقائمة الموحدة التي تجعل قوة الإخوان لصالح كل القوى المشاركة في القائمة، ونشط الإخوان في الاتصال بالشعب، واقترحوا الحوار مع شباب المسيحيين، ونظموا مئات المهرجانات الشعبية، وافتتحوا «دور» الإخوان في مختلف الأرجاء.

٢- الظهور الجماهيري المفاجئ للتيار السلفي، والذي لم يكن مشاهَداً في السابق إلا عبر الفضائيات، وقد مثّل انخراطُ السلفيين في الشأن السياسي مفاجأة كبيرة لبعض المراقبين، إذ لم يكن للدعوة السلفية نشاط شعبي ملموس لأكثر من ١٥ عاماً، لكنها نشطت بشكل لافت، وعقدت عشرات المؤتمرات في مختلف المحافظات، وبدأت في تنظيم صفوفها.

٣- الإفراج عن معظم من تبقى بالسجون من قيادات وأعضاء الجماعة الإسلامية والجهاد، وبخاصة «عبود الزمر» الذي لم يبد أنه غيّر أفكاره التي اعتنقها عندما شارك في قتل «السادات».

> **الإعلام المضاد اختار تجسيد الخصم في صورة يراد لها أن تكون غير محببة عند الجمهور فركّز على «السلفي» على ظن أنه بجلبابه القصير ولحيته الكثة ونقاب زوجته يمكن أن يمثل الصورة التي تناسب جو إثارة الفزع**

هذه النتائج الثلاث دفعت بالحالة الإسلامية في مجملها إلى صدارة المشهد المصري، ما أثار الفزع والقلق والهواجس عند البعض، والبغض والحقد عند البعض الآخر؛ وزاد من تلك المشاعر تصريحات بعض رموز السلفية بأنهم سيشاركون في العمل السياسي «باختيار الأصلح من الأحزاب السلفية، إن نجح تكوينها، ومن أفراد أحزاب ذات مرجعية إسلامية أخرى كالإخوان، والمستقلين الصالحين».. وقريبة من هذا المعنى تصريحات «عبود الزمر»، وكلاها ذات مدلول سياسي ستكون له ترجمة فعلية في الانتخابات البرلمانية والرئاسية المقبلة قبل نهاية العام الحالي.

استنفار القوى المضادة

في مواجهة هذه الحالة، استنفرت كل القوى المضادة إمكاناتها، وحشدت بشكل خاص أجهزة الإعلام التي تمارس دوراً يفوق دور الجيوش، واستغلت بعض الأخطاء القولية والعملية والهفوات والشطحات، كما لجأت للدعاية السوداء.

بدأت الحملة مع تأييد رموز السلف للتعديلات الدستورية التي جرى الاستفتاء عليها الشهر الماضي، وبعضهم لم يكتف بالتأييد، بل زاد بأن قرن الموافقة على التعديلات برضا الله ونصرة الإسلام، وزاد من حدة الاستقطاب أن الكنيسة حشدت طاقاتها لاستنفار المسيحيين للتصويت بـ«لا»، ثم جاء تصريح الشيخ محمد حسين يعقوب الذي وصف الاستفتاء بـ«غزوة الصناديق»، فلتة لسان اعتبرها بعض من دافعوا عنه من قبيل «أخطأ من شدة الفرح»، ورآها بعضهم نتيجة دخوله ميدان السياسة دون حيطة أو حذر، وهو حقل مليء بالألغام، لا يتعامل فيه الخصوم بمنطق التغافل والتغافر.

إن لم تجد الخصم.. اصنعه

في السياسة، يلجأ بعضهم أحياناً للبحث عن خصم، وبعد زوال حكم «مبارك» اتخذ بعضهم التيار الإسلامي خصماً، ويتكامل دور الإعلام مع السياسة بتجسيد الخصم في صورة يراد لها أن تكون منفّرة وغير محببة عند الجمهور المستقبل، فركز على «السلفي» على ظن أنه بجلبابه القصير ولحيته الكثة، ونقاب زوجته وجلبابها الأسود، يمكن أن يمثل الصورة التي تناسب جو إثارة الفزع، بخلاف

صورة «الإخواني» بلباسه الذي يشترك فيه مع معظم الشعب.

في هذا الإطار، أصبحت كل حادثة، كانت تمر على أنها أمر عادي يتكرر في مجتمع يضم أكثر من ٨٠ مليون نسمة، تعوّد في السنوات الأخيرة على اللجوء للعنف، وأخذ حقه بيده بعد أن تضاءلت سلطة الدولة؛ كل حادثة أصبح يعاد تفسيرها وتقديمها على أنها من أعمال السلفيين الذين يريدون أن يقيموا دولة داخل الدولة، وأنهم يلجؤون للعنف في مواجهة خصومهم، وينفذون الحدود بأيديهم.. إلخ.

وحين تعرض د. محمد البرادعي للاعتداء يوم الاستفتاء قيل: إن السلفيين وراء الحادث، ثم انشغل الإعلام والناس بحادثة «قطع أذن مسيحي في الصعيد»، وقيل: إن الجماعات السلفية تتولى إقامة الحدود، بينما الأمر يتعلق بانحرافات أخلاقية استاء منها أهل المنطقة التي يسكن فيها المسيحي، فأدّبوه على طريقتهم، وهو أمر خاطئ لكنه وارد، ومن المعلوم أنه في حالة القصاص تكون «الأذن بالأذن»، ولم يرد في الشرع أن الأذن مقابل القوادة أو الزنا.

وتكررت الحال عند محاولة إحراق منزل سيدة متهمة بأعمال منافية للآداب، وحين وقعت معركة بين مواطنين في الفيوم تم توظيفها بزعم قيام أعضاء من الجماعة السلفية بتحطيم محل لبيع البيرة.

وحين أعوزتهم الحوادث لجؤوا إلى الشائعات، فاختلقوا إشاعة إلقاء «ماء النار» على المتبرجات.

ثم تطور الأمر إلى ما قيل: إنها محاولات لهدم بعض الأضرحة، والأضرحة ظاهرة منتشرة في مصر، وخاصة في الريف، وحين ألقي القبض على شخصين شمال القاهرة نشرت وسائل الإعلام أنهما قاما بذلك من باب النهي عن المنكر.

ثم نشرت إحدى الصحف على لسان مجهول ينتمي لجماعة تدعى «الجماعة السلفية» أن هدم الأضرحة لن يقتصر على الأقاليم، وسيطال الأضرحة الكبرى في القاهرة، مثل مسجد «الحسين» و«السيدة نفيسة» وغيرهما.

وزادت النار اشتعالاً بترويج أن السلفيين يريدون هدم التماثيل الفرعونية.

ومن المعروف موقف الإسلام من الأضرحة والتماثيل، لكن «الدعوة السلفية»

استنفرت كل القوى المضادة إمكاناتها وحشدت أجهزة الإعلام التي تمارس دوراً يفوق دور الجيوش واستغلت بعض الأخطاء القولية والعملية والهفوات والشطحات كما لجأت للدعاية السوداء

في مصر أكدت أنها على عهدها بالدعوة إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة، وأنها لم ولن تتعرض لغير المسلمين، والعصاة من المسلمين في حياتهم أو طرقاتهم بأي نوع من الأذى، وهي تستنكر أن يكون العنف أسلوباً دعوياً شرعياً، وأنها في ظل الغياب الكامل لأجهزة الأمن لم يُؤثر عنها أي شيء من ذلك؛ فكيف تقوم به بعد عودة رجال الأمن؟

كما أكدت أن ما يذاع من أكاذيب حول فرض الجزية على غير المسلمين؛ هي محض افتراءات وأكاذيب لا أساس لها.

وبدأ علماء «الدعوة السلفية» حملة مضادة؛ فعقدوا مؤتمراً بمسجد عمرو بن العاص بالقاهرة يوم الأول من أبريل، أكدوا فيه أنهم لا يقبلون بأن يكونوا دولة داخل الدولة، وأنهم يرفضون العنف، وأن ما يذاع حول اعتزام السلفيين إلقاء «ماء نار» على المتبرجات، وكذلك قضية هدم القبور بالمساجد هي محض افتراءات وأكاذيب.

وقال الشيخ محمد المقدم: إن السلفيين منذ أكثر من ٣٠ عاماً لم يعتدوا على الأضرحة، فلماذا ظهرت هذه الافتراءات بعد الاستفتاء على التعديلات الدستورية؟ وأكد الشيخ عبدالمنعم الشحات، المتحدث الإعلامي

البوابة الإلكترونية لجريدة «الوفد» نشرت تقريراً عن وجود حملة صحفية لتشويه الإسلاميين

صحفي بجريدة أسبوعية: تلقيت أوامر مباشرة من رئيس التحرير بافتعال أخبار ملفقة تسيء للجماعات السلفية والإخوان

باسم الدعوة السلفية، أنهم يحترمون الحضارة الفرعونية كحقبة من تاريخ مصر فيها كثير من الثراء، ولكنهم يرفضون دعوات العودة إليها كهوية لمصر، وأضاف بأن رفض الصلاة داخل المساجد التي بها أضرحة، لا يعني هدمها.

هكذا كان موقف «الدعوة السلفية»، ولكن نشير إلى أن السلفيين ليسوا كياناً واحداً، وأنه ربما كانت هناك مجموعات صغيرة تتبنى تغيير ما تراه منكراً باليد، ولا نستبعد - كما حدث في حالات كثيرة سابقة - أن تكون مثل هذه المجموعة مدفوعة من جهات أخرى.

حملات إعلامية منظمة

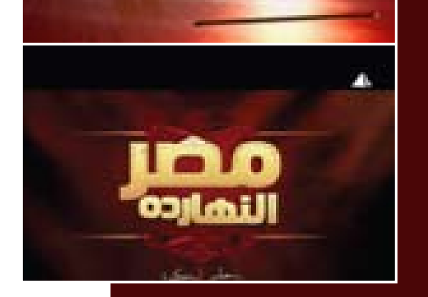
وكان لافتاً أن تنشر البوابة الإلكترونية لجريدة «الوفد» المعبرة عن حزب الوفد المعروف بعلمانيته تقريراً عن وجود حملة صحفية لتشويه الجماعات الإسلامية، وقالت: إن محررين بعدد من الصحف القومية والخاصة تلقوا تعليمات مشددة من رؤسائهم باختلاق بعض القصص الوهمية التي تسيء إلى السلفية والجماعات الإسلامية عن طريق وصفهم بالتطرف، والشروع في تطبيق الحدود، وتصيّد الأخطاء لهم وتهويلها، بهدف تفعيل حملة صحفية كبيرة لتشويه صورتهم.

وقال أحد الصحفيين بجريدة أسبوعية: إنه تلقى أوامر مباشرة من رئيس تحريره بافتعال أخبار ملفقة تسيء للجماعات السلفية والإخوان.

مخاوف تصل لمرحلة المرض

ويرى بعضهم أن هناك مخاوف حقيقية من احتمال صعود الإسلاميين، وهي أوسع مما يتصورونه، وأن هذه الحالة تصل إلى مرحلة الرهاب أو «الفوبيا»، وهو مرض نفسي يعني الخوف الشديد والمتواصل من مواقف أو نشاطات أو أجسام معينة أو أشخاص بأعينهم، ويقول الأطباء النفسيون: إن من طرق علاج المرض إضعاف عامل الخوف؛ بأن يواجه المريضُ العاملَ المسبب للخوف تدريجياً، ويستمر العلاج بالمواجهة المباشرة والمتكررة معه، حتى يشعر أنه لا خطر من ذلك العامل المسبب للخوف، وبهذه الطريقة يزول الخوف تدريجياً حتى يختفي.. وهي وسيلة علاج يحتاج الإسلاميون إلى اعتمادها، ماداموا ينتمون لدين أرسله الله لعلاج أمراض البشرية.■





تقودها قوى يسارية وعلمانية..

قبل الثورة الشعبية المصرية، برع إعلام الحزب الوطني الحاكم وجهاز أمن الدولة في تشويه صورة التيار الإسلامي في مصر؛ عبر نشر تلفيقات أمنية في صورة قضايا لا أساس لها من الحقيقة، لتخويف المصريين من جماعة الإخوان المسلمين، لثقة النظام السابق أنهم القوة السياسية الأقوى ذات الشعبية في الشارع.. ومع محاولات الجماعة فضح هذه الممارسات، وقناعة أغلبية القوى السياسية الأخرى أن هذه افتراءات أمنية محضة، فقد عادت هذه «الفزاعة» ضد الإخوان بعد ثورة ٢٥ يناير من قوى علمانية ويسارية ورجال أعمال تابعين للحزب الوطني؛ للتخويف من سيطرة الجماعة على الحياة السياسية.

ثورة إعلامية مضادة تستهدف التيار الإسلامي في مصر

القاهرة: محمد جمال عرفة

وعلى الرغم من حرص الجماعة على تقديم كل الضمانات الممكنة المبكرة للقوى السياسية الأخرى التي تخشى من شعبية الإخوان وتنظيمهم، واحتمالات سيطرتهم على الحياة السياسية عقب الثورة، سواء بإعلان عدم تقديم مرشح للرئاسة، والاكتفاء بالترشح على ٣٥٪ من مقاعد البرلمان وليست كلها، وطرح مبادرات للقاءات مباشرة مع قيادات علمانية وكنسية للرد على أي مخاوف من الإخوان.. إلا أن هذه التيارات المناوئة للجماعة لم توقف ثوراتها المضادة للتخويف من الإخوان، وركزت على الإعلام والدعاية السوداء، مستغلة في هذا بعض الممارسات الخاطئة لمنتسبين لجماعات سلفية بدعوى أنهم كلهم إخوان سيحولون مصر إلى «دولة دينية»!

انطلاق الحملة

وجاء تصويت أكثر من ٧٧٪ من المصريين بـ«نعم» للتعديلات الدستورية المؤقتة يوم ١٩ مارس؛ ليشعل حملة من جانب هذه التيارات العلمانية واليسارية وبعض النصارى المعادين للإخوان - إعلامياً - عبر صحف وفضائيات مملوكة لرجال أعمال محسوبين سابقاً على الحزب الوطني، ويتخوفون من توجه المجتمع المصري نحو مزيد من التدين عقب الثورة.

وسعت هذه القوى لشن حملة تخويف من الإخوان وكل التيارات الإسلامية، على غرار ما كان يفعله الحزب الحاكم سابقاً، ولكن تقودها هذه المرة القنوات والصحف الخاصة، مستغلة بعض المواقف الفردية لبعض شيوخ السلفيين في التحذير مما أسمته اختطاف الثورة وتحويلها إلى طائفية دينية.

هذه القوى المناوئة للإخوان اتهمت الجماعة بحشد المصريين لقول «نعم»، بدعوى أن الموافقة على التعديلات الدستورية تعني بقاء مادة الشريعة الإسلامية في الدستور،

في حين أن الرفض يعني إلغاء الشريعة، واعتبار بعض - وليس كل - الأقباط أن التصويت بـ«لا» معناه إلغاء هذه المادة التي صورتها لهم بعض الأصوات المسيحية المتعصبة على أنها تضر بهم!

وترتب على هذا بالتبعية، تصوير تصويت تيارات إسلامية بـ«نعم» على أنه انتصار لها هي - أي هذه التيارات - وأنه بمثابة استفتاء على قبول الشعب لهذه التيارات الدينية والإخوان، ورفض التيارات الأخرى العلمانية أو الليبرالية أو المسيحية، ومن ثم تحميل النتائج ما لا تحتمل!

وتخوف من قالوا «لا» - وبينهم نسب كبيرة من اليساريين والعلمانيين والليبراليين والأقباط - أن يُنظر إليهم على أنهم خاسرون وأقلية سياسية، وكان هذا التصور سبباً أيضاً في صدور تعليمات للأقباط بالتصويت بـ«لا»، أملاً في تعديل الدستور كله ومن ضمنه المادة الثانية من الدستور المتعلقة بالشريعة الإسلامية.

ونتج عن هذا تعرُّض الإخوان المسلمين لحملة هجوم شديدة الوطيس، استخدمت فيها كل الكتل السياسية الرافضة للتعديلات الدستورية ما بيدها من وسائل الضغط والإعلام، وكالوا للإخوان اتهامات التخوين والتشدد والتعنت، وسخّرت الكتل اليسارية والعلمانية كل قدراتها الإعلامية قبل وبعد الانتخابات للنَّيل من الإخوان والإساءة لهم.

ثورة «التوك شو»

وبينما استبشر كثيرون بعودة قيادات الإخوان للظهور إعلامياً، خصوصاً في برامج «التوك شو»، كانت المفاجأة هي حملة نقد وهجوم جماعي من هذه البرامج على الإخوان، وعلى رأسها برنامج «القاهرة اليوم»، و«العاشرة مساء»، و«الحياة اليوم»، و«مصر النهارده»، و«مصر بلدنا» وغيرها؛ بالتفنن في كيل الاتهامات للإسلاميين، وتوصيف شباب الإخوان وتحركاتهم بالشارع المصري بالمضللين للشعب، وتحريض كل القوى السياسية على التصدى لهم، وتصوير الإخوان كالوحش الذي



مرشد الإخوان في طابور الاستفتاء خلاف ما نشرته «المصري اليوم»

الكتل السياسية الرافضة للتعديلات الدستورية شنت حملة هجوم شديدة ضد الإخوان للإساءة إليهم قبل الاستفتاء وبعده!

برامج «التوك شو» تفننت في كيل الاتهامات للإسلاميين.. وتصوير الإخوان بأنهم الوحش الذي سيلتهم البلد!

سيلتهم البلد!

ووصلت فصول هذه الحملة إلى مطالبة بعض المنظمات الحقوقية والسياسية «المجلس العسكري» بالتصدي لأي حزب يتبناه إسلاميون أو يقوم على مرجعية إسلامية ومنعه، في تكرار لنفس سيناريوهات سياسات الحزب الوطني الإقصائية للإسلاميين، ولكن هذه المرة على يد رفقاء الدرب من المعارضين للنظام البائد من مدعي حرية الرأي!

فبرنامج «الحياة اليوم» سعى لإظهار أن الإخوان رفعوا شعارات سياسية دينية لكسب الاستفتاء، وسيطرة التيار السلفي على لجان التصويت وإقناع الناس بالموافقة على التعديلات الدستورية، ولكن «د. عصام العريان» المتحدث الرسمي باسم الإخوان قال: إن «الجماعة لم تستخدم شعارات دينية، وصاحب شعار «التصويت واجب شرعي» هو الشيخ أحمد المحلاوي وليس الإخوان، وليس من قال «نعم» للتعديلات الدستورية هم جماعة الإخوان فقط»..

أما «علي السلمي» نائب رئيس حزب «الوفد» فأوضح أنه لا يلوم الإخوان بأنها حشدت القوى لتقول «نعم»، ولكن اللوم على التيارات الأخرى التي لم تحشد أيضاً القوى لتقول «لا».

وبرنامج «بلدنا بالمصري» على قناة «أو. تي. في» التي يمتلكها الملياردير النصراني «نجيب ساويرس» ركز أيضاً على سلبيات مرحلة الاستفتاء وما بعد الثورة، وذكر منها الدعاية الدينية للإخوان، وإدخال الدين في السياسة بشكل مفزع ومخيف، مستعيناً بآراء ضيوف دار حديثهم حول الفكرة نفسها.

وبرنامج «مصر النهارده» على التلفزيون المصري، الذي لا يزال يشهد وجوهاً من العهد البائد، شهد انتقاداً شديداً من قبَل الإعلامي «خيري رمضان» لما وصفه بـ«التأثير الواضح للإخوان المسلمين والسلفيين على لجان الاستفتاء بشكل مباشر أو غير مباشر»، واستضاف في الفقرة الرئيسة «د. محمد سليم العوا» الذي رفض تماماً أن يستخدم الخطاب الديني في تحريم أو تحليل رأي معين سواء كان «نعم» أو «لا».

ولكن «د. العوا» رد الكيد في البرنامج على من يثيرون فكرة تعديل المادة الثانية من الدستور بقوله: «أؤكد لمن يتحدث عن المادة الثانية للدستور، أن هذه المادة لن يتم تغييرها إطلاقاً في أي دستور يتم عمله»، مشيراً إلى أنه حزين من الموقف الكنسي بأن يكون تصويت المسيحيين بـ«لا» لمجرد أن رأي الإخوان هو «نعم»!

صحافة العهد البائد

وضمن هذه الحملة على التيار الإسلامي تمارس صحف العهد البائد الرسمية ورؤساء تحريرها الذين لم يتم تغييرهم بعد دوراً أشبه بخلط الأوراق ونشر الفتنة الطائفية عبر نشر أخبار تزيد من حجم هذه الفزاعة الدينية الجديدة، في صورة تصدير وقائع بسيطة لدعاة سلفيين، أو ممارسات من قبل شباب سلفي تخالف العقيدة؛ مثل توقيعهم الحد على بعض الأقباط أو المسلمين بدعوى أنهم مخالفون للشريعة.

منذ ذلك تعمد رؤساء تحرير صحف

حكومية كانوا من المدافعين عن النظام السابق نشر أخبار تهييج ضد التيار الإسلامي عموماً، وتشويه صورته بمانشيتات في صحف مثل «روز اليوسف» و«الأهرام» تحديداً، تتطرق لوقائع بسيطة مثل تصريحات لدعاة سلفيين بأنهم انتصروا، وأن مَنْ لا يعجبه (من الأقباط) يمكنه الهجرة إلى أمريكا!

وأخرى تتحدث عن قيام شباب سلفي في صعيد مصر بقطع أذن مواطن نصراني وحرق شقته وسيارته؛ لأنه كان على علاقة بفتاة سيئة السمعة، وهو ما وصفته صحيفة «الأهرام» بأنها «جريمة نكراء»، ووضعت هذا الخبر في مانشيت رئيس، في حين أن صحف أخرى قالت: إن حقيقة الواقعة هي شكوى سكان العمارة من تحويل هذا المواطن شقته للأفعال المنافية للآداب، وتردد نساء كثيرات عليها، وأنه كان يستند في قوته إلى جهاز أمن الدولة المنحل، وبعد الثورة ثار عليه السكان، ولكن خطأ الشباب هو إقامة ما قالوا: إنه «الحد» عليه، على الرغم من أن إقامة الحد - بحسب الداعية د. صفوت حجازي - هو من سلطة ولي الأمر فقط، كما أنه ليس في الإسلام حد قطع الأذن إلا في حالة واحدة فقط، وهي القصاص في حالة قيام شخص بقطع أذن آخر.

صحف رجال الأعمال

صحف رجال الأعمال ممن يُحسبون على الحزب الوطني الحاكم سابقاً، وممن يقيمون علاقات تجارية مع أمريكا وأوروبا و«إسرائيل» أيضاً، شاركت في الحملة الجماعية على الإخوان، مع وضع كل التيارات الإسلامية في سلة واحدة، وخصوصاً صحيفتي «اليوم السابع» و«المصري اليوم»، وصحيفة «الفجر» التي يشن رئيس تحريرها «عادل حمودة» أعنف حملة في جريدته ضد الإخوان، ويحذر من سيطرة مرشد الجماعة على المشهد السياسي في مصر.

وتصيدت مواقف لبعض شيوخ السلف و«عبود الزمر» بغرض إسقاطها على الإخوان وتشوية صورة التيارات الإسلامية عموماً، وإظهار خطر سيطرتهم على الحياة السياسية مستقبلاً، مثل التركيز إعلامياً على طلب داعية سلفي محاكمة «د. يحيى


فهمي هويدي


محمد حسين يعقوب

فهمي هويدي: أكثر ما يزعجني أن إعلام الإثارة يشوّه الصورة الحقيقية ويشيع درجات متفاوتة من الذعر والتخويف

تصيُّد خطابات وتصريحات سلفية لتحريض المجلس العسكري على منع إنشاء أحزاب للتيارات الإسلامية

الجمل» نائب رئيس الوزراء للعيب في الذات الإلهية.

أما وصف الداعية السلفي الشيخ «محمد حسين يعقوب» نتيجة الاستفتاء على التعديلات الدستورية التي جاءت بموافقة الناخبين بنسبة ٧٧٪ بالانتصار في «غزوة الصناديق»، وبأنه تصويت لصالح الإسلام، فقد أثار جدلاً في الشارع المصري، بعدما اعتبر «يعقوب» - في مقطع فيديو انتشر مؤخراً - النتيجة بأنها «انتصار للدين»، ودعا الناس إلى تكبير تكبيرات العيد احتفالاً بالنصر.

ورغم أن تلك الواقعة جرت في مسجد صغير بحي شعبي، فقد استغلتها الصحف الخاصة في التحذير من التيارات الإسلامية عموماً، خصوصاً صحيفة «المصري اليوم» المملوكة لرجل الأعمال «صلاح دياب» الذي قُدِّمت ضده بلاغات لاستيلائه على أرض مملوكة للدولة من النظام السابق.. كما أدانها نشطاء سياسيون وحقوقيون، مؤكدين أنهم يدرسون التقدم ببلاغ إلى النائب العام ضد عدد من المشايخ المعروفين بانتمائهم للدعوة السلفية، وعلى رأسهم محمد حسين يعقوب.

واتهم هؤلاء النشطاء السياسيون المعادون للتيارات الإسلامية، وكذا جمعيات نسائية تتلقى معونات أجنبية، جماعة الإخوان والتيارات السلفية بأنهم وزعوا معونات غذائية على المواطنين وأوراق دعاية تدعوهم إلى الموافقة على التعديلات الدستورية، تحت زعم أنها تمثل خطراً على وجود الإسلام، وكذلك قيامهم باللعب على وتر التدين الفطري لدى أغلب العامة على الرغم من عدم تقديمهم أي دليل على هذا.

إعلام الإثارة

يقول الكاتب الصحفي «فهمي هويدي» في تعليقه على الحملة الإعلامية ضد الإخوان: إن «أكثر ما يزعجني هو التعامل الإعلامي مع تلك الظواهر الشاذة، لأنني لاحظت أن إعلام الإثارة يسلط أضواء قوية عليها بصورة غير مسؤولة تعطيها أكثر من حجمها، الأمر الذي يشوّه الصورة الحقيقية ويشيع درجات متفاوتة من الذعر والتخويف من جراء ذلك».

وأضاف: إن «الطريقة التي نُشر بها خبر خطبة الداعية السلفي في مسجد «إمبابة» تشهد بذلك، بل إن إحدى الصحف نشرت رسماً كاريكاتيرياً ظهر فيه اسم مصر ولحية تطوق حرف «الميم»، وكأن السلفيين صبغوا البلاد بصبغتهم»، مؤكداً أن «المشكلة ليست في خطاب السلفيين فحسب، ولكنها أيضاً في الإعلام غير المسؤول وسلوك دعاة الإثارة والمتصيدين».

أما الداعية السلفي الشيخ «محمد حسان»، فقد طالب الليبراليين الذين يهاجمون ويتصيدون لكل خطأ يقع فيه الشباب المسلم المتحمس، بعدما زال عنه خطر الاعتقال والتعذيب وبدأ يمارس حرية لم يراها منذ ٣٠ عاماً، «بألا يخالفوا ديمقراطيتهم بالحجر على آراء الجماعات الإسلامية ومهاجمتهم، واستخدام الدولة الدينية كفزاعة للتخويف منهم»!

وقال: إن «الحياة والتعبير عن الرأي والعمل الجماعي مكفول للجميع، فلتطرحوا ما عندكم ولنطرح ما عندنا، ثم نترك للشعب الاختيار».■

الشيخ حافظ سلامة.. وجه إسلامي بارز لثورة يناير



الشيخ حافظ بين الجماهير

أ. د. حلمي محمد القاعود

يحاول اليسار المتأمرك والعلمانيون وأشباههم ممن لا يملكون فكراً حقيقياً أو عقيدة نابعة من أعماقهم أن يروجوا لمقولات غير حقيقية ضد الإسلام والمسلمين، فيما يتعلق بثورة يناير ٢٠١١م، التي خلعت الرئيس المصري السابق من منصبه، وأتاحت للشعب المصري أن يتنفس الصعداء بعد ستين عاماً من الحكم العسكري البوليسي الفاشي الذي حكم البلاد والعباد بالحديد والنار.

إنهم يروجون أن التيار الإسلامي لم يقدم شيئاً، ويسطو على الثورة ويختطفها، ويحرم صناعها الحقيقيين من قطف الثمار، كما يروجون لمقولة: «إن الإسلاميين يريدون إقامة دولة دينية»، ولذا يركزون هجومهم على المادة الثانية من الدستور التي تشير إلى إسلامية الدولة، من أجل حذفها متضامنين في ذلك مع قادة التمرد الطائفي الذين يريدون استئصال الإسلام من الواقع الاجتماعي تماماً.

ويتناسى هؤلاء وأولاء أن الثورة قام بها شعب مسلم يحب إسلامه سواء كان ديناً للأغلبية أو حضارة وثقافة للأقلية، كما أن الحياة الديمقراطية المنشودة يفترض أن يكون الاحتكام فيها لصندوق الانتخابات، أي ما يريده الشعب، فإذا أراد الشعب أن تكون مصر إسلامية، فمن الواجب أن تنزل الأقلية من الشيوعيين الحكوميين، والطائفيين المتمردين على رأي هذه الأغلبية التي تحفظ لهم حقوقهم الإنسانية، أما أن يصروا على فرض إرادتهم بطريقة دكتاتورية وغوغائية، فهذا هو الخلل الذي تجب معالجته بالطرق القانونية.

أهم القيادات

وقد نسي هؤلاء وأولئك أن من أهم قيادات الثورة الوجه الإسلامي الذي يمثله قائد المقاومة في حرب ١٩٧٣م الشيخ «حافظ سلامة» الرجل التسعيني الذي لم تمنعه شيخوخته وجسمه النحيف الضعيف من قيادة الثورة في السويس، والتلاقي مع ثوار القاهرة في التحرير.

وتخلل ذلك تصديه مع الثوار للقيادات الأمنية الفاجرة التي أطلقت الرصاص على الشباب البريء، فقتلت منهم العشرات وجرحت المئات بل الألوف، كما أصدر البيانات الملتهبة ضد النظام، وضد رئيسه الذي دعاه إلى التنحي وترك السلطة.

ذكرياتي معه: الشيخ «حافظ سلامة» له في نفسي منزلة كبيرة منذ عرفته في بداية السبعينيات، فقد كان حريصاً أن يحضر من السويس كل شهر؛ ليحصل على كمية من نسخ مجلة «الاعتصام» - رد الله غربتها - لأن النسخ المرسلة إلى السويس عبر التوزيع الصحفي لم تكن تكفي المنطقة ومحبيه، فكان بمجرد الإعلان عن الصدور يأتي بنفسه؛ ليظفر بالنسخ التي يريد أو ينتظر حتى عودة المرتجع فيحضر ويحصل على ما يريد، كانت إمكانات المجلة متواضعة، ولكنها كانت تحمل رسالة لفتت إليها الأنظار والقراء، وكانت محل مطاردة من النظام بحكم أنها كانت في ذلك الوقت، صوت المعارضة الإسلامية الوحيد تقريباً حتى صدرت مجلة «الدعوة» في منتصف السبعينيات.

أدى الشيخ حافظ دوراً بطولياً في مقاومة «شارون» وجنوده الذين استغلوا ثغرة الدفرسوار في حرب ١٩٧٣م، وعبر إلى الضفة الغربية من قناة السويس، ولكنه بعد هذا الدور العظيم كان له دور أكبر في الدعوة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية، وبناء مسجد النور بالعباسية الذي استولت عليه السلطة لتحرمه من الخطابة فيه، وسعياً لتحقيق خطة تجفيف المنابع التي اتبعتها السلطة لاستئصال الإسلام، ولكنه في كل الأحوال لم يتوقف عن الخطابة والدعوة من خلال مدينة السويس التي ضمت كثيراً من تلاميذه ومحبيه، وكان لهم دور كبير في التضامن الاجتماعي.

الشيخ حافظ ابن بيئة إسلامية طيبة طاهرة، عملت بمنهج الإسلام في خدمة المجتمع، والمشاركة في قضايا الأمة والدفاع عن الوطن ضد الغزاة والمحتلين الإنجليز واليهود الصهاينة.

نشأته: ولد الشيخ حافظ علي أحمد سلامة، بالسويس في ٦ ديسمبر ١٩٢٥م في أثناء الاحتلال الإنجليزي لمصر، وكان حافظ الابن الرابع لوالده الحاج علي سلامة الذي كان يعمل في تجارة الأقمشة.

بدأ الشيخ حافظ سلامة حياته التعليمية في الكتّاب وتعلم في الأزهر الشريف، وعمل واعظاً، ومستشاراً لشيخ الأزهر لشؤون المعاهد الأزهرية، وأحيل إلى التقاعد عام ١٩٧٨م.

لم تمنعه شيخوخته وجسمه الضعيف من قيادة الثورة في السويس والتلاقي مع ثوار القاهرة في التحرير

تصدى مع الثوار لرصاص الشرطة.. وكان أول من أصدر بياناً يطالب «مبارك» بالتنحي وترك السلطة

انتسب للعمل الخيري مبكراً، وشارك في العديد من الجمعيات الخيرية في السويس، وكان له دور اجتماعي وسياسي ونضالي بارز، حيث أسهم في دعم المقاومة ضد الإنجليز الغزاة والمشاركة في العمليات الفدائية والتعبئة العامة للفدائي.

بعد نشوب الحرب العالمية الثانية بين قوات المحور وقوات الحلفاء، ودخول السويس ضمن مناطق الصراع بين الطرفين، هاجر أهالي السويس ليكونوا بعيداً عن العمليات العسكرية، وهاجرت عائلة الشيخ حافظ سلامة ورفض أن يهاجر معها، وفضل البقاء في السويس وكان عمره آنذاك ١٩ عاماً، وكان يوفر نفقاته من إدارته لمحل الأقمشة الذي يمتلكه والده، ويرسل بقية الأرباح لعائلته التي هاجرت إلى القاهرة.

همة عالية

وشارك في عمليات الدفاع المدني لمساعدة الجرحى والمصابين في عام ١٩٤٤م، كما أسهم في مساندة المقاومة الفلسطينية ضد العصابات اليهودية المعتدية، وقُبِض عليه في إحدى العمليات، وحكم عليه بالسجن ستة أشهر، ولكن تم الإفراج عنه بعد نحو شهرين عقب وساطة من أحد

طرح من خلال بيانه مجموعة من المطالب تبناها الشباب في ميدان التحرير منها: ضرورة تنحي الرئيس وإلغاء الطوارئ وحل مجلسي الشعب والشورى وتشكيل حكومة إنقاذ وطني

أمراء العائلة المالكة المصرية.

انضم الشيخ حافظ سلامة إلى جماعة شباب سيدنا محمدﷺ، وحزب مصر الفتاة عام ١٩٤٨م، وقد أراد الشيخ حافظ التطوع في صفوف الفدائيين، والسفر إلى فلسطين لقتال العصابات الصهيونية، لكن قيادة جماعته طلبت منه حينذاك عدم السفر باعتبار أن العدو الحقيقي لا يزال في مصر، فشكَّل أول فرقة فدائية في السويس، كانت مهمتها الرئيسة مهاجمة قواعد القوات الإنجليزية المرابضة على حدود المدينة، والاستيلاء على كل ما يمكن الحصول عليه من أسلحة وذخائر، حيث كان يتم تقديمها دعماً للفدائيين في فلسطين، وبعد هزيمة الجيوش العربية انخرط في العمل الخيري والدعوي.

محن وابتلاءات

اعتُقل الشيخ حافظ سلامة في إطار الاعتقالات التي نفذها النظام الناصري ضد الإخوان المسلمين، وظل الشيخ حافظ سلامة في السجن حتى أفرج عنه في ديسمبر عام ١٩٦٧م، فاتجه إلى مسجد الشهداء بالسويس، وأنشأ جمعية الهداية الإسلامية، وهي الجمعية التي اضطلعت بمهمة تنظيم الكفاح الشعبي المسلح ضد قوات الغزو الصهيونية في حرب الاستنزاف منذ عام ١٩٦٧م وحتى عام ١٩٧٣م.

رفع معنويات الجيش

وقد قام الشيخ حافظ سلامة بدور بارز في عملية رفع معنويات رجال القوات المسلحة بإنشاء قوافل وعظية من علماء الأزهر الذين ركزوا على فضل الجهاد والاستشهاد، وأهمية المعركة مع العدو، وضرورة الانتصار عليه أو الشهادة.. وقد أثنى على هذا الدور اللواء عبد المنعم واصل قائد الجيش الثالث الميداني.

وكان دوره الأعظم قيادة المقاومة الشعبية في مدينة السويس، بدءاً من يوم ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣م ضد قوات الإرهابي «شارون» التي عبرت إلى الضفة الغربية من القناة في ثغرة الدفرسوار كما سبقت الإشارة، وما فعله الشيخ ورفضه للإنذار الصهيوني بالاستسلام وقيادة المقاومة يمثل ملحمة تستحق كتاباً بأكمله، ويكفي أن الفريق سعد الدين الشاذلي وصفه قائلاً: «إن

الشيخ حافظ سلامة رئيس جمعية الهداية الإسلامية، إمام وخطيب مسجد الشهداء، اختارته الأقدار ليؤدي دوراً رئيساً خلال الفترة من ٢٣ - ٢٨ أكتوبر عام ١٩٧٣م، عندما نجحت قوات المقاومة الشعبية بالتعاون مع عناصر من القوات المسلحة في صد هجمات العدو، وإفشال خططه من أجل احتلال المدينة الباسلة».

نشاط دعوي

لم يتوقف الشيخ عن الجهاد من أجل الإسلام وتطبيق الشريعة، فقد قاد عملية بناء مسجد النور من أموال التبرعات دون مساعدة حكومية، وعارض اتفاقية «كامب ديفيد» ١٩٧٩م بعد أن رفض زيارة السادات إلى القدس عام ١٩٧٧م، وهذا جعله على رأس قائمة اعتقالات سبتمبر ١٩٨١م، وقد أفرج عنه بعد اغتيال السادات، ليواصل الدعوة والعمل الخيري من خلال مسجد الشهداء بالسويس المجاهدة وغيره من المساجد، مع دعمه للمقاومة الفلسطينية، وجهاد الشعوب الإسلامية، ومعارضة الاستبداد وإقصاء الإسلام والمشروعات المشتبه بها في مصر، وتغول التمرد الطائفي الذي تقوده الكنيسة الأرثوذكسية في مصر.

إسهامات واضحة

وكانت إسهاماته في ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م واضحة، ويعترف بها الشرفاء في هذه الثورة، ويقدرونها حق قدرها.

وفي أثناء الاعتصامات والمواجهة مع قوات القمع أصدر بياناً قوياً يناشد فيه الجيش المصري بالتدخل الفوري لإنقاذ مصر، وطرح من خلال بيانه مجموعة من المطالب تبناها الشباب في ميدان التحرير منها: ضرورة تنحي الرئيس، وإلغاء الطوارئ وحل مجلسي الشعب والشورى، وتشكيل حكومة إنقاذ وطني.

المشاركة باللجان الشعبية

ولم يكتف الرجل المسن بذلك بل نزل إلى الشارع، وشارك في اللجان الشعبية لحماية الناس والبيوت والشوارع والممتلكات، وأفاد من علاقاته الواسعة الطيبة بالتجار والأغنياء في السويس والمحافظات المجاورة، واستطاع توفير ٥ أطنان من الدقيق لمخابز السويس بعد اختفاء الخبز، وحدوث أزمة كان صناعها يهدفون لقمع المتظاهرين، ولكن الرجل شكل مجموعات من أهل السويس لتوزيع الخبز مجاناً على المناطق النائية بالمدينة في «عرب الدبور» و«القطاع الريفي»، وقام بتوفير كميات من البطاطس (البطاطا) والطماطم والخضراوات بأسعار من جنيهين إلى ٢,٥ جنيه، لمواجهة جشع بعض التجار.

وقد شهدت منطقتا السلام وفيصل بالمدينة جهوداً شعبية كبيرة، وتم فتح المخابز المغلقة.

وكان يقود آلاف المتظاهرين يومياً نحو ميدان «الأربعين» للتظاهر والتنديد بالنظام الهالك، واستنكار التعامل الغليظ مع أهالي السويس، وما زال الرجل بعد النصر بحمد الله يقوم بدوره في الدعوة وخدمة أهالي السويس.



شارك في الكفاح الشعبي المسلح ضد قوات الغزو الصهيونية في حرب الاستنزاف منذ عام ١٩٦٧م وحتى عام ١٩٧٣م

قال عنه الفريق سعد الدين الشاذلي: اختارته الأقدار ليؤدي دوراً رئيساً في المقاومة الشعبية خلال الفترة من ٢٣ - ٢٨ أكتوبر عام ١٩٧٣م

مطاردات أمنية: وقبل الختام أود أن أشير إلى شيئين يتعلقان به وهما من الطرافة بمكان: الأول يتعلق بمطاردة أمن الدولة والأجهزة الأمنية له لمنعه أو تعطيله عن المشاركة في بعض النشاطات والاحتجاجات في القاهرة أو غيرها، فكانوا يكمنون له في الطرق التي يعتقدون أنه سيمر منها لإشغاله وتعطيله وتأخيره عن الوصول، ولكنه بخبرته الطويلة وذكائه الفطري، كان يسلك طرقاً لا تخطر لهم على بال، فيفاجؤون به موجوداً في المكان الذي أرادوا حرمانه منه.

الآخر، يتعلق بشخصه فهو من القلة النادرة في البلاد الذي مازال يرتدي الطربوش الأحمر، وهو ما يدل على اعتزازه بنفسه وانتمائه الأزهري، حيث كان بعض أبناء زمانه يعتزون بالطربوش، وكان في مقدمتهم الإمام الشهيد حسن البنا، والقارئ الشهير الشيخ أبو العينين شعيشع يرحمهما الله.

ومع أن السلطة المصرية على تعاقب حكامها لم تكرم المجاهد العظيم، بل حاصرته ولاحقته وأدخلته السجن، فإن الجماهير عرفت قدره وقيمته، ويكفي أن يقال: إنه سيحضر أو يخطب في مكان ما، فتتحرك الجماهير - وأغلبها من الأجيال الجديدة - صوب هذا المكان.■

الثورة الشعبية أصابت الصهاينة بالتوتر والقلق..

مستقبل معاهدة السلام «المهتزة» بين مصر و«إسرائيل»

أصابت الثورة المصرية «إسرائيل» بحالة من الهلع والتوتر؛ حيث تخشى على مستقبل «معاهدة السلام» الموقعة بين الطرفين عام ١٩٧٩م، وهي المعاهدة التي تم - بموجبها - تحييد الجانب المصري، وضمان هيمنة الجيش «الإسرائيلي» على المنطقة طوال ما يزيد على ثلاثة عقود تلتها!

باتريك سيل (*)

ترجمة: جمال خطاب

فعن طريق إخراج مصر من الصف العربي، أقصت المعاهدة إمكانية قيام تحالف عربي، ربما كان سيقيّد حرية «إسرائيل».. وكما قال وزير الخارجية «الإسرائيلي» الأسبق «موشيه دايان» في ذلك الوقت: «إذا تمت إزالة عجلة، فإن العربة لن تسير مرة أخرى».

وقد كانت المعاهدة كارثة بالنسبة لأكثر العرب.. فعلى النقيض من إنتاج الاستقرار، عملت المعاهدة على جعلهم مكشوفين أمام القوة «الإسرائيلية».. وبعيداً عن جلب السلام، ضمنت المعاهدة غياباً كاملاً للسلام، ولهذا رأت «إسرائيل» أنه ليست هناك حاجة للتآلف ولا للتسوية مع سورية والفلسطينيين.

مذبحة مروعة

وبدلاً من ذلك كله، فتحت المعاهدة الطريق أمام الغزوات والمذابح التي ارتكبتها «إسرائيل» في كل من لبنان والمناطق الفلسطينية، ولتوجيه ضربات ضد المواقع النووية العراقية والسورية، والتصريح بتهديدات ضد إيران، ولإدامة الحصار الوحشي على قطاع غزة.. وأدت أيضاً إلى سعي المستوطنين «الإسرائيليين» المتشددين والقوميين المتدينين نحو تحقيق أجندة «إسرائيل الكبرى».

وبطريقة أو بأخرى، أسهمت المعاهدة بشكل هائل في خلق عدم الاستقرار الخطير والتوتر العصبي الذي ميز «الشرق الأوسط» حتى هذا اليوم، إلى جانب زيادة حدة المعاناة الشعبية، والانفجارات الحتمية التي أعقبت ذلك.

ويكفي أن نقول: إن «إسرائيل» التي

(*) كاتب بريطاني متخصص بالشؤون العربية، مجلة «فورين بوليسي» الأمريكية.



تشجعت بالمعاهدة، قامت بتدمير المفاعل النووي العراقي عام ١٩٨١م، وقامت بغزو لبنان في السنة التالية في مسعى هدفه تحطيم منظمة التحرير الفلسطينية، وطرد النفوذ السوري، وجلب لبنان إلى المدار «الإسرائيلي».. وقد أفضى الغزو «الإسرائيلي»

ضمنت غياباً كاملاً للسلام.. ولهذا رأت «إسرائيل» أنه ليست هناك حاجة للتسوية مع سورية والفلسطينيين!

عام ١٩٨٢م وحصار بيروت إلى قتل ما يقارب ١٧ ألف لبناني وفلسطيني.

وفي فعل يعكس قدراً هائلاً من «اللاأخلاقية»، قدمت «إسرائيل» حينذاك الغطاء لحلفائها المارونيين ليقوموا بارتكاب مذبحة مروعة طوال يومين ضد الفلسطينيين العزل في مخيَّم «صبرا وشاتيلا» للاجئين الفلسطينيين.. وأبقت «إسرائيل» على احتلالها لجنوب لبنان طوال السنوات الثماني العشرة التالية، حتى قامت قوات «حزب الله» بطردها منه عام ٢٠٠٠م، وهذا كثير على إسهام معاهدة السلام في سلام الشرق الأوسط واستقراره.

ويمكن إرجاع أصول معاهدة السلام إلى

دبلوماسية «هنري كيسنجر»، مستشار الأمن القومي للرئيس الأمريكي الأسبق «نيكسون» في زمن حرب أكتوبر ١٩٧٣م.. ولأنه كان تواقاً فوق كل شيء لحماية «إسرائيل»، ومزدرياً للتطلعات السورية والفلسطينية، فقد ناور «كيسنجر» الرئيس المصري الأسبق «أنور السادات» ليخرجه من تحالفه مع سورية والاتحاد السوفييتي السابق معاً؛ باتجاه بناء علاقة مريحة مع «إسرائيل» والولايات المتحدة.

ومع اتفاقية فك الارتباط في سيناء عام ١٩٧٥م، استطاع «كيسنجر» إخراج مصر من ميدان المعركة، وهو قرار مصيري أدى مباشرة إلى اتفاقيات «كامب ديفيد» عام ١٩٧٨م، وإلى معاهدة السلام عام ١٩٧٩م.

وربما يكون «السادات» قد أمل بتحقيق سلام يشمل الفلسطينيين وسورية، لكن رئيس الوزراء «الإسرائيلي» الأسبق «مناحيم بيجن» تغلّب عليه في الدهاء، وهو صهيوني «مخلص ومتحمس»، كان مصمماً على تدمير القومية الفلسطينية ومنع عودة الضفة الغربية إلى العرب، وكان سعيداً بإعادة سيناء إلى مصر من أجل الاحتفاظ بالضفة الغربية.

وبعد أن تم إضعافه داخلياً على يد القوى المؤيدة لـ«إسرائيل»، شهد الرئيس الأمريكي الأسبق «جيمي كارتر» - بما يدعو للأسف - اختزال جهوده لتحقيق السلام لتتحول عن أهدافها الأصلية متعددة الأطراف إلى مجرد سلام «إسرائيلي» مصري منفصل.. وفي نهاية الأمر، ابتلعت واشنطن أطروحة «إسرائيل» القائلة: إن المعاهدة استبعدت خطر نشوب حرب إقليمية، وإنها كانت بذلك تصب في المصلحة الأمريكية.. وتم منح الجيش المصري ١,٣ مليار دولار على شكل مساعدات أمريكية سنوية، لا لجعله أكثر صلاحية للحرب، وإنما على العكس من ذلك، من أجل جعله يتعامل بسلام مع «إسرائيل».

عزلة إقليمية

يبقى تعريف «معاهدة الدفاع عن السلام» هو المقولة السائدة في واشنطن، وقد نُقل عن إدارة «أوباما» أنها أخبرت قادة الجيش المصري بأن عليهم الإبقاء على المعاهدة.. وفي المقابل، قال المجلس العسكري الأعلى: إن مصر سوف تحترم المعاهدات القائمة.. وهكذا، لن يكون هناك أي إلغاء للمعاهدة كما يبدو، ولا يفضل

أخرجت مصر من الصف العربي.. وقال عنها «موشيه دايان»: إذا تمت إزالة عجلة فلن تسير العربة مرة أخرى!

تم بموجبها تحييد الجانب المصري.. وضمان هيمنة الجيش الصهيوني على المنطقة أكثر من ثلاثين عاماً!



أي طرف في مصر أو في العالم العربي العودة إلى العمل العسكري، ولا هو مستعد له، لكن المعاهدة ربما يكون مصيرها التجميد.

ونحن لا نعرف بالضبط الآن ماذا ستكون طبيعة الحكومة المصرية المقبلة، التي ستكون مشغولة - على أي حال - بحل المشكلات المحلية في المستقبل المنظور.. لكن هذه الحكومة إذا كانت ستضم مكوناً مدنياً قوياً، كما هو متوقع على نطاق واسع من المواقف المختلفة وحركات الاحتجاج، فإنه ينبغي توقع حدوث تعديلات في سياسة مصر الخارجية.

ومن غير المرجّح إلى حد كبير أن تستمر مصر في انتهاج سياسات الرئيس المخلوع «حسني مبارك»؛ المحرجة بعمق للرأي العام المصري، والقائمة على التواطؤ مع «إسرائيل» في حصار غزة.. كما لا يُرجَّح أن تبقى مصر الجديدة مقيمة على عداء «مبارك» تجاه حركتَيْ المقاومة: «حماس» في فلسطين، و«حزب الله» في لبنان.. وسواء أدامت المعاهدة أم لا، فإن تحالف مصر مع «إسرائيل» لن يكون في شكل العلاقة الحميمة التي كان عليها.

والثورة المصرية - بشكل عام - تشكل مجرد التجلي الأخير فقط للتغيير في بيئة «إسرائيل» الإستراتيجية، فقد خسرت «إسرائيل» إيران عندما تمت الإطاحة بالشاه عام ١٩٧٩م، وتبع ذلك ظهور محور «طهران - دمشق - حزب الله» الذي سعى إلى تحدي هيمنة «إسرائيل» الإقليمية.. وخلال العامين الأخيرين، خسرت «إسرائيل» تركيا أيضاً، وهي حليف سابق ذو وزن حقيقي.. وتواجه الآن خطر خسران مصر، ويحوم عليها خطر الخضوع لحالة من العزلة الإقليمية.

نزع الشرعية

وبالإضافة إلى ما تقدم، يعمل استيلاء «إسرائيل» المستمر على أراضي الضفة الغربية، ورفضها الانخراط في أي مفاوضات جدية مع الفلسطينيين وسورية على أساس مبدأ «الأرض مقابل السلام»، إلى خسرانها العديد من داعميها السابقين في أوروبا والولايات المتحدة، وهي تدرك جيداً أنها تواجه خطر نزع الشرعية عنها.

فكيف ستستجيب «إسرائيل» للثورة المصرية؟ هل ستقوم بتحريك القوات إلى حدودها مع مصر، وتقوي دفاعاتها، وتسعى يائسة إلى البحث عن حلفاء في مؤسسة مصر العسكرية التي تتولى المسؤولية الآن، وتلتمس المزيد من المساعدات الأمريكية؟ أم أنها ستسعى أخيراً إلى بذل مساع جدية نحو حل صراعاتها على الأراضي مع سوريّة ولبنان، وتسمح بقيام دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية؟

إن «إسرائيل» في حاجة ملحّة إلى إعادة مراجعة عقيدتها الأمنية، وهذا هو الدرس الواضح من الأحداث الأخيرة في مصر.. كما أن الهيمنة على المنطقة بقوة السلاح - وهي عقيدة «إسرائيل» منذ إعلان قيامها عام ١٩٤٨م - تصبح خياراً أقل صلاحية باطراد، وتتسبّب في إثارة مقاومة شرسة ومتنامية قد تتحول في النهاية إلى عنف دام.

ويبدو أن «إسرائيل» في حاجة إلى إحداث ثورة في تفكيرها الأمني، لكنها لم تصدر أي إشارات إلى الشروع في ذلك بعد.. والسلام وحده - لا الأسلحة - هو الذي يمكن أن يضمن أمن «إسرائيل» على المدى الطويل.■

ماذا لو هبّت رياح القاهرة على الضفة والقطاع؟!

الثورات تندلع في أوقات غير متوقعة وغير مخطط لها على الإطلاق.. وفي لحظة واحدة يختفي الخوف

تتجه الأنظار الآن إلى الصراع الدموي الوحشي الذي يخوضه «القذافي» من أجل البقاء في ليبيا، ولكن وراء الأفق يمكن ملاحظة أن هلال الانتفاضة العربية للعام ٢٠١١م من ناحية «إسرائيل» يبدأ في مطلع الصيف ويبلغ ذروته في ١٣ سبتمبر؛ يوم افتتاح الدورة الـ(٦٦) للجمعية العامة للأمم المتحدة، وما سيفسره كثيرون كرمزية «مقصودة» في التاريخ الذي سنحيي فيه ذكرى التوقيع على اتفاقات «أوسلو».

بقلم: حيمي شليف (*)
ترجمة: جمال خطاب



في السلطة الفلسطينية، تقرر جدول زمني في الضفة الغربية لانتخابات بلدية مقرر إجراؤها في التاسع من يوليو المقبل، وانتخابات رئاسية يُفترض إجراؤها في سبتمبر القادم.. وأهم من ذلك، أن قيادة «منظمة التحرير» حددت سبتمبر كشهر «نكون أو لا نكون»، والذي في ذروته - حسب خطتهم - سيُرفع إلى الأمم المتحدة اقتراح الاعتراف بدولة فلسطينية مستقلة في حدود عام ١٩٦٧م.

مشكلة عويصة

على هذه الخلفية، يزداد الآن التقدير ويتعاظم بأن الهدوء النسبي الذي عشناه في السنوات الأخيرة سيصبح شيئاً من الماضي، بافتراض معقول أنه لن تجرى عملية سياسية ذات مغزًى بين القيادة الفلسطينية والحكومة «الإسرائيلية» الحالية.. فقد نجح رئيس السلطة «محمود عباس» ورئيس الوزراء «سلام فياض» حتى الآن في إحباط رغبة «مروان البرغوثي» وآخرين في إخراج الفلسطينيين في مظاهرات احتجاج في الشوارع، ولكن مع اشتداد الحملة الانتخابية، وتعاظم الصراع الداخلي في حركة «فتح»، يمكن أن نفترض أن ضبط النفس الحالي لن يصمد طويلاً.

ويقترح «البرغوثي» حشد آلاف المتظاهرين في اعتصام طويل في واحد من طرق الوصول إلى المستوطنات، ودعوة ممثلي وسائل الإعلام العالمية إلى هناك، والانتظار.. وفي هذه الظروف، ستقع «إسرائيل» في مشكلة عويصة في الميدان، وأيضاً على شاشات التلفزة في جميع أنحاء العالم، كما يعترف قادة الجيش منذ الآن.

المفارقة هنا تكمن في أن تدهور الوضع الإستراتيجي لـ«إسرائيل» يتزامن مع التعاظم الكبير لجماعة الإخوان المسلمين في مصر، والذي سيساعد في التخفيف من عزلتها السياسية.. والنجاح المصري في تحقيق ما يراه العالم «ديمقراطية نظامية» سيزيد الضغط على «تل أبيب»؛ من أجل المساهمة في تحقيق هدوء سياسي بغرض تعزيز استقرار المنطقة.

والفلسطينيون - من جانبهم - قد يقررون في الأشهر القليلة القادمة أن الوقت قد حان للعب بورقة «الانتفاضة غير العنيفة»؛ من أجل مساندة الخطوات السياسية، وتحقيق ما يشكل بالنسبة لهم «ضربة قاضية» للسياسة «الإسرائيلية» في مداولات الأمم المتحدة.

عامل الخوف

«أنطوني بوبالو»، وهو دبلوماسي أسترالي سابق، قضى فترات طويلة في الدول العربية في إطار مهامه كباحث كبير في معهد «فرانك لوي» للسياسة الدولية بمدينة «سيدني».. ومؤخراً نشر «بوبالو» مقالة عن الانتفاضات في العالم العربي، نجحت - برأيي - في توضيح الأمور شيئاً ما.

يقترح «بوبالو»، ضمن أمور أخرى، مفتاحاً لفحص احتمالات نجاة الأنظمة الحالية في العالم العربي، حسب تداخل ثلاثة عناصر: طول الزمن الذي يوجد فيه الحاكم في السلطة، وقدرته على التعاطي

(*) مجلة «إسرائيل اليوم»، ٢٠١١/٣/١١م

مع احتياجات سكانه (ما سُمِّي في المقالة «الأهلية الإيجابية»)، وقدرته على ممارسة وسائل القمع القوية حيال معارضيه (الأهلية السلبية).

ووفق هذه المعايير، يمكن تقسيم العالم العربي إلى ثلاث مجموعات خطر أساسية:

في مستوى الخطر الأعلى، توجد بالطبع مصر وتونس، وأيضاً اليمن وليبيا (رغم وحشية «القذافي») والجزائر (رغم أن رئيسها في الحكم منذ زمن قصير نسبياً).

وفي المجموعة الثانية، توجد دول لا تزال صلاحيات الحاكم فيها قوية نسبياً؛ مثل الأردن والمغرب.. أو دول لدى النظام فيها قدرة اقتصادية على توفير احتياجات المواطنين؛ مثل الكويت.. أو دول تتميز بالطائفية؛ مثل لبنان والبحرين، حيث تقف بعض الأقليات إلى جانب الحكم للحفاظ على نفسها.. وفي هذه المجموعة توجد أيضاً سورية والسودان، إضافة إلى إيران التي تتميز بقدرة نظامها على استخدام وسائل قمع متطرفة.

وتضم المجموعة الثالثة بقية دول الخليج.

بداية الثورة

ويعرض «بوبالو» أيضاً العنصر غير القابل للقياس الذي لا غنى عنه، ويقتبس في هذا الشأن عن الصحفي البولندي «ريتشارد كوبتشنسكي»، الذي قام على مدى أربعة عقود بتغطية الثورات في العالم الثالث قبل وفاته منذ بضع سنوات.. فقد كتب عن الثورة قائلاً: «ولكن في هذه المرة تتطوّر الأمور على نحو مختلف، فالشرطي يصرخ لكن الرجل لا يتزحزح من مكانه.. إنه يقف ببساطة هناك، ينظر إلى الشرطي مع خوف في العينين، ولكن أيضاً باستفزاز.. توجد لحظة هدوء في الشارع، ولا ندري إذا كان الشرطي أو الرجل بشكل عام يفهمان ما يحدث.. لقد كفَّ الرجل عن الخوف، وهذه هي بداية الثورة».

ويقول «بوبالو»: إن «الثورات الشعبية لا تحدث فقط بسبب قرارات يتخذها متآمرون في غرف مليئة بالدخان، ولا حتى بنقرات على لوحة مفاتيح حاسوب لنشطاء على موقع «فيسبوك».. فالثورات تفشل أو تنجح في لحظات غير متوقعة وغير مخطط لها على الإطلاق، وفي لحظة واحدة يختفي الخوف.. هذا هو ما يحدث بكل بساطة».■

مقـــال



بقلم:

سالم الفلاحات (*)



متلازمات

إذا وُجد الاستعمار، وجبت المقاومة والتحرر.

إذا وُجد الاستبداد والفساد، وجب الإصلاح أو الثورة.

إذا وُجد الخطر وجب إطلاق صفارة الإنذار بقوة.

إذا كان البلد حراً مستقراً، وجبت المشاركة في تعميره، ووجب الاستغراق في التفاهم والشورى والتنمية الحقيقية؛ لرفع مستوى الفرد والأمة والوطن.

ولا بد من أن تتحقق اليوم في بلادنا حرية الأديان، واحترام حرية الإنسان وثقافته وخصوصياته، ومحاربة الاستبداد، وتجريم التزوير، وفي مقدمته تزوير الإرادات، وإفساد الضمائر، ولا بد من تداول السلطة وتحديد مدد الحكم وجهة السلطة، وأن يستمد كل مسؤول بأي مستوى مشروعيته من الشعب والأمة، وأن يخضع للمساءلة والمحاسبة.

لم يبق في الأرض حاكم يؤلّه، ويكون معصوماً وشمولياً وموسوعياً، إلا في بلاد العرب، فحتى الأنبياء الموحى إليهم، لا يجوز رفعهم عن مستواهم البشري؛ يخطئون ويصيبون إلا بتبليغ الرسالة فهم معصومون.

لكن.. متى يكون الإسلام للراغبين شريعة وقانوناً وحضارة؟ ولغيرهم حضارة عربية؟

متى يحترم رأي الأغلبية دون مصادرة رأي الأقلية أو تسفيهه؟

ومتى تحدد العلاقة بين رأس الدولة ومؤسساتها؟

ومتى يتوقف استغلال الحكام العرب للمؤسستين الأمنية والعسكرية كما يجري الآن في ليبيا واليمن؟

ومتى تكون الشرطة في خدمة الشعب ولمواجهة الخارجين على القانون؟

ومتى يكون الجيش للحفاظ على الوطن وحدوده بدلاً من تصديه لمطالب الشعب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.. كما يحصل عملياً في بعض بلاد العرب، وعندما تكون ميزانية الأمن تفوق ميزانية الجيش، تكون الدولة في خطر محدق؟

ولماذا انهارت المؤسسات العسكرية خلال ساعات عام ١٩٦٧م في بعض دول الطوق أو في معظمها؟

لماذا تنهار مرافق الدول وخدماتها، وتتعالى الشكوى من تردي الخدمات الرسمية الصحية والتعليمية والبنية التحتية بشكل عام؟

متى يتولى في بلادنا المسؤولية أصحاب الخبرة، ولا يتقدم أهل الحظوة والولاء الشخصي لا الولاء الوطني؟

فَرقٌ بين أن يسود مشروع الأمة في النهوض، وبين أن يُخلَّد مشروع السلطة للفرد الواحد أو الحزب الواحد أو اللون الواحد.

لقد كدنا نتفق في بلادنا العربية والإسلامية على أنّ النهضة تحتاج أحزاباً حرة، تعتمد الشورى والعدل والمساواة، وحق المواطنة والاعتراف بحق المرأة، والشباب، وتداول السلطة عن طريق الانتخابات.

وأن تكون لصيقة بشعوبها وأمتها، وسيظهر هذا للعلن ممارسة وليست شعاراً عندما تزول كوابيس القهر.. وإنّها زائلة إن شاء الله.■

(*) المراقب العام السابق للإخوان المسلمين في الأردن

أفادت صحيفة «هاآرتس» العبْرية بأن وزارة الخارجية الصهيونية أقرّت جملة من الإجراءات الاستباقية، في سياق تعزيز القدرة العسكرية لمواجهة سفن «أسطول الحرية ٢» المقرر انطلاقه متجهاً إلى قطاع غزة منتصف شهر مايو المقبل.. وأشارت إلى أن وزارة الخارجية تعكف حالياً على عقد جلسات تنسيق وتشاور تشارك فيها الدوائر الأمنية الصهيونية المختصة؛ لدراسة سبل مواجهة قافلة الإغاثة الدولية والاستيلاء عليها عسكرياً!

الكيان الصهيوني يخطط لمنع «أسطول الحرية ٢» من الوصول إلى غزة



الضفة الغربية: مراد عقل

وأوضحت الصحيفة على موقعها الإلكتروني، يوم الإثنين الماضي (٤ أبريل)، أن قوات سلاح البحرية الصهيونية تستكمل استعداداتها للتعامل مع احتمال «اللجوء إلى القوة» ضد الأسطول وركابه، مشيرة إلى تكليف قوات «الكوماندوز» بعملية الاستيلاء على سفن الأسطول، مستخدمة زوارق حربية حاملة للصواريخ.

وقالت: إن قوات «الكوماندوز» تتدرب منذ مدة طويلة على مواجهة عدة سيناريوهات خلال عملية الاستيلاء على قافلة السفن الدولية، مع الاستعانة بمعلومات استخبارية في هذا المجال وفّرتها الهيئات العسكرية.

وذكرت أن الحكومة الصهيونية خاطبت خلال الأسابيع الأخيرة، من خلال سفاراتها ودبلوماسييها، عدداً من زعماء الدول المقرَّر انطلاق سفن «أسطول الحرية ٢» منها، في مسعى للضغط عليهم بشأن منع رعاياهم من المشاركة في الرحلة، التي ستضم نحو عشرين سفينة تحمل على متنها حوالي ألف متضامن دولي بين مستقلين وبرلمانيين وحقوقيين.

وكانت قوات الاحتلال قد هاجمت سفن «أسطول الحرية» الأول نهاية شهر مايو ٢٠١٠م، واعتدت على ركابها، ما أسفر عن مقتل تسعة متضامنين أتراك وجرح عشرات آخرين، في حين اعتقلت المئات ممن كانوا على متن الأسطول، ثم أفرجت عنهم بعد التحقيق معهم.

إشارة واضحة

وفي وقاحة سياسية تنم عن الاستهتار بحقوق الإنسان الفلسطيني، طلب رئيس الوزراء الصهيوني «بنيامين نتنياهو» من الأمين العام للأمم المتحدة «بان كي مون» العمل لمنع «أسطول الحرية ٢» من التوجه إلى غزة.

وبحسب ما نشرت صحيفة «يديعوت أحرونوت» العبْرية، فقد تحدث «نتنياهو» هاتفياً مع أمين عام المنظمة الدولية يوم الجمعة الأول من أبريل الجاري، وطلب منه التحرك والعمل على منع انطلاق الأسطول الذي يجري الإعداد له منذ أشهر.

وذكرت الصحيفة أن «نتنياهو» اعتبر أن «قطاع غزة مفتوح حالياً أمام وصول البضائع، ولا يوجد ما يستدعي تحريك أساطيل للمساعدات إلى القطاع»، وأنه «يتم استخدام هذه السفن لتهريب السلاح إلى غزة، الأمر الذي يدفع «إسرائيل» إلى منع وصولها إلى القطاع».. في إشارة واضحة منه بضرورة تحرك المجتمع الدولي لمنع هذا الأسطول؛ لأن «إسرائيل» في النهاية ستمنعه!

وقد ندد الشيخ «كمال الخطيب»، نائب رئيس الحركة الإسلامية الشمالية داخل الخط الأخضر في فلسطين المحتلة لعام ١٩٤٨م، بالحملة الدولية التي يشنها الكيان الصهيوني لمنع «أسطول الحرية ٢».

وقال لـ«المجتمع»: إن «الحكومة الصهيونية تعيش في هذه الأيام حالة من الارتباك والذهول، في ظل المتغيرات السريعة التي تحدث في المحيطيْن العربي والإسلامي، ويظن الكيان أنه ما زال يستطيع رسم معالم المرحلة القادمة».

ويرى «الخطيب» أن توجّه «نتنياهو» لأمين عام الأمم المتحدة ليس مردّه وجود نيّة حسنة عند الكيان، بقدر ما يدرك أن «أسطول الحرية ٢» سيزيد من حرجه وإرباكه، وهو لم ينسَ بعد ماذا حصل قبل عام في سفينة «مرمرة» التركية، وقتله للشهداء التسعة.

وقال: إن «الكيان الصهيوني ينبغي أن يكون واقعياً، ويدرك أن غزة لا يمكن حصارها إلى الأبد، خاصة في ظل ما حصل في مصر، وبداية واقع سياسي جديد فيها، يمكن أن يرسم آلية تعامل جديدة مع قطاع غزة، لذلك فإن سلطات الاحتلال إن أرادت فعلاً أن تحافظ على موقع لها في المنطقة؛



«هآرتس»:

تكليف قوات «الكوماندوز» بالاستيلاء على سفن الأسطول من خلال زوارق حربية حاملة للصواريخ!

«الحملة الأوروبية»:

اتصال «نتنياهو» بأمين عام الأمم المتحدة لا يعني سوى الإفلاس في مواجهة الأسطول

فينبغي عليها التنازل عن عقلية القوة والصلف، وإدراك أن هناك رياحاً جديدة تهبّ في المنطقة، وأنها ليست وحدها التي ترسم سياسة هذه المرحلة».

وأضاف «الخطيب»: إن «أهداف الأسطول إنسانية سلمية، وذلك ما يزيد إرباك سلطات الاحتلال، فالبعد الإنساني يخاطب الضمائر، وواضح جداً أن المشاركين من العرب والمسلمين والأوروبيين لم يحركهم إلا التجويع وموت المرضى وغياب العلاج للمحتاجين في غزة، وهؤلاء كلهم يبدو أن صوت ضميرهم ثقيل على الأذن الصهيونية».

إجراءات ملموسة

وقد أعربت «الحملة الأوروبية لرفع حصار غزة» عن ثقتها المطلقة، بأن تسيير الأسطول يتماشى مع الأعراف والقوانين الدولية، مؤكدة أنها ماضية في طريقها إلى القطاع رغم كل التهديدات «الإسرائيلية».

وقال «رامي عبده» العضو في الحملة الأوروبية، وعضو ائتلاف «أسطول الحرية» الدولي في تصريح له يوم الجمعة الأول من أبريل قال: إن «الاتصال الذي أجراه رئيس الوزراء الصهيوني «نتنياهو» بالأمين العام للأمم المتحدة، للتدخل لوقف أسطول الحرية المتجه إلى غزة منتصف شهر مايو، بدعوى أن الأسطول يهدف إلى استفزاز الكيان، ومنظم من قِبَل إسلاميين متعصبين؛ لا تعني سوى الإفلاس في مواجهة الأسطول».

وأضاف: «إذا استمروا في حملتهم ضدنا فسنصبح أكثر تصميماً على المضي في طريقنا، وعليهم مراجعة التاريخ والتعلم من تجارب الأمم التي ناضلت سلمياً حتى حصلت على استقلالها».

وأوضح «عبده» أن «مهمة أسطول الحرية مهمة إنسانية سلمية، تهدف إلى كسر حاجز الصمت العالمي، وإنهاء الحصار الجائر المفروض على مليون وثمانمائة ألف مواطن فلسطيني»، مشيراً إلى أن «أي محاولة لاعتراض الأسطول، سواء عبر الطرق السياسية أو العسكرية، تُعتبر فعلاً ينتهك القانون الدولي، ويجب أن يُعامل من قِبَل حكومات العالم بناءً على هذا الأساس».

وأضاف: «سيدرك الاحتلال الصهيوني عند لحظة الإبحار نحو غزة، أن خططه وآلته الدعائية كانت فاشلة وأضعف مما يتصوّر، لا سيما وأنه سيُفاجأ بحجم المشاركة الواسعة في الأسطول الثاني، خصوصاً أن تحالف أسطول الحرية الثاني اليوم يتسع ليشمل متضامنين من اثنتي عشرة دولة أوروبية ودول من أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية».

وشدد «عبده» على ضرورة أن تقوم حكومات الدول التي يشارك مواطنوها في الأسطول القادم، باتخاذ إجراءات ملموسة لضمان أمنهم وسلامتهم من أي اعتداء قد تقوم بشنه قوات الاحتلال الصهيوني، كما فعلت مع أسطول الحرية الأول، مذكّراً بأن تقرير الأمم المتحدة حول حصار غزة، أكد بشكل صريح أن «الحصار المفروض على القطاع غير قانوني، ولا يوجد له سند في القوانين الدولية أياً كانت المبررات».

أوج الاستعداد

وكانت الخارجية الصهيونية قد توجهت في الشهور الأخيرة إلى عدة حكومات، لا سيما في أوروبا، وطلبت منها نشر تحذيرات لمواطنيها من التوجه إلى قطاع غزة عن طريق البحر، وهو ما فعلته بريطانيا وأيرلندا.

ومن المتوقع أن يشارك في الأسطول الثاني أكثر من خمس عشرة سفينة، ستكون مجهزة لحمل البضائع، كما ستحمل على متنها مئات المتضامنين، من ضمنهم الصحفيون والسياسيون والعاملون في المجال الإنساني وفنانون ونشطاء حقوق الإنسان.

وكانت «لبنى مصاروة»، الناشطة الفلسطينية في حركة «غزة الحرة»، قد أعلنت أن الحركة تعمل على تنظيم أسطول يضم نحو عشرين سفينة، سينطلق خلال الربيع الحالي من أجل كسر الحصار عن غزة.. وقالت: «نحن في أوج الاستعداد لإطلاق السفن إلى غزة، بمبادرة عشرات السياسيين والدبلوماسيين والمتطوعين من أوروبا والدول العربية والولايات المتحدة، وما حدث لسفينة «مرمرة» شجع الكثيرين للمشاركة مرة أخرى في مثل هذا النشاط الإنساني».■

من بينهم محام ومصور صحفي..

بترت أطرافهم تحت وقع ضربات الوحشية الصهيونية خلال حرب غزة، إلا أنهم أبوا الانصياع لحياة الانعزال، وصنعوا ملحمة صمود وقصة نجاح يفخر بها أهل غزة جميعاً.

إنهم مبتورو الأطراف في غزة الذين انتصروا على العجز وأصروا على أن يعيشوا حياة طبيعية بين أقرانهم.. فالمار من جانبهم يشعر بتلك الهمة العالية التي ترافقهم خلال ممارستهم لحياتهم بشكل طبيعي. وشاء الله أن يكملوا مسيرة حياتهم بلا أطراف، ولكنهم لم يضعفوا أمامها، بل قاوموا واستطاعوا أن يحققوا أحلامهم، ويعيشوا حياتهم التي عاشوها من قبل بتر أطرافهم، ويكونوا فخراً لغزة.

مبتورو الأطراف في غزة.. ملحمة صمود ونجاح



أحمد السوافيري

قصة ثلاثة شباب تحدوا الإعاقة ومارسوا حياتهم بصورة طبيعية بعد أن بترت أطرافهم في قصف لطائرات صهيونية

غزة: هبة الإفرنجي

«المجتمع» التقت ببعض هؤلاء، وحاولت الاستماع إلى سيناريو حياتهم بدون أطراف، لتكون المفاجأة أنهم كانوا في بعض الأحيان أكثر عزماً ومضاءً على التضحية والعمل من أجل قضيتهم أكثر من تلكم الأصحاء.

صحفي بلا قدمين

مؤمن قريقع (في العشرينيات من العمر) مصور فلسطيني قيدته صواريخ الاحتلال على كرسي متحرك بعد أن بترت كلتا ساقيه قبل الحرب بفترة وجيزة أثناء أدائه لعمله، ظناً منهم أنها ستوقف أهدافه وأحلامه، إلا أنه استمر في مزاولة مهنته ولكن بطريقة أخرى.

وعلى الرغم من إعاقته فإنه لم يفقد حماسته الإعلامية، فلم يزل حتى اللحظة يمارس مهنته كمصور صحفي، يتنقل، بل ينافس ويزاحم جموع الصحفيين الأصحاء في أرض الميدان ليلتقط أفضل الصور لعدة جهات إعلامية.

«قريقع» تحدث لـ«المجتمع» عن حياته المهنية، وكيف أنه استطاع أن يغض الطرف عن إعاقته ويستمر في تحقيق حلمه كمصور صحفي، قائلاً: «الإعاقة هي إعاقة العقل، وليس كما يبدو للكثيرين أنها إعاقة البدن»، مرجعاً الفضل الكبير لزوجته بعد الله، حيث قال: «زوجتي هي صاحبة الفضل في أنني عدت لعملي ومارست مهنتي كما كنت في السابق، وهي الآن تقف إلى جانبي، تمارس مهنة الإعلام على الرغم من دراستها اللغة الإنجليزية».

تفاؤل وإصرار

حياة مفعمة بالتفاؤل والإصرار يُعجِز بعض الذين يملكون ما يفقده، فاستمراره بعمله - على حد قوله - وتحديه لإعاقته يؤكد أن الإعاقة لا تكمن في الجسد.

وما يملأ القلب فخراً زواجه أثناء توجهه للمملكة العربية السعودية لتركيب أطراف صناعية والتي لم يكن له نصيب فيها، فقد تزوج من إحدى الزائرات ضمن وفود التضامن مع الجرحى الفلسطينيين والتي أصرت على الزواج به رغم إصابته.

وعقّب على ذلك قائلاً: كنت مفعماً بالأمل، وانتقيت زوجتي الفاضلة ذات الدين والخلق والثبات لتكون رفيقة دربي، وأكرمنا الله عز وجل بطفلتنا الأولى «جنى».

قصة نجاح حاكها بكلتا يديه وعينيه التي رسمت له كيف ينتقي صوراً مميزة، وعقل عكف على التفكير بمشاريع إعلامية تعين أقرانه من ذوي الاحتياجات الخاصة على ممارسة نشاطاتهم الإعلامية بشكل يتناسب مع وضعهم الصحي.

محام فقد ساعديه

وفي قصة أخّرى تكاد تكون تمرداً على واقع معاش استطاع من خلالها المحامي شعبان المبيض مدير المكتب الفني في إحدى محاكم غزة أن يعيش حياة طبيعية - على حد تعبيره - بعد أن فقد ساعديه في حادث كهربائي وهو في الثالثة عشرة من عمره، وذلك أثناء دخوله في مجمع كهربائي وملامسته لأحد الأسلاك أدت لصعقه وحرق يديه، وتقرر على إثر ذلك بترهما.



مؤمن قريقع



شعبان المبيض

أخذ المبيض يسرد لـ«المجتمع» تفاصيل حياته مع ساعديه المبتورين قائلاً: «لا أشعر بأن نفسيتي قد تأثرت، واندمجت مع من هم في مثل سني، أحدهم قال لي: إنك ستشعر بإصابتك وأنت في السادسة عشرة، ولكن بالرغم من ذلك لم تتحطم نفسيتي في تلك السن ولم تتغير، ولم تقل دافعيتي».

«المبيض» الذي يجلس خلف مكتبه مسدلاً «جاكيت» على كتفيه استطرد يقول: «أطبع ما أحتاج لطباعته على جهاز الكمبيوتر، وأمارس حياتي بشكل طبيعي من مأكل ومشرب وتقليب ملفات دون مساعدة».

لم يقف مكتوف «العقل» إزاء ما حدث له من إعاقة، فقد عمل على مواجهتها بل وتحديها، وفي ذلك يقول: «الإنسان إذا كانت نفسيته قوية بإمكانه أن يدفع نفسه ويواجه أي تحدٍّ، والحمد لله الآن أبلغ من العمر ستة وأربعين عاماً، وتزوجت وأنجبت، ولم أشعر بأن لدي إعاقة، وكل من هم في منطقتي يتعاملون معي بشكل طبيعي لدرجة أنهم لا يشعرون بإعاقتي».

تفوق رغم الإعاقة

وعلى الرغم من انقطاع دام عشرة أعوام بعد الحادث، عاد بعدها لمقاعد الدراسة متفوقاً كما كان، ونال شهادة الثانوية العامة، والتحق بكلية الحقوق في جامعة الأزهر، كما حصل على إجازة محاماة نظامية، تلتها إجازة المحاماة الشرعية، وجاوز كل تلك الدرجات بنيله مقعداً في مسابقة الشخصيات القيادية لمنحة «فورد» التابعة «للإمديست»، والتي اختارت عشرة من ألف كان أحدهم.

أحدهم بترت ساقاه ويده اليسرى وأصابع من اليمنى والآخر بترت قدماه والثالث بترت يداه ومع ذلك أكملوا تعليمهم وواصلوا عملهم بشكل طبيعي

وتعقيباً على عمله في المحكمة حالياً قال: «لم أحصل على وظيفتي عن طريق قانون المعاق، وإنما تقدمت كباقي زملائي وحصلت على ترتيب معين، وحينما تم الفرز كانت من نصيبي».

حصوله على درجات علمية لم يمنعه من الاحتجاج على أوضاع المعاقين، فقد كان مستاء جداً من إهمال قانون المعاق وظيفياً، وفي ذلك يقول: «ناديت في العديد من ورش العمل والندوات التي شاركت فيها بشكل طوعي على مدار ثمانية أعوام بتطبيق قانون المعاق، والذي يتضمن تشغيل المعاقين، إلا أن ذلك لم يحدث، وإن طبق وتم تشغيله فإنه يكون بعمل يكاد يكون مهمشاً».

الحياة بطرف واحد!

أما «أحمد أسعد السوافيري» فحادثته تكاد تحاكي الخيال، فإصابته في أبريل من عام ٢٠٠٨م أثناء توجهه لأخذ درس في الثانوية العامة جعلت منه إنساناً بلا قدمين ويد، ولم تسلم يده اليمنى من بتر بعض أصابعها.

ومن خلال حديث «المجتمع» مع «السوافيري» استطاعت أن تستشف التحدي الذي يعيشه من خلال قوله: المرحلة التي مررت بها كانت مرحلة تحدٍّ، وكان السؤال هو: من أين أبدأ؟ نعم أصبت بصاروخ من الطائرة «الزنانة»، ولكن ذلك لم يمنعني من ممارسة حياتي بشكل عادي، فأنا أقود السيارة في بعض الأحيان، وحتى هذه اللحظة أسعى لمستقبلي، فقد أصبحت رب أسرة ولدي بنت اسمها «جنى».

عشرون يوماً في العناية المركزة خرج بعدها ليفكر كيف ستكون حياته من بعد مصابه، وقد عاد قوي العزم، ففي عام واحد استطاع أن ينهي امتحاناته ويتزوج وينضم لكلية من كليات غزة، معتبراً أن كل ما أنجزه هو بمثابة مرحلة تحدٍّ يبدأ بها حياته.

قال «السوافيري» لـ«المجتمع»: «حينما علمت بأن يدي اليسرى تم تكفينها، وحاولوا إعادة السبابة بمستوى الأصابع كانت تعود مرة أخرى لوضع التشهد، الأمر الذي أعطاني دفعة كبيرة، وكنت دائم الدعاء أن يعينني الله، وحتى هذه اللحظة أسعى وأحاول أن أثبت نفسي، ولن أيأس».

وفي رسالة وجهها كدفعة أمل لكافة المعاقين قال من خلالها: «على كل المعاقين أن يتغلبوا على العوائق التي شلت مستقبلهم، وأن يحاولوا ويستمروا، وسيصلون بإذن الله».

إصرار وعزيمة

كان هؤلاء الثلاثة دليلاً واضحاً على أن مبتوري الأطراف بـ«غزة» ورّثتهم الحياة أصعب اختباراتها، وجعلتهم يضعون نصب أعينهم مقولة: «إن الحياة لا باب لها، وينبغي الاندماج والتكيف معها كيفما كان».■



لم يشكّل الإعلان عن نتيجة الاستفتاء على انفصال جنوب السودان في السابع من فبراير الماضي، بنسبة تقارب ٩٩٪ لصالح الانفصال، إلا النهاية شبه الحتمية لمسار طويل تضافرت فيه مجموعة من العوامل، أدّت في النهاية إلى هذه النتيجة التي لم تسعد العرب والمسلمين؛ كونها تعني تقسيم السودان، وانفصال جزء من الأرض العربية وتحوله إلى دولة غير عربية، يتوقع أن يتعزز فيها الحضور الصهيوني.

مسار التقسيم وتحدّياته.. وتأثيره على أزمة «دارفور»

«السودان الجديد».. إلى أين؟

الخرطوم: فادي شامية

ظهرت أولى التباينات بين جنوب السودان وشماله عقب الاستقلال عن بريطانيا عام ١٩٥٦م؛ حيث طالب الجنوبيون بالفيدرالية، لكن الحكومة التي قامت في العاصمة الخرطوم رفضت هذا التوجّه، مخافة أن يؤدي إلى التقسيم.. وبدلاً من التخفيف من هواجس الجنوبيين وتحسين أوضاعهم، عملت الحكومات المتعاقبة على إحكام سيطرتها على الجنوب، وقمع أي توجّه فيه نحو الفيدرالية أو الانفصال بالقوة، ما أدى إلى ظهور دعوات وحركات تمرد تطالب بالانفصال فعلياً، ما أجبر حكومة «جعفر النميري» على الموافقة على أخف الضررين؛ وهو منح الحكم الذاتي للجنوب، بموجب ما عُرف باسم اتفاق «أديس أبابا» عام ١٩٧٢م.

ولأن سياسة التهميش الخاطئة تجاه الجنوب استمرت، فقد تآكل الشعور الوطني السوداني، وتعمقت أزمة الثقة مع الحكومة المركزية، خصوصاً بعدما قسّم «النميري» الجنوب إلى ثلاثة أقاليم عام ١٩٨٣م، ما أثار استياء الجنوبيين، وأدى إلى تمرد الكتيبة (١٠٥) وهروبها إلى الأدغال.. ولما أمر «النميري» قوة عسكرية بقيادة العقيد «جون قرنق» بإنهاء تمرد تلك الكتيبة، كانت المفاجأة بانضمام «قرنق» نفسه إلى

> **قد تتصاعد المطالبة بانفصال «دارفور» إذا وجد أهل الإقليم أن انفصال الجنوب جاء فعلياً في مصلحة أهله.. وهذا أمر مشكوك فيه حتى الآن**

المتمردين بدلاً من إخضاعهم، وتأسيسه لاحقاً «الحركة الشعبية لتحرير السودان» بهدف معلن هو «تأسيس سودان علماني جديد»، وقد لقي «قرنق» دعماً من إثيوبيا وكينيا والكيان الصهيوني!

وبعد الإطاحة بنظام «جعفر النميري» عام ١٩٨٥م، حاولت حكومة «الصادق المهدي» التوصل إلى حل سياسي مع «قرنق»، وجرى اتفاق أولي في «أديس أبابا»، لكن انقلاب الإسلاميين بقيادة «حسن الترابي» و«عمر البشير» عام ١٩٨٩م أعاد الأمور إلى التأزم من جديد، خصوصاً بعد إعلان «الجهاد» ضد «قرنق» وحلفائه، وتأسيس «قوات الدفاع الشعبي» التي استطاعت تحرير مناطق جنوبية واسعة من سيطرة «قرنق».

وضع إشكالي

ورغم نجاح الرئيس «عمر البشير» عسكرياً، ودعم الشعوب العربية والإسلامية

له في مواجهة المتمردين، ورغم تشقق «الحركة الشعبية لتحرير السودان»، وسقوط نظام «منجستو هيلا ماريام» الحليف للحركة في إثيوبيا، فإن الرغبة بالانفصال تأصلت لدى الجنوبيين، خصوصاً أن فرزاً سكانياً حصل على أساس طائفي وإثني.. بمعنى آخر، فإن الحلول العسكرية لم تُؤتِ أُكُلها رغم نجاحها الظاهر.

على هذا الأساس، بقي الوضع إشكالياً في الجنوب، واضطُرت حكومة «الخرطوم» لعقد حوارات مع المتمردين أو مع فصائل محددة منهم، إلى أن تم توقيع «اتفاقية السلام الشامل» في «نيفاشا» عام ٢٠٠٥م، والتي نصت على منح الجنوب حق تقرير المصير خلال ست سنوات (٢٠١١)، فكان الاستفتاء ونتيجته المعروفة سلفاً.

وبموجب الانفصال، صار عدد سكان السودان ٣٠ مليوناً، ٩٨٪ منهم مسلمون، ويرتكز غير المسلمين اليوم في غالبيتهم العظمى في الجنوب الذي تبلغ مساحته ٦٤٨ ألف كيلو متر مربع، وسكانه نحو عشرة ملايين.. ولا إحصائية دقيقة لتوزيع الأديان فيه، فإحصاء عام ١٩٥٦م يقدّر نسبة كل من المسيحيين والمسلمين بـ ١٧٪ والباقي من الدينيين (الوثنيين)، لكن يبدو أن هذه النسب تغيّرت مع الزمن ليصبح المسيحيون ما بين ٣٠ - ٤٠٪، والمسلمون نحو ٢٠٪، والباقي من الوثنيين.

تداعيات وتحدّيات

رغم التقبّل الظاهر في الخرطوم لواقع الانفصال، وتأكيد أنه سيحرر البلاد من عبء النزاع الطويل، وأن السودان الجديد سينعم بـ«دولة قوية ومتطورة بعد الانفصال» كما أعلن الرئيس «البشير».. فإن للانفصال تحدياته وتداعياته؛ إذ فضلاً عن الخسارة الجغرافية والديموجرافية، فإن ٨٠٪ من آبار النفط السوداني - الذي لم يحظَ نتيجة الحروب بما يجب من استثمار - تقع في الجنوب، وقد اضطُرت الحكومة في الخرطوم إلى زيادة أسعار الوقود والسلع الغذائية الأساسية نتيجة فقدانها نحو ٦٠٪ من واردات الدولة (النفط) نتيجة الانفصال.

لكن هذه التداعيات ليست كل شيء، فثمة تحديات كبيرة جداً أمام البلاد بعد انفصال الجنوب، لعل أهمها:

- ترسيم الحدود في منطقة «أبيي»؛ حيث تتداخل العوامل الجغرافية والقبلية، فيما قرار هيئة التحكيم الدولية في «لاهاي» لا يجد تأييداً بعدُ من قبيلتَيّ المنطقة: «الدينكا» و«المسيرية».

- التنفيذ الفعلي للانفصال: الجنسية، وموظفو الخدمة العامة، وارتباط العملة، وحقول النفط، والمياه، والأصول، والديون.. إلخ؛ حيث يرفض الجنوبيون تحمّل جزء من الديون بدعوى أن حكومة «الخرطوم» كانت تستدين لشراء السلاح الذي تقاتل به الجنوبيين!

- احتمال تمدد عدوى الانفصال نحو «دارفور» التي شهدت وتشهد اضطرابات دموية، والأمر قد لا يقتصر على «دارفور»، وإنما قد يمتد إلى أقاليم أخرى تطالب بالمزيد من الحكم اللامركزي ومن اقتسام الثروة.

- أخطار توسع الحضور الصهيوني على الأمن السوداني خصوصاً والعربي عموماً، فالروابط بين «الحركة الشعبية» والصهاينة قديمة، وتعود إلى زمن الحرب؛ تسليحاً وتدريباً واستخبارات، وخاصة بعدما أُعلن في الجنوب عن حتمية قيام علاقات دبلوماسية مع «إسرائيل»، وتوسع الاستثمارات الصهيونية حالياً في «جوبا» عاصمة الجنوب، ولاسيّما في قطاعَيّ الاتصالات والفنادق.

- ازدياد التجاذب السياسي في الخرطوم حول من يتحمل مسؤولية الانفصال، حيث تقول المعارضة السودانية: إن «حكومة الخرطوم مسؤولة عما جرى بتوقيعها اتفاقية «نيفاشا»، وفشلها لاحقاً في استمالة الجنوبيين نحو الوحدة، بمن فيهم المسلمون (صوّت المسلمون في الجنوب مع الانفصال)، بل فشلها في استمالة الجنوبيين المقيمين في الشمال الذين لم يتوجهوا إلى صناديق الاقتراع، ما جعل نسبة التصويت لصالح الانفصال قريبة من ٩٩٪»، ويحاول هؤلاء المعارضون تحريك الشارع والاستفادة من موجة الثورات العربية اليوم.. لكن مؤيدي الحكومة يردون على هؤلاء بأن الاستفتاء كان مشوباً بضغوط على الجنوبيين، وبأن المشكلة مع الجنوب قديمة ولا يمكن حلها في ظل الوحدة، وأن الانفصال هو «ولادة لسودان جديد».

المعارضة: حكومة الخرطوم مسؤولة عما جرى بتوقيعها اتفاقية «نيفاشا» وفشلها لاحقاً في استمالة الجنوبيين نحو الوحدة بمن فيهم المسلمون

مؤيّدو الحكومة: المشكلة قديمة والاستفتاء كان مشوباً بضغوط على الجنوبيين.. والانفصال ولادة لـ«سودان جديد»

● هل ينفصل إقليم «دارفور» عن السودان؟

يُتوقع تصاعد المطالبة بانفصال إقليم «دارفور» عن السودان بعد إتمام انفصال الجنوب، إذا وجد أهل الإقليم أن الانفصال جاء فعلياً في مصلحة أهل الجنوب، وهذا أمر مشكوك فيه حتى الآن.. ويعود التوقع بتنامي المطالبة بالانفصال للأسباب الآتية:

- مساحة الإقليم الضخمة: التي تؤهله لأن يكون دولة مستقلة.

- الإمكانيات الهائلة: رغم قلة المصادر الحالية، على اعتبار أن المطالبين بالانفصال يأملون بنهضة كبيرة، وجلب استثمارات خارجية تستفيد من مقدرات الإقليم الطبيعية، لاسيما النفط واليورانيوم.

- تعقّد الصراع: نظراً لتداخل الصراعات فيه، وامتداده على حدود دول أخرى (تشاد، وليبيا، وأفريقيا الوسطى)، وهناك قبائل تتنقل على جوانب الحدود.

- طبيعة القبائل: فالصراعات بين القبائل في «دارفور» قديمة، والحساسيات بين العرب وغير العرب حقيقة موجودة، رغم أن الجميع مسلمون.

- البعد التاريخي: إذ إن المنطقة تاريخياً كانت منفصلة فعلاً عن السودان، أو متمتعة بحكم ذاتي.

- عدم الثقة بالحكومة: نتيجة الإهمال المتمادي للإقليم منذ ما قبل سلطة الرئيس «عمر البشير» الحالية.

- التدخل الخارجي: الذي يدفع بقوة نحو الانفصال لتحقيق مصالح إستراتيجية خطيرة.■

في الوقت الذي تقود فيه فرنسا التحالف الدولي ضد العقيد «معمّر القذافي»؛ لعدم انصياعه والتزامه بقرارات الأمم المتحدة الخاصة بحماية المدنيين في ليبيا، تستعد «باريس» للاحتفال بمناسبة منح جزيرة «مايوت» القُمرية وضعاً إدارياً جديداً، تصبح بمقتضاه المقاطعة الفرنسية رقم (١٠١)، رغم العديد من قرارات الشرعية الدولية التي تُثبت سيادة «جزر القُمر» على «مايوت»، وتعتبر الوجود الفرنسي فيها احتلالاً أجنبياً لأرض دولة مستقلة ذات سيادة معترَف بها دولياً في الأمم المتحدة بموجب القرار رقم (٣٣٨٥)، الصادر في ١٢ نوفمبر ١٩٧٥م، الخاص بقبول عضوية جمهورية «جزر القُمر» الاتحادية الإسلامية في المنظمة الدولية، واستقلالها عن فرنسا بجزرها الأربع: القُمر الكبرى، وأنجوان، وموهيلي، ومايوت.



تُحاك على أرضها مؤامرات لزعزعة استقرار الجزر المستقلة الأخرى

أضواء على الاحتلال الفرنسي لجزيرة «مايوت» القُمرية

موروني: د. حامد كرهيلا

لذا، فإن إبقاء فرنسا هذه الجزيرة تحت إدارتها بـ«قانون القوة» لا «قوة القانون»، منذ الإعلان عن استقلالها، وجعلها اليوم مقاطعة فرنسية إمعاناً في انفصالها عن شقيقاتها الثلاث، ما هو إلا خَرْقٌ سافر للقانون الدولي، ولقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة (وما أكثرها)، من دولة كبرى تتعامل بالشرعية الدولية بالانتقائية والكيل بمكيالَيْن، بل وتضرب عُرض الحائط بالحقوق التاريخية، والمعطيات الجغرافية، والثوابت الثقافية، والوشائج الاجتماعية، والقيم الإنسانية، التي تربط كلها هذه الجزر القُمرية الأربع.

وقد حل موعد دخول هذه الوضعية الجديدة حيز التنفيذ، في وقت تشهد فيه العلاقات القُمرية الفرنسية توتراً غير مسبوق منذ أكثر من ثلاثة عقود، وصل إلى حد الابتزاز والإذلال؛ حيث أصدرت السفارة الفرنسية، في ٢٩ مارس الماضي، بياناً أعلنت فيه وقف منح تأشيرات دخول إلى الأراضي الفرنسية - إلى أجل غير مسمى - لجميع القُمريين الراغبين في السفر، بمن فيهم المسؤولون الرسميون.

تأشيرة «بلادير»

وجاء هذا الإجراء الفرنسي، الذي وصفه مصدر مسؤول في الحكومة القُمرية بأنه «غير ودي»، رداً على إجراء كانت إدارة الهجرة والجوازات قد اتخذته في شهر فبراير الماضي؛ بشأن عدم السماح لأي شخص بدخول الأراضي القُمرية دون إثبات أوراق هوية، الأمر الذي فسرته السفارة بأنه تراجع واضح من الحكومة القُمرية عن التزامات وصفقات سابقة في استقبال مواطنيها من الجزر الثلاث المستقلة، والذين تُبعدهم السلطات الفرنسية من «مايوت»، في إطار حملة ترحيل المهاجرين غير الشرعيين.

ونذكّر بأن فرنسا كانت قد فرضت منذ عام ١٩٩٥م، تأشيرة دخول تُعرف بـ«تأشيرة بلادير» - نسبة إلى رئيس وزراء فرنسا الأسبق - على القُمريين الراغبين في السفر إلى جزيرتهم «مايوت»، تُمنح من سفارتها المعتمدة لدى «جزر القُمر»!

وتمادياً في عدم الاكتراث بالشرعية الدولية، قامت السلطات الفرنسية في ٣٠ مارس ٢٠٠٧م - دون إشعار مسبق - بتغيير



أطلق الفرنسيون عليها هذا الاسم تحريفاً لاسمها العربي القديم «جزيرة الموت».. حيث تحيط بها شُعب مرجانية كانت تحطم السفن التي تقترب من شواطئها

لم تمتثل باريس لقرارات الشرعية الدولية.. وابتلعت هذه الجزيرة العربية المسلمة على مرأى ومسمع من العالم!

المفتاح الدولي للاتصال الهاتفي الخاص بجزر القُمر الأربع (٢٦٩) إلى رقم جديد في «مايوت»، وهو (٢٦٢) الذي يُستخدم في جزيرة «رينيون»؛ المستعمرة الفرنسية التي تبعد عن «مايوت» بنحو ١٥٠٠ كم، بينما لا تفصلها عن شقيقتها «أنجوان» إلا ٣٠ كم فقط.

واعتماد هذا المفتاح الجديد ما هو إلا خطوة ضمن أخرى لتثبيت الانفصال، وإزالة كل العوامل والصلات التي كانت تربط «مايوت» بشقيقاتها تمهيداً لابتلاعها نهائياً. والحقيقة أن فرنسا ما كان بوسعها تغيير مفتاح اتصال دولة ذات سيادة، لولا تواطؤ جهات محلية والاتحاد الدولي للاتصالات



السلكية واللاسلكية، الذي كان من المفترض أن يحترم مبادئ الأمم المتحدة وأدبيات القانون الدولي!

وقد يفهم في أول وهلة أن سبب هذا التصعيد من الدولتيْن، وبروزه على السطح في هذا الوقت بالذات له علاقات مباشرة مع هذا التطور الخطير في قضية «مايوت»، وخاصة أن الحكومة القُمرية قد دعت إلى عقد ما سمّته بـ«مؤتمر دولي للتضامن مع مايوت»، واستضافته «موروني» في ٢٦ مارس ٢٠١١م دون مشاركات خارجية تُذكر؛ باستثناء ثلاثة سفراء معتمدين لدى «موروني»، وممثلي بعض المنظمات الدولية والإقليمية في الجزر، وذلك من أجل حشد الرأي العام العالمي والدعم والتأييد والتضامن مع السيادة القُمرية على «مايوت»، والسعي لاسترجاعها من فرنسا إلى وضعها الطبيعي.

عربية إسلامية

تقع جزيرة «مايوت» (Mayotte) القُمرية في الجنوب الشرقي من جزيرة «أنجوان»، في المدخل الشمالي لقناة موزمبيق بالمحيط الهندي، على بعد حوالي ٢٠٠ كم عن جزيرة «القُمر الكبرى»، و٣٠ كم عن «أنجوان»، و٨٠٠٠ كم عن فرنسا.. وعاصمتها «مامودزو» (Mmoudzou)، وتبلغ مساحة «مايوت» ٣٧٥ كيلومتراً مربعاً، وتعداد سكانها نحو ١٨٧ ألف نسمة، وتُعَدُّ في تركيبها الجيولوجي أقدم من الجزر القُمرية الثلاث الأخرى المستقلة، وهي: «القمر الكبرى»، و«أنجوان»، و«موهيلي».

وقد أطلق الفرنسيون على هذه الجزيرة اسم «مايوت» أو «مايوته»؛ تحريفاً لاسمها

«نيكولا ساركوزي» وعد سكان الجزيرة إبان حملته الانتخابية بمنحهم وضع «مقاطعة» مقابل كسب ٧٠ ألف صوت قمري في فرنسا!

العربي القديم «جزيرة الموت».. وسبب تسميتها بذلك يرجع إلى وجود شُعَب مرجانية تحيط بالجزيرة، وكانت تحطم السفن التي تقترب من شواطئها، وكأنها سور لحماية الجزيرة من الأعداء.

وهذا يعني أن «مايوت» القُمرية جزيرة عربية إسلامية، حكمها العرب والمسلمون قبل أن يُنصَّب «أندريانتسولي» نفسه سلطاناً عليها عام ١٨٣٦م، وهو ملك مخلوع، مالاجاشي الأصل، هرب من بلاده (جزيرة مدغشقر) إلى «مايوت» عام ١٨٣٢م.. وقام هذا السلطان الغاصب، وبضغط من الفرنسيين، بالتنازل عن الجزيرة لهم بموجب معاهدة تم توقيعها باللغتيْن الفرنسية والعربية بينه وبين مندوب محافظ فرنسا في «بوربون» في ٢٥ أبريل عام ١٨٤١م، مقابل مبلغ سنوي قدره خمسة آلاف فرنك فرنسي!

مخطط استعماري

وبعد ذلك، أخذت فرنسا تعمل على تنفيذ مخططها الاستعماري، حتى بسطت نفوذها وسيطرتها على الجزر الثلاث الأخرى بموجب معاهدات حماية، تم انتزاعها قسراً من سلاطينها عام ١٨٨٦م.. ومن هنا، أصبحت الجزر القمرية الأربع مستعمرة فرنسية، تم إلحاقها بجزيرة «مدغشقر» عام ١٩١٢م، فكانت مستعمرة داخل مستعمرة أخرى، ثم فُصلت عنها عام ١٩٤٦م بعد الحرب العالمية الثانية، ومُنح لها مع بداية الستينيات من القرن الماضي حُكْمٌ ذاتي، استمر حتى الإعلان عن نيل الاستقلال من جانب واحد في ٦ يوليو ١٩٧٥م، بعد استفتاء شعبي تم إجراؤه برعاية الأمم المتحدة في شهر ديسمبر عام ١٩٧٤م، وكانت نتيجته ٩٥٪ لصالح الاستقلال، و٥٪ ضده.

إلا أن فرنسا التي أضمرت النية، ورتبت

كل الأوراق للاحتفاظ بـ«مايوت» - نظراً لموقعها الـ«جيو- ستراتيجي» المتميز، وكونها ممراً لثُلثَيّ ناقلات بترول دول الخليج إلى أوروبا - رفضت هذه النتيجة، وأصرت على اعتماد نتيجة كل جزيرة على حدة، واعتمدت أن ٥٪ المذكورة هي لجزيرة «مايوت»، مما يعني أن أكثر من صوّتوا في «مايوت» اختاروا البقاء تحت الإدارة الفرنسية!

وعلى هذا الأساس وافقت فرنسا على استقلال الجزر الثلاث دون الرابعة «مايوت»، خلافاً لما كان منصوصاً عليه في «اتفاق باريس»، وخرقاً سافراً للقانون المنظم للاستفتاء الذي تم على أساس أن الجزر الأربع كيان واحد، وللدستور الفرنسي ذاته الذي كان ينص على أن «أرخبيل القُمر مكون من أربع جزر، ويشكل إقليماً واحداً فيما وراء البحار»، بل يخالف أيضاً القانون الدولي الذي طالما تغنّت باريس بحمايته والدفاع عنه.

فقد اعترفت الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الأفريقية (الاتحاد الأفريقي حالياً)، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومنظمة دول عدم الانحياز، وجامعة الدول العربية، باستقلال جمهورية «جزر القُمر»، بجزرها الأربع، وبسيادتها على «مايوت»، معتبرة احتفاظ فرنسا بها احتلالاً أجنبياً، وناشدتها، من خلال عشرات القرارات، بإعادة هذه الجزيرة إلى وضعها الطبيعي.

بيد أن فرنسا، التي بيدها عصا «الفيتو»، أصمّت أذنيها عن تلك المناشدات والمطالبات، فلم تمتثل لقرارات الشرعية الدولية، ومضت - متغطرسة - تبتلع هذه الجزيرة العربية المسلمة شيئاً فشيئاً بقانون القوة لا بقوة القانون، على مرأى ومسمع من العالم.

تناقضات واضحة

ونجد هذه الدولة العريقة ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن، والتي شعارها «الحرية والمساواة والإخاء»، وتزعم حمل «لواء» حقوق الإنسان و«رسالة» العلمانية، تدوس على ثوابتها ومبادئها وقوانينها، وتحوّل هذه الجزيرة المسلمة إلى منطقة شبه خارجة عن القانون؛ لا تخضع لنفس القوانين المعمول بها لديها.

فكيف لهذه الدولة، العضو المؤسِّس الفاعل بالاتحاد الأوروبي، التي سعت



لافتة مكتوب عيها بالفرنسية:
«مايوت» قمرية.. وستبقى كذلك إلى الأبد

جاهدة لتوحيد ٢٧ دولة، ذات لغات وثقافات واقتصاديات مختلفة، وأنظمة سياسية متباينة، وعدد سكان يربو على نحو نصف مليار نسمة، ومساحة إجمالية تبلغ أربعة ملايين و٣٢٤ ألفاً و٧٨٢ كيلومتراً مربعاً، وتسعى - في الوقت ذاته - إلى تفكيك و«بلقنة» الجزر القمرية الأربع، التي دينها واحد، ولغتها واحدة، وثقافتها واحدة، وعاداتها وتقاليدها واحدة، والتي لا تبلغ مساحتها الإجمالية إلا ٢٢٣٢ كيلومتراً مربعاً فقط، ولم يتجاوز عدد سكانها بعدُ ثلاثة أرباع مليون نسمة؟!

وكيف ترفض هذه الدولة العلمانية - على لسان رئيسها «نيكولا ساركوزي»، صاحب «وعد بلفور» القرن الحادي والعشرين، الذي وعد سكان «مايوت»، إبان حملته الانتخابية، بمنحهم وضع «مقاطعة» مقابل كسب ٧٠ ألف صوت انتخابي - كيف ترفض انضمام الجارة تركيا العلمانية مثلها إلى هذا الكيان الأوروبي، وتحمل إليه على كاهلها جزيرة «مايوت» القُمرية، التي تبعد عن القارة العجوز بأكثر من ثمانية آلاف كيلومتر؟!

رقم قياسي

إن هذا الاحتلال الغاشم الذي لم يعد له ما يبرره في القرن الحادي والعشرين، قد أفرز انعكاسات سلبية جد خطيرة - سياسياً، وأمنياً، واجتماعياً، وثقافياً، واقتصادياً - على المجتمع القُمري.

ولعل أهمها - في تقديري - تلك التي تتعلق بجانب عدم الاستقرار السياسي نتيجة الانقلابات العسكرية الناجحة، والمحاولات الفاشلة التي يتم التخطيط لها في «مايوت» وانطلاقها منها، لزعزعة الأمن والاستقرار في الجزر المستقلة، مما جعل وكالة الأنباء الفرنسية تعتبرها «عملة متداولة» في الأرخبيل، وتوصلها في عدها إلى ١٩ انقلاباً ومحاولة انقلاب.

وهذا يخالف الواقع والحقيقة؛ بقصد التشويه الإعلامي وخلق ذرائع ليتشبث بها أهالي «مايوت» لإبقائها «فرنسية».. صحيح أن سجل الانقلابات في الجزر يمثل ظاهرة مقلقة وحالة مقصودة ومدبرة، ولكن ليس بهذا العدد الهائل الذي يُضرب به الرقم القياسي عالمياً، لأن الانقلابات الناجحة في الجزر يمكن عدها بأصابع اليد الواحدة.

وتُضاف إلى هذا السجل مؤامرات أخرى لا تقل خطورة عن الانقلابات العسكرية، وهي نقل عدوى نزاعات الانفصال من «مايوت»، وتصديرها إلى الجزر المستقلة.

ففي عام ١٩٩١م، قامت جزيرة «موهيلي» برفع الأعلام الفرنسية في مظاهرات احتجاجية للمطالبة بالانفصال عن «جمهورية القُمر الاتحادية الإسلامية»، في عهد الرئيس «سعيد محمد جوهر»، وتم إسكات هذه الأصوات بعدما استطاعت قوات الأمن القيام بواجبها الجمهوري، واحتواء الحكومة لبعض

أبناء الجزيرة في مناصب عليا في الدولة.

ثم انتقلت العدوى إلى جزيرة «أنجوان» في عهد الرئيس «محمد تقي عبدالكريم»؛ برفع الأعلام الفرنسية، وطالب الانفصاليون - الذين ترأسهم متقاعدون من الجيش الفرنسي - بالعودة إلى الاستعمار الفرنسي على غرار «مايوت».. وفي ظل عدم تلبية فرنسا لمطلبهم هذا السهل الممتنع، الذي لم يكن هو المقصود، أعلنوا في ٣ أغسطس ١٩٩٧م، عن قيام ما سُمِّي يومها بـ«دولة أنجوان» وعلى رأسها القيادي الانفصالي «عبدالله إبراهيم».

ممارسات بشعة

ويأتي التفكك الاجتماعي ضمن الآثار السلبية المباشرة التي تمخضت عن هذا الاحتلال، حيث لم يقف الأمر عند حد تشتيت أفراد الأسرة الواحدة، والعائلة الواحدة، والتفريق بين المرء وزوجه، نتيجة فرض تأشيرة دخول إلى «مايوت» على القُمريين من الجزر الأخرى، بل وصل إلى حد إشعال نار في منازلهم، واعتقالات عشوائية وتعذيب في صفوفهم.

وقد تحدثت بعض الصحف الفرنسية ذات المصداقية عن هذه الممارسات البشعة، والغارات التي يتم شنها بين الفينة والأخرى على هؤلاء القُمريين (المغتربين غير الشرعيين) في بلدهم، بالإضافة إلى حملة الترحيل الجماعي المكثفة لهم إلى «أنجوان»، بدون احترام قوانين فرنسا نفسها.

تلك الحملة قدمت وزارة الخارجية الفرنسية إحصاء لضحاياها - من خلال موقعها الإلكتروني - على النحو التالي:

«ومازالت الهجرة القمرية إلى «مايوت» مسألة حساسة، فقد سجل عام ٢٠٠٦م ارتفاعاً ملحوظاً لترحيل المهاجرين (١٤٣٠٠)، مقابل ٧٦٥٥ خلال عام ٢٠٠٥م، و٨٦٠٠ خلال عام ٢٠٠٤م)، وقد تواصل هذا الارتفاع خلال عامَيْ ٢٠٠٧ و٢٠٠٨م (١٦ ألفاً)، وفي عام ٢٠٠٩م (١٩ ألفاً) رغم أو بسبب أزمة «أنجوان»، ومن المفروض أن يترافق تعزيز مكافحة الهجرة بإجراءات من شأنها تثبيت السكان في جزر القمر»[1].

هجرة واغتراب

وفي هذا السياق، نشير إلى أن القُمريين لم يعرفوا الهجرة إلى فرنسا في عهد الاستعمار إلا عدد يسير جداً منهم، ربما كان بالعشرات.. أما بعد احتلال «مايوت»، وزرع حالة عدم الاستقرار السياسي المنهجي في الجزر الثلاث، فقد ظهرت موجات الهجرة والاغتراب إلى فرنسا بأعداد متزايدة، تُقدَّر بما يزيد على مائتَيْ ألف مهاجر قُمري (ثلث سكان الأرخبيل) منتشرين في المدن والقرى والضواحي الفرنسية، لاسيما في «مرسيليا» التي تحتضن النسبة العالية منهم، وبالتالي خُلع عليها اسم «الجزيرة القُمرية الخامسة».

أما ضحايا «كُواسا كُواسا»، وهو اسم يُطلق على الزوارق التي تنقل المتسللين إلى «مايوت»، الذين يلقون حتفهم في البحر بالعشرات وهم يحاولون الوصول إلى «مايوت»، منذ بدء العمل بتأشيرة «بلادبير» - نسبة إلى رئيس وزراء فرنسا الأسبق - فحدّث ولا حرج، حيث يزيد عددهم على عشرة آلاف قُمري؛ من الرجال والنساء والأطفال والرضّع.

مقبرة جماعية

لقد تحولت المسافة الواقعة بين جزيرتَيْ «أنجوان» و«مايوت»؛ بسبب الجدار العازل الذي بناه «بلادبير» و«باسكوا» (وزير الداخلية الأسبق)، إلى مقبرة جماعية حقيقية مهولة لأولئك القُمريين الراغبين في التنقل داخل بلادهم لزيارة ذويهم، أو العيش في أرضهم «مايوت»، والذين تُحصد أرواحهم.

وما يزيد هذه المأساة الإنسانية شبه اليومية، أن معظم الزوارق التي تغرق بضحاياها في عرض البحر، وتقذف بجثثهم الأمواج المتلاطمة من غير رحمة ولا شفقة على السواحل، لا تغرق نتيجة نفاد «بنزين» أو بسبب سوء الأحوال الجوية، وإنما برصاص حرس الحدود البحرية الفرنسية من غير وازع ولا رادع.. فأين القانون الدولي الإنساني؟ أليست هذه جرائم ضد الإنسانية؟!

وقد قامت مجموعة فرنسية مهتمة بمستقبل جمهورية «جزر القُمر»، تُسمى «مبادرة من أجل التنمية»، بإحصاء ضحايا هذه القوانين الفرنسية التعسفية، من الموتى والمبعدين، مما دفع بعض المنظمات والجمعيات غير الحكومية إلى إنشاء آلية باسم «مراقبة الهجرة الأنجوانية غير الشرعية»[2].

مفارقة سياسية

وفي هذه الحالة المأساوية، كشف «فيليب ماليريب» الوجه الحقيقي لبلاده، مبيِّناً تناقض سياستها؛ حيث قال في افتتاحية العدد الأول للرسالة الإعلامية التي أصدرتها هذه «المراقبة» في ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٠م: إن «اكتشاف حوالي ٣٠ جثة لمهاجرين غير شرعيين من الصين في شاحنة تبريد، في ١٩ يونيو الماضي، في محاولة التسلل إلى بريطانيا، أثار صدمة كبيرة، مما جعل السلطات الفرنسية تعبِّر عن أسفها البالغ، في الوقت الذي تقع فيه مآسٍ مماثلة، على بعد عشرة آلاف كيلومتر مناً، في المياه الإقليمية الفرنسية والقمرية بين «أنجوان» و«مايوت» بشكل متكرر، شهراً بعد شهر، من غير أن يتحرك وازع الضمير».

وهكذا أصبحت «مايوت» منذ استقلال الجزر الثلاث عام ١٩٧٥ نقطة إسناد خلفية تُحبك على أرضها المؤامرات، وتُعد فيها الطبخات القذرة، لزعزعة الوضع السياسي والسلم الأهلي في الجزر المستقلة؛ لكي تبقى ضعيفة فقيرة مفككة، لا تقوى على المطالبة بسيادتها على «مايوت»، وقديماً قيل: «ما ضاع حق وراءه مُطالِب».■

الخارجية الفرنسية: ٣٥ ألف شخص تم ترحيلهم جماعياً من «مايوت» إلى «أنجوان» خلال ثلاث سنوات فقط

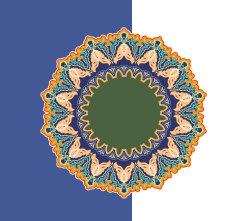
عشرة آلاف قُمري بينهم نساء وأطفال ورضّع لقوا حتفهم في عُرض البحر أثناء محاولات الوصول إلى الجزيرة

٢٠٠ ألف مهاجر ينتشرون في ضواحي ومدن فرنسا ولاسيما «مرسيليا» التي أطلق عليها «الجزيرة القمرية الخامسة»

الهامشان

(١) الموقع الرسمي للخارجية الفرنسية: www.diplomatie.gouv.fr/ar

(٢) من هذه المنظمات: أطباء العالم، العون الطبي الدولي، الشراكة القمرية لمبادرة التنمية في أنجوان.



حين تزوجها شعر بأنه يملك روحها وعقلها وجسدها، فلا بأس من الفضول إذاً، والتنقيب عن تفصيلات الماضي، الخيال الخصب، وربما تجربته الخاصة توحي له بأن ثمّ أسراراً مكتومة «وبعض السر لا يسر»..



هل يموت الماضي؟!

بقلم: د. سلمان بن فهد العودة(*)

هي طوع يمينك، وبين يديك، بمقدورك أن تدرك قدر إخلاصها لك، واستعدادها للتضحية من أجلك، فَلِم العيش في دهاليز الماضي ومنحنياته؟ ولِمَ تتحول علاقة الحب والصفاء إلى جلسات استجواب ومحاكمة وشكوك؟

أنت بحاجة إلى أن تنتقل من الماضي إلى المستقبل، وحين تسكن بيتك الجديد؛ فماذا ستحمل معك من المنزل القديم؟

ستحمل أشياءك الجميلة، وتحفك الثمينة، وكل ما خفّ حمله وغلا ثمنه.. أما الأثاث البالي فلن تسمح أن يشوّه الصورة الجديدة التي يظهر مسكنك أمام أسرتك وأضيافك بها!

تفاءل وافتح رئتيك للهواء العليل.. اسعد بالحاضر وجمالياته ومننه التي لن تراها حتى تركل غشاوة الأحزان عن طريقك، وترفعها عن عينيك وتتشح بالتفاؤل والأمل والرضا.

هل يمكن نسيان الماضي؟

يبدو ذلك صعباً، ولكن علينا ألا نعيش في الماضي بكل أحاسيسنا، ولا نستسلم لسطوة التاريخ التي تحول دون رؤية الحاضر.

في الماضي أمجاد تتحدث عنها، بيد أن البكاء على الأطلال عشق عربي خلده الشعر وازّينت به الخُطب، وبات مَهرباً عند النوازل، على أن أولئك العظماء الذين نتحدث عنهم، كانت عظمتهم أنهم عاشوا عصرهم، وصنعوا مستقبلهم، ولم يشغلهم الماضي على حد قول:

ألهى بني تغلب عن كل مكرمة
قصيدة قالها عمرو بن كلثوم
يفاخرون بها مذ كان أولهم
يا للرجال لفخر غير مسؤوم

في الماضي آلام ومحن وإخفاقات؛ فَقْدُ عزيز يصعب نسيانه، خيانة زوج، فشل مشروع، قسوة قريب، إعراض حبيب، انفصال، هزيمة إلخ..

قاوم بجدارة

الماضي لا يموت، كيف وقد عشناه بكل جوارحنا ومشاعرنا، يبقى مخزوناً في الشعور وفي اللاشعور، ومن المهم أن نبرمج الطريقة التي نتعامل بها معه.

ذِكر الله وتسبيحه مصدر هائل للطّاقة والإلهام، فمنه كل شيء، وله كل شيء.

الإيمان بالقدر يسكب في القلب رضاً ﴿مَا أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ إِلاّ بِإِذْنِ اللّهِ﴾ (التغابن:١١)، ﴿مَا أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِي الأَرْضِ وَلا فِي أَنفُسِكُمْ إِلاّ فِي كِتَابٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَا﴾(الحديد:٢٢).

ولأمر ما جاء الكشف عن القدر والإذن الإلهي والكتاب المسطور، في مقام الحديث عن المصيبة؛ ليحدث الرضا والإيمان وهدوء القلب.

التصالح مع الواقع والرضا به، ومحاولة تحسينه وتطويره دون جبرية أو استسلام.

تحفيز الطاقة الذاتية

الأصدقاء هم عدة للنوائب، هذا وقتهم، لتعيش معهم لحظات من المتعة والفرح، ولتتكلف شيئاً من السرور، لا تحرم شفتيك الابتسامة، ولا تمنع لسانك الحديث، شارك وبارك، أنت هنا تحفّز طاقتك الذاتية، وتُفعّل وجدانك، ومن قَبْلُ فعلت ذلك أمُّ المؤمنين أم حبيبة زوج النبي ﷺ، حين توفي أبوها أبو سفيان بن حرب، فدعت بطيب، فدهنت منه جارية، ثم مسّت بعارضيها، ثم قالت: والله ما لي بالطيب من حاجة، غير أني سمعت رسول الله ﷺ قال: «لاَ يَحِلُّ لاِمْرَأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ أَنْ تُحِدَّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلاَثِ لَيَالٍ إِلاَّ عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا»(رواه البخاري ومسلم).

داوم على برنامجك المعتاد؛ عملاً وقراءة ورياضة ومجالسة.. واستجمع قواك للانغماس المتزن في الحياة.

لا تكبت عواطفك، فقَدْرٌ من البوح هو متنفس للأحزان.

تحدّث بإيجابية، ولا تسمح لكلمة سلبية عن ذاتك أن تمر على لسانك، فأذُنك تسمعها وعقلك يحفظها، واللاوعي يقوم بتخزينها، اللاوعي ليس بدعة ابتكرها علماء النفس، هو حقيقة تدركها حينما

علينا ألا نعيش في الماضي بكل أحاسيسنا ولا نستسلم لسطوة التاريخ التي تحول دون رؤية الحاضر

ذِكر الله وتسبيحه مصدر هائل للطّاقة والإلهام فمنه كل شيء وله كل شيء

لا تكبت عواطفك فقَدْرٌ من البوح متنفس للأحزان

تحدّث بإيجابية عن ذاتك.. فأذُنك تسمع كلماتك.. عقلك يحفظها.. واللاوعي يقوم بتخزينها

(*) رئيس مؤسسة «الإسلام اليوم»

تتذكر شيئاً ثم تنساه.. ثم تتذكره.. أين كان حين نسيته؟ ولو طمره النسيان المحكم سيظل مؤثراً بقدّر أو بآخر.

شعور بالذنب

في الماضي الذنوب والأخطاء والغدرات والفجرات، وربما ما تسميه أنت بـ«الجرائم»! خاصة حين يحتدم الشعور بالذنب... حتى المعصية هي بقدَر، ومع الاستغفار ومحاولة التوبة و«الندم» المعتدل، ستجد رحمة الله تحوطك، وعنايته تحرسك، ومغفرته تسكّن لوعة قلبك.

لا تُطل الوقوف عند أخطائك، إلا بقدر ما تقتبس منها حافزاً لمستقبل أفضل، ولتعويض رشيد.

أكثر ما يكون الندم حين تتذكر إساءاتك للآخرين ﴿أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ ۝٦﴾(الحجرات)، وأكثر من يحسّ بذلك أصحاب الضمير الحي ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾(الحجرات:٦).

اعتذر لمن أسأت إليه بشجاعة، وبسرعة، وبصورة مباشرة، واطلب الصفح، وخذ على نفسك عهداً ألا تعود، واجعل لمن أسأت إليهم حظاً من دعواتك، وثنائك الطيّب، وصلتك، وصدقتك.

صواب أعظم: استغفر الله عشراً ومائة وألفاً، دون ملل، قرر أن يكون الخطأ سبباً في صواب أعظم، كما فعل عمر رضي الله عنه حين قال ما قال يوم الحديبية.. قال: فعملت لذلك أعمالاً!

الإشفاق والخوف المعتدل مطلب.. رجل من السلف ركبه دَيْن، فقال: إنني أعرف لماذا أصابني هذا الدَّين.. قلت لرجل قبل أربعين سنة: يا مفلس!

اللامبالاة مصيبة، كما التأنيب المفرط حين يحمل على الكآبة والعجز والانقطاع.

أدِّ واجبك نحو أسرتك، وأعطهم وقتاً كافياً وشعوراً صافياً، وصمم على أن تكون الأب والزوج المثالي.

تصحيح الخطأ

«صانع الموت» نوبل الذي اخترع الديناميت، وكسب منه ثروة هائلة، هو صاحب جائزة نوبل للسلام والإبداع والمعرفة، والتي أراد منها تصحيح جزء من خطئه، مع أن الديناميت يُستخدم لأغراض سلمية.

بطل رواية «البؤساء» غيّر اسمه، ودمّر كل ما يمتّ للماضي البئيس بصلة، ويظل الماضي يتبعه «فأصبح من النادمين».



ضرورة التصالح مع الواقع ومحاولة تطويره دون جبرية أو استسلام

داوم على برنامجك المعتاد.. عملاً وقراءة ورياضة ومجالسة واستجمع قواك للانغماس المتزن في الحياة

تطبّع مع الماضي: غيّر نفسك من الداخل وتطبّع مع الماضي.

في الماضي صدمة عدوان أو تحرش، هنا الإحساس بالأذى، وازدراء النفس، الكتمان وعدم البوح، الشعور المفرط بأن الناس يعرفونه ويشيرون إليه.

ثم حالات عابرة يجب نسيانها أو تناسيها، بل يمكن للإنسان أن يشكك في حدوثها أصلاً، ربما كان الأمر توهماً أو ظناً في غير محله، أو لم يكن تحرشاً بالمعنى الدقيق.

وثم صغار يتوجب على أهلهم ألا يشعروهم بالذنب والإحساس السلبي تجاه أنفسهم، أو يبالغوا في تحذيرهم بما يصنع لديهم الاضطراب وفقدان الثقة.

تجاوز الأحداث

تذكر أن المهم ليس هو ما حدث، بل استجابتك للحدث، وقدرتك على تجاوزه، وافترض أنه لم يحدث، وإن حدث أن الناس غير معنيين به، وعندهم من همومهم ما يشغلهم عنك وعنه.

لا تنسَ أنك كنت الضحية وليس الجاني، وأن مرحلة عمرية كانت تمر بك كغيرك، تذكري يا ابنتي تلك الفتاة الأمريكية التي اغتُصبت فألّفت كتاب «نعم أنا الفتاة التي اغتصبت»، ولاقى رواجاً كبيراً.

لا تذيعي قصتك، ولكن تحلَّي بالرّوح الإيجابية في داخلك..

اغسل يديك وجسدك، وتطهّر فهذا يساعد على التخلص من الإحساس بالذنب.

استخدم الخيال لإعادة البرمجة الذاتية، فالخيال أهم من المعرفة.

اقذف الصورة المسيطرة عنك بعيداً، وتعلّم كيف تتغلب عليها.

تحدث بإيجابية، فكما تقول تكون!

الألم من الماضي هو حاضر، وربما مستقبل..

إياك أن تقول: لا فائدة، ولو أخفقت للمرة الألف، لا تسمح باتساع دائرة الخطأ، حاصره بالعمل الصالح، اندفع للإحسان إلى الناس، فالله يحب المحسنين.■

الاستغلال الأمريكي للأقليـــات (٨)



د. محمد عمارة (*)

الأزهر وحرية التعبير

يستنكر التقرير الأمريكي ولاية الأزهر ومجمع البحوث الإسلامية على الشأن الديني - في مصر - منها قيام مجمع البحوث الإسلامية بمصادرة الكتب والمطبوعات التي تتناول القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف.

وفي هذا الحديث وهذا الاتهام والاستنكار جهل كبير وافتراء شديد.

ذلك أن الأزهر هو مؤسسة من مؤسسات الدولة، تستشيره الدولة في الشأن الديني الذي هو موضوع اختصاصه وتخصصه منذ إنشائه قبل أكثر من ألف عام.. كما تستشير الدولة أية مؤسسة من مؤسسات المجتمع فيما تختص به وتتخصص فيه من خبرات وعلوم.. وليس من سلطة الأزهر أو مجمع البحوث الإسلامية منع أي كتاب من التداول أو مصادرة أي مصنف من المصنفات الفنية.. فقط يبدي رأيه الاستشاري، عندما يُطلب منه ذلك.. أما منع الكتب والمصنفات الفنية.. في مصر، فهو شأن من شؤون القضاء المدني وحده، يطبق فيه القانون الوضعي، الذي سنته المؤسسة التشريعية المنتخبة، والممثلة للشعب، على اختلاف دياناته وتياراته السياسية والفكرية.

وليس صحيحاً ما جاء بالتقرير الأمريكي عن أن مجمع البحوث الإسلامية «قد أصبح يملك منذ سنة ٢٠٠٤م السلطة القانونية لفرض الرقابة على أي مطبوعات تتناول القرآن والحديث».. فليست بمصر أية رقابة على أي مطبوعات.. وسلطة مجمع البحوث الإسلامية مقصورة على متابعة النصوص المطبوعة للمصحف الشريف وكتب السنة النبوية، لضمان خلوها من التحريف والأخطاء.. وفارق بين «نصوص» القرآن والحديث وبين «الفكر» الذي يدور حول القرآن والحديث.

ومهمة مجمع البحوث الإسلامية - التي يضمنها له القانون - في الحفاظ على سلامة النص القرآني والحديثي، هي مماثلة تماماً لمهمة جمعيات الكتاب المقدس - المنتشرة في جميع أنحاء العالم - والمختصة بالحفاظ على سلامة طبعات أسفار العهدين القديم والجديد، والتي لم يقل أحد -في أمريكا أو غيرها -: إنها تصادر حريات الفكر والمطبوعات!



بل إن بعض الدول المسيحية - ومنها اليونان - قد جعلت الحفاظ على سلامة طبعات الكتاب المقدس من التحريف.. بل وكذلك التصريح بترجمته إلى أي لغة من اللغات مهمة من المهام الرسمية، ووضعت ذلك نصاً في الدستور، وليس فقط في القانون.

ليس صحيحاً ما جاء بالتقرير الأمريكي أن مجمع البحوث الإسلامية يفرض رقابة على المطبوعات.. ولكن سلطته مقصورة على متابعة النصوص المطبوعة للمصحف وكتب السُّنة النبوية

فلقد نص الدستور اليوناني في المادة الثالثة من القسم الثاني في الفقرة الثالثة على أنه:

«يجب الحفاظ على نص الكتاب المقدس دون تحريف وتُحظَر الترجمة الرسمية للنص لأي صيغة لغوية أخرى دون موافقة مسبقة من الكنيسة المستقلة لليونان وكنيسة المسيح العظمى في القسطنطينية».

ولم يقل أحد حتى تقرير الخارجية الأمريكية: إن في ذلك عدواناً أو حتى تضييقاً على الحريات وحقوق الإنسان في التفكير والتعبير!

حقوق الدِّراسة بجامعة الأزهر

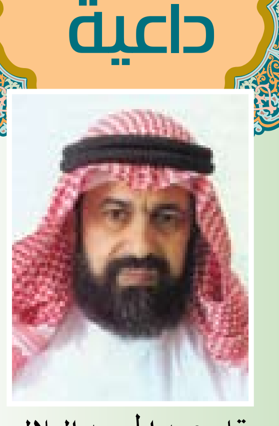
ويمضي تقرير الخارجية الأمريكية، متجاوزاً حدود المنطق، فيعترض على قصر الدراسة بجامعة الأزهر على الطلاب المسلمين، معتبراً ذلك تعصباً دينياً وتمييزاً سلبياً ضد غير المسلمين.

ولو عقل الذين وضعوا هذا التقرير - والذين أمدّوا واضعيه بهذه المعلومات - النظم الحاكمة للتعليم في جامعة الأزهر ولوائح الدراسة فيها، لما وقعوا في هذا الخطأ الغريب.

فجامعة الأزهر - بحكم القوانين واللوائح الحاكمة لها- لا تقبل إلا الطلاب والطالبات الحاصلين على الثانوية الأزهرية، أي أنها لا تقبل الطلاب المسلمين غير الحاصلين على هذه الشهادة الأزهرية.. أي الذين حفظوا القرآن وجوّدوه وانخرطوا في سلك التعليم الديني بالمعاهد الدينية الأزهرية منذ نعومة

(*) مفكر إسلامي





بقلم: عبد الحميد البلالي
al-belali@ hotmail.com

العيون المجهرية

هناك شريحة من الإخوة ملكوا من العلم ما ملكوا، وتزيّنوا بالكثير من الأخلاق الفاضلة، وتعبوا على أنفسهم بالتخلص من الكثير من الخصال السيئة، إلا أنهم لم يستطيعوا الفكاك من آفة خطيرة قد تنسف جميع تلك الأخلاق الجميلة التي يملكونها، ألا وهي الدقة المتناهية في رؤية صغائر التقصير، أو الأخطاء عن إخوانهم.. فلا يستطيع أن يتكلم الأخ أمامهم بعبارة، إلا صلحوها أمام الناس.

ولا يستطيع الأخ أن يقصر بالشيء اليسير من السُّنة، إلا وانبرى له ذلك الأخ بالحجج والبراهين لذكر فضائل تلك السُّنة، ولا يلبث الأخ أن يمزح مع إخوانه إلا واعترض ذلك الأخ على ذلك الانبساط المخالف للجدية وسمت طلبة العلم.

وهكذا هو شأنه مع إخوانه؛ لا همّ له إلا النصيحة للصغير من الأخطاء والتقصير، وليس الواجبات والأركان والفرائض والمعاصي التي لا خلاف فيها، بينما هو يعاني من بعض الأخطاء والمخالفات الواضحة، دون أن يلتفت إلى نفسه، وإلى أخطائه.

ليس هذا النموذج من مخرجات العصر الحديث، بل هو نموذج بشري يوجد في كل عصر من العصور، حتى في العصور الذهبية التي عاشها الصحابة الكرام، فهذا الصحابي الجليل أبو هريرة رضي الله عنه، يحذر هذا الصنف من الناس، ويقول لهم: «يبصر أحدكم القذى في عين أخيه، ولا يبصر الجذع في عين نفسه».

لو انشغل كل إنسان بعيوبه، لما عاب إنسان على الثاني.

إنها ليست دعوة للتخلي عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والمناصحة بين الإخوان، بل هي دعوة لعدم الغفلة عن عيوب النفس بالانشغال بعيوب الآخرين.■

يعترض التقرير على قَصْر الدراسة بجامعة الأزهر على الطلاب المسلمين.. فهل يقبل أولياء أمور الطلاب المسيحيين تحفيظهم القرآن الكريم ودراستهم للعلوم الشرعية الإسلامية؟!

الدستور اليوناني يحظر ترجمة الكتاب المقدس دون موافقة الكنيسة ولم يقل أحد أن في ذلك عدواناً على حرية الرأي

أظفارهم.

فهل يصح في العقل، أن يقول الطلاب المسلمون الذين لم يحصلوا على شهادة الثانوية الأزهرية وهم ملايين: إن جامعة الأزهر يجب أن تقبلنا في صفوف طلابها؟ .. وأن هناك تمييزاً سلبياً ضد هؤلاء الطلاب المسلمين؟!

وهل يعقل أن يقبل أولياء أمور الطلاب المسيحيين تحفيظهم القرآن الكريم وتجويدهم، وإلحاقهم منذ نعومة أظفارهم بالتعليم الديني الأزهري حتى يحصلوا على شهادة الثانوية الأزهرية، ويتأهّلوا قانوناً للالتحاق بجامعة الأزهر؟!

وفوق هذا، فإن الدراسة بجامعة الأزهر إما دينيّة خالصة (كما هي الحال في الكليات الشرعيّة) التي يتخصص طلابها في علوم الشريعة وأدواتها، أو ذات طابع ديني غالب أو ملحوظ؛ كما هي الحال في كليات العلوم الاجتماعية والتربوية والإنسانيات.. وحتى في الكليات العملية.

فهل يريد الذين كتبوا تقرير الخارجية الأمريكية، أن يسلّم الطلاب غير المسلمين عقولهم وقلوبهم منذ نعومة أظفارهم.. وحتى تخرجهم من الجامعة لمناهج دينية إسلامية؟!.. وماذا عن حرية الضمير إذا ما خضع هؤلاء الطلاب لهذا اللون من التعليم؟!

ثم.. ألا يعلم الذين كتبوا هذا التقرير عن الحريات الدينية أن بمصر مدارس مسيحية لا يدرس بها إلا الطلاب المسيحيون ، مثل مدارس الأحد.. وأن بمصر كليات لاهوتية وإكليريكية لمختلف الطوائف المسيحية المصرية، لا يدخلها ولا يدرس فيها إلا المسيحيون؟!.. وأن هذه النظم في التعليم الديني موجودة وشهيرة ومتعارف عليها في كل الديانات.. وفي كل بلاد العالم؟! بمن فيها أمريكا التي صدر عنها هذا التقرير؟!

أم أن الغفلة وسوء النيّة هي التي أوقعت كتبة هذا التقرير في هذا الكلام الغريب والعجيب؟!

الإنفاق الحكومي على المساجد دون الكنائس

أما اعتراض التقرير الأمريكي على إنفاق وزارة الأوقاف المصرية على المساجد دون الكنائس، واعتبار ذلك تفرقة وتمييزاً سلبياً ضد المسيحيين، فهو اعتراض غريب.

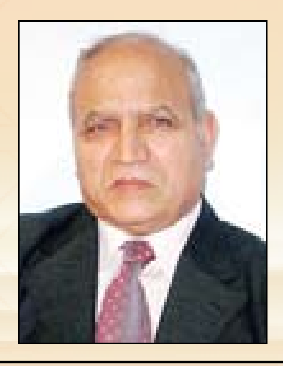
ذلك أن وزارة الأوقاف المصرية إنما تنفق على المساجد من عائدات الأوقاف الخيرية الإسلامية، التي بقيت، والتي أُنشئت لإدارتها واستثمارها في سبعينيات القرن العشرين «هيئة الأوقاف».

وإذا كانت الحكومة المصرية تساعد من ميزانيتها في الإنفاق على المساجد، فإن هذه المساعدة إنما تمثل بعض التعويض عن الأوقاف الخيرية الإسلامية التي استولت عليها ثورة يوليو سنة ١٩٥٢م، والتي ضمتها إلى الإصلاح الزراعي، ووزعت على صغار الفلاحين، أو ضمت إلى المحليات في المحافظات.

ولو أن هذه الأوقاف الخيرية الإسلامية بقيت مرصودة للمقاصد التي وُقفت عليها (كما بقيت الأوقاف المسيحية للكنائس والأديرة) لما احتاجت المساجد إلى أي مساعدة من الحكومة.

فالحكومة المصرية تؤدي بعض ما عليها، وجزءاً مما أخذت من الأوقاف الخيرية الإسلامية، ولا تقوم بأي تمييز سلبي ضد كنائس المسيحيين المصريين.■





بقلم: السفير د. عبدالله الأشعل (*)

ما مصير القضية الفلسطينية إذا رحل «السنديك»؟

«السنديك» هو مشرف التصفية عندما يتقرر إفلاس الشركة، ويعينه القضاء في قرار الإفلاس، فما مصير القضية إذا رحلت السلطة كليّة بالحل أو الزوال؟ وهل هي في مصلحة الشعب الفلسطيني أم في صالح «إسرائيل»؟ وهل هذا ممكن؟ ولماذا؟ تلك أسئلة نحاول الإجابة عليها في هذه المرحلة من تدهور القضية الفلسطينية.

فقد أعلنت واشنطن رسمياً عن يأسها من إقناع «إسرائيل» بمجرد تجميد الاستيطان بعض الوقت حفظاً لماء الوجه، حتى يتسنى للسلطة أن تستأنف المفاوضات مع «إسرائيل»، ولكن واشنطن مستمرة في الضغط على السلطة لاستئناف المفاوضات برغم استمرار الاستيطان، وإذا حدث فهو تسليم من السلطة لـ«إسرائيل» بالتهام فلسطين، ويكون موضوع التفاوض هو الإقرار بذلك من طرف يدّعي تمثيل الشعب الفلسطيني وباسمه.

معنى ذلك أن واشنطن تدرك عجز الجانب الفلسطيني والعربي وانعدام الخيارات أمامهما، وأنهما كانا يراهنان على موقف أمريكي احتميا فيه حتى لا يتعرضا للبحث الجدي في البديل، ولم تكن تلك نتيجة مفاجئة، ولكنها ولاشك صدمت رئيس السلطة؛ لأن موقف واشنطن ببساطة رسالة إليه بأنه إما أن تسير فيما أرادته «إسرائيل» لإكمال المشوار بتسليم فلسطين، أو الاستقالة.

وقد بحث بعضهم في جدوى الاستقالة وبديل «عباس»، وما إذا كانت تلك أزمة قيادة، أم وصول «أوسلو» إلى محطتها الأخيرة كما أرادتها «إسرائيل».

على أي حال، أظن أن هذا الموقف يجب أن يدفع العرب إلى بحث خيارات واضحة بعضها يتعلق بالسلطة ومصيرها، وبعضها الآخر يتعلق بإطار الصراع مع «إسرائيل».

فيما يتعلق بالسلطة، لم تعد هناك أوهام لدى رئيس السلطة بأن «أوسلو» إحدى محطات تقدم المشروع الصهيوني، ولكن التراجع العربي هو الذي دفع إليها، فهل حل السلطة أم بقاؤها أصوب بالنسبة للشعب الفلسطيني؟

قد يكون في حل السلطة حرمان للكيان الصهيوني من خدماتها الأمنية ضد «حماس»، وحرمان «إسرائيل» من شريك يغطيها ويقدم الشرعية لتوسعها في فلسطين، ويجعل للمسرحية الهزلية حول عملية السلام أركاناً ولاعبين، ولكن واشنطن بإعلانها أطلقت صفارة النهاية لهذه المسرحية، وهي تعلم جدب الخزينة الفلسطينية من الخيارات، كما تدرك واشنطن أن خيارات «عباس» السبعة ترتد دائماً إلى قرار واشنطن الذي لم يترك لمجرد الخيال أن يزدهر في احتمال تعديل مواقفها.

وإذا حُلّت السلطة، فأين يذهب مئات الآلاف من كوادرها وموظفيها والمرتبطين بها؟ ومن يدير دفة القضية ولو من الناحية الشكلية؟ وبمن تعترف الدول الأخرى، خاصة وأنها ليست مستعدة أن تكون «حماس» هي المتحدث باسم الشعب الفلسطيني، وأن السلطة على الأقل تدير الضفة تحت الوجود العسكري «الإسرائيلي» وتسهل بشكل ما أمور الشعب في الضفة.

كذلك، فإن حل السلطة يعني التخلي عن «أوسلو»، وهو ما تريده «إسرائيل»؛ لأنها حققت من «أوسلو» ما تريد، وأنها دخلت في الوقت الضائع، خاصة أنها لم تكن تنوي أن تحترم أي بند من بنودها، وكان على السلطة أن تقضي على المقاومة، وقد قامت بدور موفور في هذا السبيل.

من ناحية أخرى، تعلم واشنطن أن حل السلطة ليس نهاية المسرحية، ولكنها تفضل أن يسند دورها إلى بطل جديد يتم من خلاله السير بعض الوقت في الاستيطان، حتى تمكن «إسرائيل» أكثر من بطل قومي يحظى بشرف التغطية على تقدم المشروع الصهيوني، كما تدرك واشنطن أن العرب لن يختاروا طريق المقاومة في هذه المرحلة التي تدخل أوطانهم إلى منحدر خطير.

فهل حل السلطة على الجانب الآخر، لو افترضنا حدوثه مفيد للشعب الفلسطيني؟

الفائدة الأولى: هي سقوط معادلة المصالحة، والتسليم بصحة طريق المقاومة.

الفائدة الثانية: أن الشعب في الضفة والقدس يواجه الاحتلال مباشرة دون وسيط، وقد تمكن الاحتلال منه بعد ١٧ عاماً من تعاون الاحتلال مع السلطة، فتعود الإدارة العسكرية المباشرة، وبذلك تصبح «إسرائيل» سلطة احتلال واضحة أمام المجتمع الدولي، صحيح أن ذلك لن يوقف الاستيطان، ولكن سيجعله أكثر انكشافاً مع العالم العربي، كما أن زوال السلطة سوف يؤدي إلى إنشاء تنظيمات تقاوم الاحتلال.

ولكن زوالها على الجانب الآخر سيحرم العالم من ضخ الأموال إلى الشعب الفلسطيني الذي تستولي السلطة على النصيب الأوفى منه.

تلك أفكار في أحد الخيارات وهو حل السلطة، فقد أتت السلطة دون اختيار الشعب الفلسطيني، ولا أظن أن حلها يتطلب استشارته، ولكن لا أظن أن رجال السلطة والدول المجاورة سوف يفرّطون في مكتسب يصعب تعويضه، قد تضيق به «إسرائيل»، ولكن السلطة تظل في النهاية الرفيق الوديع الذي يؤنس المشروع الصهيوني في مسيرته الجافة خلال العقد القادم، الذي تريد «إسرائيل» أن تغلق فيه الكثير من الملفات في ملحمة الصراع.

وأخيراً، فإن حل السلطة لا يعني تصفية القضية، بل بالعكس قد يؤخر هذه التصفية بعد زوال «السنديك» الذي يشرف على إدارة التصفية.■

(*) أستاذ القانون الدولي